منظمة الصحة العالمية

إقليم شرق المتوسط

الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية

2030-2022

نحو تعزيز نُظُم سلامة الأغذية والتعاون العالمي

الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية

2030-2022

نحو تعزيز نُظُم سلامة الأغذية والتعاون العالمي

منظمة الصحة العالمية
إقليم شرق المتوسط

بيانات الفهرسة أثناء النشر

الأسماء: منظمة الصحة العالمية. إقليم شرق المتوسط

العنوان: الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية 2022-2030: نحو تعزيز نُظُم سلامة الأغذية والتعاون العالمي / منظمة الصحة العالمية. إقليم شرق المتوسط

الوصف: القاهرة | منظمة الصحة العالمية. إقليم شرق المتوسط | 2024

المحددات: ISBN 978-92-9274-367-3 | (متاح على شبكة الإنترنت) ISBN 978-92-9274-368-0

المواضيع: السلامة الغذائية | الصناعات الغذائية | التعاون الدولي | الصحة العامة | التخطيط الاستراتيجي | الأولويات الصحية

التصنيف: تصنيف المكتبة الطبية القومية WA 695

© منظمة الصحة العالمية 2024

بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنف متاح بمقتضى ترخيص المشاع الإبداعي "نسب المصنف – غير تجاري – المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية" (CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo).

وبمقتضى هذا الترخيص يجوز أن تنسخوا المصنف وتعيدوا توزيعه وتحوروه للأغراض غير التجارية، وذلك شريطة أن يتم اقتباس المصنف على النحو الملائم. ولا ينبغي في أي استخدام لهذا المصنف الإيحاء بأن المنظمة (WHO) تعتمد أي منظمة أو منتجات أو خدمات محددة. ولا يُسمح باستخدام شعار المنظمة (WHO). وإذا قمتم بتعديل المصنف فيجب عندئذٍ أن تحصلوا على ترخيص لمصنفكم بمقتضى نفس ترخيص المشاع الإبداعي (Creative Commons licence) أو ترخيص يعادله. وإذا قمتم بترجمة المصنف فينبغي أن تدرجوا بيان إخلاء المسؤولية التالي مع الاقتباس المقترح: "هذه الترجمة ليست من إعداد منظمة الصحة العالمية (المنظمة (WHO)). والمنظمة (WHO) غير مسؤولة عن محتوى هذه الترجمة أو دقتها. ويجب أن يكون إصدار الأصل الإنكليزي هو الإصدار الملزم وذو الحجية."

ويجب أن تتم أية وساطة فيما يتعلق بالمنازعات التي تنشأ في إطار هذا الترخيص وفقاً لقواعد الوساطة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الاقتباس المقترح. الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية 2022-2030: نحو تعزيز نُظُم سلامة الأغذية والتعاون العالمي. القاهرة: المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط؛ 2024. الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

المبيعات والحقوق والترخيص. لشراء مطبوعات المنظمة (WHO) انظر الرابط http://apps.who.int/bookorders. ولتقديم طلبات الاستخدام التجاري والاستفسارات الخاصة بالحقوق والترخيص انظر الرابط http://www.who.int/about/licensing.

مواد الطرف الثالث. إذا كنتم ترغبون في إعادة استخدام مواد واردة في هذا المصنف ومنسوبة إلى طرف ثالث، مثل الجداول أو الأشكال أو الصور فإنكم تتحملون مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام هذه أم لا، وعن الحصول على الإذن من صاحب حقوق المؤلف. ويتحمل المستخدم وحده أية مخاطر لحدوث مطالبات نتيجة انتهاك أي عنصر يملكه طرف ثالث في المصنف.

بيانات عامة لإخلاء المسؤولية. التسميات المستعملة في هذا المطبوع، وطريقة عرض المواد الواردة فيه، لا تعبر ضمناً عن أي رأي كان من جانب المنظمة (WHO) بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو أرض أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها. وتشكل الخطوط المنقوطة على الخرائط خطوطاً حدودية تقريبية قد لا يوجد بعد اتفاق كامل بشأنها.

كما أن ذكر شركات محددة أو منتجات جهات صانعة معينة لا يعني أن هذه الشركات والمنتجات معتمدة أو موصى بها من جانب المنظمة (WHO)، تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها في الطابع ولم يرد ذكره. وفيما عدا الخطأ والسهو، تميز أسماء المنتجات المسجلة الملكية بالأحرف الاستهلالية (في النص الإنكليزي).

وقد اتخذت المنظمة (WHO) كل الاحتياطات المعقولة للتحقق من المعلومات الواردة في هذا المطبوع. ومع ذلك فإن المواد المنشورة تُوزع دون أي ضمان من أي نوع، سواء أكان بشكل صريح أم بشكل ضمني. والقارئ هو المسؤول عن تفسير واستعمال المواد. والمنظمة (WHO) ليست مسؤولة بأي حال عن الأضرار التي قد تترتب على استعمالها.

صورة الغلاف @DisobeyArtPh

التصميم والتخطيط: ألبرتو مارش

جدول المحتويات

شكر وتقدير هـ

مقدمة 1

ما أهمية تحديث الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية؟ 2

إعداد الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية 4

الجمهور المستهدف والإطار الزمني 4

سلامة الأغذية اليوم 7

سلامة الأغذية: أولوية صحية عامة واجتماعية واقتصادية 8

سلامة الأغذية: جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة 9

دوافع التغيير في مجال سلامة الأغذية 11

سلامة الأغذية: نهج شامل 15

الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية 19

القصد والرؤية 20

النطاق 20

الأولويات الاستراتيجية 23

الأولوية الاستراتيجية 1

تعزيز النُّظُم الوطنية للرقابة على الأغذية 24

الغرض الاستراتيجي 1.1: وضع إطار حديث ومُنسَّق ومُسنَد بالبيِّنات لتشريعات الأغذية 26

الغرض الاستراتيجي 2.1: وضع إطار مؤسسي لتنسيق أعمال السلطات المختصة المختلفة التي تدير النُّظُم الوطنية للرقابة على الأغذية 26

الغرض الاستراتيجي 3.1: إعداد وتنفيذ معايير وخطوط توجيهية ملائمة للغرض المُتوخَّى منها 26

الغرض الاستراتيجي 4.1: تعزيز الامتثال والتحقق والإنفاذ 27

الغرض الاستراتيجي 5.1: تعزيز برامج رصد الأغذية وترصدها 28

الغرض الاستراتيجي 6.1: إنشاء نُظُم للاستجابة للحوادث والطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية 29

الأولوية الاستراتيجية 2

تحديد التحديات التي تواجه سلامة الأغذية نتيجة للتغيرات العالمية والتحولات في النظم الغذائية والاستجابة لها 30

الغرض الاستراتيجي 1.2: تحديد وتقييم الآثار التي تطال سلامة الأغذية الناشئة عن التغيرات العالمية والتحولات في النُّظُم الغذائية وحركة الأغذية 31

الغرض الاستراتيجي 2.2: تكييف خيارات إدارة المخاطر مع المخاطر المنقولة بالغذاء المستجدة والناجمة عن التحولات والتغيرات في النظم الغذائية العالمية وحركة الأغذية 32

الأولوية الاستراتيجية 3

تحسين استخدام معلومات السلسلة الغذائية والبيّنات العلمية وتقييم المخاطر في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر 33

الغرض الاستراتيجي 1.3: تعزيز إعداد البيّنات العلمية وتقييمات المخاطر واستخدامها في وضع تدابير الرقابة على الأغذية واستعراضها 33

الغرض الاستراتيجي 2.3: جمع معلومات شاملة على امتداد السلسلة الغذائية وما بعدها واستخدام هذه البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إدارة المخاطر 34

الغرض الاستراتيجي 3.3: الحصول على المعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية وخبرات تحليل المخاطر من خارج الحدود الوطنية لتعزيز قرارات إدارة المخاطر والقدرات التقنية 35

الغرض الاستراتيجي 4.3: اتخاذ قرارات متسقة وشفافة بشأن إدارة المخاطر عند وضع تدابير للرقابة على الأغذية 36

الأولوية الاستراتيجية 4

تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والتواصل بشأن المخاطر 37

الغرض الاستراتيجي 1.4: إنشاء منصات للتشاور بشأن جدول الأعمال الوطني لسلامة الأغذية 38

الغرض الاستراتيجي 2.4: تقييم مدى ملاءمة استخدام البرامج غير التنظيمية لتعزيز سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية 38

الغرض الاستراتيجي 3.4: وضع أُطُر لتبادل معلومات التحقُّق من الامتثال للمتطلبات التنظيمية لسلامة الأغذية 39

الغرض الاستراتيجي 4.4: تيسير التواصل وبناء القدرات، وإشراك مُشغِّلي الأعمال التجارية الغذائية، وتعزيز ثقافة سلامة الأغذية 39

الغرض الاستراتيجي 5.4: تيسير التواصل مع المستهلكين وتثقيفهم وإشراكهم 39

الأولوية الاستراتيجية 5

تعزيز سلامة الأغذية باعتبارها عنصرًا أساسيًّا في تجارة الأغذية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا 41

الغرض الاستراتيجي 1.5: تعزيز نُظُم الرقابة على الأغذية، وتطوير قدرات النُّظُم التنظيمية لفائدة الأسواق المحلية 42

الغرض الاستراتيجي 2.5: تعزيز التعاون بين الوكالات الوطنية المسؤولة عن سلامة الأغذية المحلية والوكالات الوطنية التي تُيسِّر الممارسات التجارية العادلة على الصعيد الدولي 42

الغرض الاستراتيجي 3.5: ضمان مواءمة النُّظُم الوطنية لسلامة الأغذية مع معايير الدستور الغذائي لحماية الصحة العامة وتيسير التجارة 43

الغرض الاستراتيجي 4.5: تعزيز تفاعل السلطات الوطنية المختصة مع الوكالات والشبكات الدولية التي تضع معايير وخطوطًا توجيهية للأغذية 43

تنفيذ الاستراتيجية من جانب الدول الأعضاء ودور منظمة الصحة العالمية 47

كيف يمكن للدول الأعضاء أن تنفذ الاستراتيجية؟ 48

دور منظمة الصحة العالمية 50

تعزيز التعاون الدولي 52

الرصد والتقييم 55

رصد الأداء على المستوى الوطني 56

قياس التقدم المُحرَز والأثر على الصعيد العالمي 57

الملاحق 59

الملحق 1: مسرد 60

الملحق 2: غايات سلامة الأغذية لعام 2030: طريقة مقترحة لتحفيز البلدان على الوفاء بالتزاماتها تجاه الحد من عبء الأمراض المنقولة بالأغذية 63

المراجع 69

شكر وتقدير

تولَّت الدكتورة أمينة بن يحيى (المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية) والسيد تشينغ ليانغ (المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية) إعداد الاستراتيجية وتنسيقها، بدعم كبير من الأمانة المُكوَّنة من الدكتورة إلين بورغي (المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية) والدكتور أوتورينو كوسيفي (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للأمريكتين) والدكتورة مارغريتا كوراليس (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية للأمريكتين) والدكتور جيانيندرا غونغال (المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لجنوب شرق آسيا) والدكتور بيتر سوزا هويسكوف (المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأوروبا) والسيدة هيونجين كيم (المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية) والسيدة يوكي ميناتو (المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية) والدكتور سيمون موريس رازل (المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لغرب المحيط الهادئ) والدكتور لوسوبيلو مواكاما (المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لأفريقيا) والدكتور فيليب فيرغر (المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط)، وتحت قيادة الدكتورة لوز ماريا دي ريجيل، رئيسة وحدة العمل المتعدد القطاعات في مجال النُّظُم الغذائية، والدكتور فرانشيسكو برانكا، مدير التغذية وسلامة الأغذية، والدكتورة ناوكو ياماموتو، المدير العام المساعد المسؤول عن شعبة تعزيز صحة السكان.

وتُعرب المنظمة عن امتنانها لأعضاء الفريق الاستشاري التقني المَعْني بسلامة الأغذية على مشورتهم السديدة ومشاركتهم الفعالة طوال فترة إعداد هذه الاستراتيجية: وهم الدكتور بول كوك (الرئيس)، والدكتور أماري أيالو، والدكتور سيباستيان جو، والدكتور سيباستيان هيلم، والدكتور سونيل باكشي، والدكتورة آن بريسابويس، والدكتور ميريان بوينو ألميندارِيز، والسيد جامباي دورجي، والسيدة إيفا إدواردز، والدكتورة نسرين غربي قفصي، والدكتورة فرحناز غولاسي، والسيدة سالي جونستون، والدكتور ويليام ر. جونز، والدكتورة دينا ليثي، والدكتورة آني لوكاس، والدكتور فادي ناصر الناطور، والدكتورة أنطوانيت بريجيت نغاندجيو، والدكتور يورغن شلوندت، والدكتورة روبينا شاهين، والأستاذ مونجي سون، والأستاذة إلكه ستيدفيلدت، والأستاذ هاجيمي تويوفوكو، والدكتور داسيب وحيدين والدكتور يونغنينغ وو.

وتود منظمة الصحة العالمية أن تُعرب عن خالص امتنانها للأستاذ ألان رايلي، الذي كُلِّف بتقديم مُدخَلات تقنية خلال إعداد هذه الاستراتيجية، وللزملاء من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والمنظمة العالمية لصحة الحيوان على مشاركتهم وإسهاماتهم النشطة طوال عملية إعداد الاستراتيجية.

وأخيرًا، تود إدارة التغذية وسلامة الأغذية أن تُعرب عن امتنانها لمن تفضلوا بتقديم تعليقاتهم أثناء العملية التشاورية التي استُرشد بها في إعداد هذه الوثيقة، لا سيما ممثلو الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الربحية والقطاع الخاص والأشخاص المهتمون بسلامة الأغذية.

وتُعرب منظمة الصحة العالمية عن امتنانها للدعم المالي الذي قدَّمته حكومتا السويد واليابان لوضع هذه الاستراتيجية.

@ Rawpixel Ltd.

مقدمة

ما أهمية تحديث الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية؟

@ seventyfourimages

يُعد الغذاء المأمون من المحددات الأساسية لصحة الإنسان. ويُعدُّ الحصول على غذاء مأمون ومغذٍّ وصحي حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان. ولضمان هذا الحق، يجب على الحكومات أن تضمن أن تكون الأغذية المتاحة مستوفية لمعايير السلامة. وهذه المهمة ليست سهلة لأن العالم أصبح الآن أكثر ترابطًا، والنظم الغذائية تتغير بسرعة أكبر من أي وقت مضى. فالأغذية تُنتَج وتُدار وتُوصَّل وتُستهلَك بطرق لم يكن بالإمكان توقُّعها قبل عَقْدين من الزمان. وتدعو هذه العوامل إلى اتباع نهج عالمي جديد لتحسين سلامة الأغذية يكون هدفه تعزيز النُّظم الوطنية لسلامة الأغذية إلى جانب تحسين التعاون على الصعيدين الوطني والدولي في الوقت نفسه.

ومع التسليم بأن سلامة الأغذية مسؤولية مشتركة بين العديد من أصحاب المصلحة، فإن عدم مأمونية الأغذية، وعدم القدرة على التصدي للأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية على النحو الصحيح يُضْعفان ثقة الجمهور في نظام سلامة الأغذية وفي السلطات المختصة المسؤولة عنه في أي بلد. فلا بدَّ للحكومات من إظهار روح القيادة فيما يتعلق بتبني وتنفيذ سياسات سلامة الأغذية التي تضمن أن يكون جميع أصحاب المصلحة على دراية بالأدوار المنوطة بهم، من الوقاية إلى الاستجابة، ويؤدون هذه الأدوار على نحو صحيح، وإلا فإن توفير الغذاء المأمون للجميع سيظل هدفًا بعيد المنال. وعلاوة على ذلك، فإن التفاوتات الاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها، لا سيما الاختلافات الملحوظة في قوة النُّظم الوطنية لسلامة الأغذية والديناميات المعقدة داخل النظم الغذائية، قد أبطأت إلى حد كبير التقدم نحو تحقيق هذا الهدف.

سلامة الأغذية: ضمان ألا تتسبب الأغذية في الإضرار بالمستهلك عند إعدادها و/ أو تناولها طبقًا للاستخدام المقصود منها (1).

@ ckstockphoto

وتلتزم منظمة الصحة العالمية، منذ إنشائها في عام 1948، التزامًا لا يتزعزع بخفض عبء الأمراض المنقولة بالأغذية على الصحة العالمية. وقد اضطلعت المنظمة بدور قيادي في تقييم العبء العالمي للأمراض المنقولة بالأغذية، وساعدت البلدان على بناء نُظُم وطنية لترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية أو تعزيز النظم القائمة، ودعت إلى وضع استراتيجيات للمكافحة والوقاية على المستوى الوطني من خلال البرامج التثقيفية وأنشطة التوعية العالمية. وقد كفل عمل المنظمة أن تكون المعايير العالمية لسلامة الأغذية الواردة في الدستور الغذائي مستندة إلى اعتبارات الصحة العامة، وأن تتمكن البلدان ذات القدرات المحدودة من المشاركة في أنشطة الدستور الغذائي من خلال برامج بناء القدرات. وعزَّزت المنظمة التعاون الدولي والوطني فيما يتعلق بوضع جدول الأعمال العالمي لسلامة الأغذية وتنفيذه. وطيلة فترة الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية 2002 (3) والخطة الاستراتيجية بشأن سلامة الأغذية (2013-2022) (4) وَقَعَت حوادث كثيرة ساعد فيها تدخل منظمة الصحة العالمية على السيطرة على أزمات سلامة الأغذية، وتقليل المخاوف المرتبطة بالصحة العامة. ومع ذلك، من المُسلَّم به أن نُظُم سلامة الأغذية في العديد من الدول الأعضاء تواجه تحديات. فهي تحتاج إلى تحسينات كبيرة في مكوناتها الرئيسية مثل: البنية التحتية التنظيمية، والإنفاذ والترصُّد، والتفتيش الغذائي، والقدرات والإمكانيات المختبرية، وآليات التنسيق لمنع الأحداث وإدارتها، والتثقيف والتدريب في مجال سلامة الأغذية. فضلًا عن ذلك، تدعو الحاجة إلى إدماج سلامة الأغذية في السياسات الوطنية والإقليمية في مجالات الصحة والزراعة والتجارة والبيئة والتنمية.

السلطة المختصة: المنظمة أو الوكالة الحكومية الرسمية ذات الاختصاص. خلال هذه الوثيقة، عادةً ما يشير ذلك إلى السلطة المختصة المسؤولة عن سلامة الأغذية (2).

وسعيًا إلى التحسين المستمر لسلامة الأغذية، عقدت منظمة الصحة العالمية، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، المؤتمر الدولي الأول بشأن سلامة الأغذية في أديس أبابا يومي 12 و13 شباط/ فبراير 2019 (6). وقد هَدَفَ المؤتمر إلى

تحديد أولويات سلامة الأغذية، ومواءمة الاستراتيجيات بين القطاعات والبلدان المختلفة، وتعزيز الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ودعم عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية. وفي نيسان/ أبريل 2019، عُقد المنتدى الدولي بشأن سلامة الأغذية والتجارة الذي تنظمه منظمة التجارة العالمية (7) في جنيف، وواصل مناقشاته التي تناولت جوانب سلامة الأغذية وتحدياتها المتصلة بالتجارة مثل استخدام التكنولوجيات الجديدة، والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتنسيق اللوائح في عصر التغيير والابتكار.

وأُدمجت الاستنتاجات التي خَلَصَ إليها المؤتمران في القرار ج ص ع 73-5 المُعنْون "تعزيز الجهود في مجال السلامة الغذائية" (8) الذي اعتمدته جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعون في عام 2020. وأعاد ذلك التأكيد على أن سلامة الأغذية أولوية من أولويات الصحة العامة، ولها دور حاسم في خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وأقرَّ القرار بضرورة أن تعمل الحكومات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتعزيز سلامة الأغذية. ودعا الدول الأعضاء إلى مواصلة التزامها على أعلى مستوى سياسي بالاعتراف بسلامة الأغذية باعتبارها عنصرًا أساسيًّا من عناصر الصحة العامة؛ ووضع سياسات بشأن سلامة الأغذية تأخذ في الاعتبار جميع مراحل سلسلة الإمداد، وأفضل البيّنات والتوجيهات العلمية المتاحة، فضلًا عن مراعاة عامل الابتكار؛ وتوفير الموارد الكافية لتحسين النُّظُم الوطنية لسلامة الأغذية؛ والإقرار بمصالح المستهلكين؛ وإدماج سلامة الأغذية في السياسات الوطنية والإقليمية في مجالات الصحة والزراعة والتجارة والبيئة والتنمية.

@Stevica Mrdja

وطلبت الدول الأعضاء، بدورها، من المنظمة تحديث الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية للتصدي للتحديات الحالية والمُستجَدة، وتضمين التكنولوجيات الجديدة، وإدراج نُهُج مبتكرة لتعزيز النظم الوطنية لسلامة الأغذية.

وتلبي هذه الاستراتيجية العالمية طلب الدول الأعضاء بتحديد خمس أولويات استراتيجية مترابطة ومتآزرة، وموضوعة على أساس تقييم للوضع وعملية تشاورية مستفيضة. وتتمثل رؤية الاستراتيجية في أن تتاح لجميع الناس، في كل مكان، أغذية مأمونة وصحية بُغية الحد من عبء الأمراض المنقولة بالأغذية. وتتوخى الاستراتيجية أيضًا اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل بناء نُظُم للسلامة الغذائية تتسم بكونها تطلعية ومُسنَدة بالبيّنات ومحورها الناس، وفعالة من حيث التكلفة، وتصاحبها آليات منسقة للحوكمة وبنى تحتية مناسبة.

وفي إطار تعاون منظمة الصحة العالمية مع الشركاء من القطاعات المتعددة، تُبدي المنظمة التزامًا أكثر من أي وقت مضى بتقديم التوجيه والدعم المتواصلَين إلى الدول الأعضاء لتحديد أولويات الإجراءات والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها بانتظام من أجل التعزيز المستمر لنُظُم سلامة الأغذية، والنهوض بالتعاون العالمي. وتتقاسم هذه الاستراتيجية أولويات استراتيجية متعددة مع المسودة الحالية للأولويات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة الخاصّة بسلامة الأغذية 2013-2022 من ناحية تعزيز نُظُم الرقابة على الأغذية، واستخدام البيّنات (البيانات والعلوم) لدعم اتخاذ القرارات، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وعقد الشراكات معهم. ومن المتوقع أن تؤدي جهود المواءمة الحالية إلى وضع خطة مشتركة للتنفيذ أو التنسيق.

مرض منقول بالأغذية: مرض ينتقل عادة عن طريق تناول الأغذية. وتشمل الأمراض المنقولة بالأغذية مجموعة واسعة من الأمراض، وقد تسببها مسببات الأمراض الميكروبية والطفيليات والمُلوِّثات الكيميائية والسموم الحيوية (5).

إعداد الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية

وضعت منظمة الصحة العالمية الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية بناء على مشورة الفريق الاستشاري التقني المَعْني بسلامة الأغذية: أغذية أكثر مأمونية لصحة أوفر،[1] ومستشاري المنظمة الإقليميين في مجال سلامة الأغذية، والشركاء الدوليين، والمنظمات غير الحكومية، والمراكز المتعاونة مع المنظمة. وقد راعت المنظمة أيضًا، في إعداد هذه الاستراتيجية، إطار العمل الإقليمي بشأن سلامة الأغذية في غرب المحيط الهادئ *(9)*، وإطار العمل بشأن سلامة الأغذية في إقليم المنظمة لجنوب شرق آسيا *(10)*، وخطة العمل الإقليمية لسلامة الأغذية في إقليم شرق المتوسط *(11)*، وبرامج سلامة الأغذية في الإقليم الأفريقي *(12)* والإقليم الأوروبي وإقليم الأمريكتين، والمعايير والتوصيات والخطوط التوجيهية للدستور الغذائي، واستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن السلامة الغذائية (2013-2022).

@ Adamov photography

وللحصول على مدخلات، عَقَدَت المنظمة جلستَي إحاطة مع الدول الأعضاء، وأطلقتْ دعوة عامة عبر الإنترنت للحصول على تعليقات من الجمهور، وشاركت في اجتماعات منتظمة مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. وجُمعت الآراء الواردة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال اجتماع إلكتروني مخصص ومن خلال التعليقات الكتابية. وقدَّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مساهمات قيمة في هذه الاستراتيجية.

مشغل أعمال تجارية غذائية: الكيان المسؤول عن تشغيل أي من الأعمال التجارية في أي مرحلة في السلسلة الغذائية *(1)*.

وتعزز هذه الاستراتيجية الصحة العالمية، وتدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من خلال توفير رؤية شاملة وأولويات استراتيجية للعمل العالمي المتضافر في مجال سلامة الأغذية. وهي تؤكد على الدور الحاسم لهذا الجانب في مجال الصحة العامة والحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي على نطاق سلسلة الأغذية والأعلاف بأكملها للحد بشكل كبير من عبء الأمراض المنقولة بالأغذية. وتتماشى الاستراتيجية أيضًا مع برامج المنظمة ومبادراتها الصحية القائمة، وتكمّل هذه البرامج والمبادرات، ومنها على سبيل المثال: التغذية، والأمراض غير السارية، ومقاومة مضادات الميكروبات، والطوارئ الصحية العامة والأمراض المستجدة، وتغير المناخ، والصحة البيئية، والمياه والصرف الصحي، وأمراض المناطق المدارية المُهمَلة. فضلًا عن ذلك، من المتوقع أن تدعم هذه الاستراتيجية تنفيذ الالتزامات المتعلقة بسلامة الأغذية التي تمخضت عنها قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية *(13)*، لا سيما في سياق التحالفات من أجل الأنماط الغذائية الصحية والوجبات المدرسية ونهج الصحة الواحدة.

الجمهور المستهدف والإطار الزمني

يشمل الجمهور المستهدف بهذه الاستراتيجية واضعي السياسات (الحكومات الوطنية ودون الوطنية)، والسلطات/ الوكالات التقنية المسؤولة عن سلامة الأغذية، والأوساط الأكاديمية في مجال الصحة العامة وسلامة الأغذية، ومشغلي الأعمال التجارية الغذائية، والقطاعات الخاصة، والمستهلكين، والمجتمعات المدنية، ووكالات الأمم المتحدة التي تؤدي دورًا في مجال سلامة الأغذية، وموظفي منظمة الصحة العالمية.

[1] فريق المنظمة الاستشاري التقني: أغذية أكثر مأمونية لصحة أوفر جنيف: منظمة الصحة العالمية .(WHO)
(https://www.who.int/groups/technical-advisory-group-on-food-safety-safer-food-for-better-health/about).

تُسهم هذه الاستراتيجية
في تحقيق أهداف
التنمية المستدامة،
وسوف تُستعرَض في
عام 2030 في الوقت
الذي يَستعرض فيه
العالم التقدم المُحرَز
نحو تحقيق أهداف
التنمية المستدامة.

© Anna Stills

@Microgen

سلامة الأغذية اليوم

تؤدي الأغذية غير المأمونة التي تحتوي على مستويات ضارة من البكتيريا أو الفيروسات أو الطفيليات أو المواد الكيميائية أو الفيزيائية إلى إمراض الناس، وتُسبب لهم اعتلالات حادة أو مزمنة تنتج عن أكثر من 200 مرض، وتتراوح آثارها بين الإسهال والسرطان والعجز الدائم والوفاة. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 600 مليون شخص - أي شخص واحد من كل 10 أشخاص في العالم - يمرضون بعد تناول الأغذية المُلوَّثة، وهو ما يؤدي إلى عبْء سنوي عالمي يبلغ 33 مليون سنة من سنوات العُمر المُصحَّحة باحتساب مُدد الإعاقة و420000 وفاة مبكرة (5). وتؤثر الأغذية غير المأمونة بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة في المجتمع، لا سيما الرضع وصغار الأطفال وكبار السن والأشخاص المنقوصو المناعة. وتُعدُّ البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأكثر تضررًا، حيث تُقدَّر التكلِفة التي تتكبدها سنويًّا بسبب استهلاك الأغذية غير المأمونة بحوالي 110 مليارات دولار أمريكي، ويشمل ذلك خسائر الإنتاجية والخسائر المتصلة بالتجارة وتكاليف العلاج الطبي (5). وعلاوة على ذلك، فإن عولمة إمدادات الغذاء تَعني أن المجموعات السكانية في جميع أنحاء العالم تتعرض على نحو متزايد لمخاطر جديدة ومُستجَدة، على سبيل المثال تطور مقاومة مضادات الميكروبات في مُسبِّبات الأمراض المنقولة بالأغذية، وهو أمر تتسارع وتيرته بسبب الاستخدام غير الملائم لمضادات الميكروبات، خاصة إساءة استخدام مضادات الميكروبات، والإفراط في استخدامها في مجالات صحة الإنسان والحيوان والنبات. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2050، ستكون حياة 10 ملايين شخص مُعرَّضة للخطر، وسيُفقَد ما مجموعه 100 تريليون دولار أمريكي بسبب تأثير مقاومة مضادات الميكروبات إذا لم تُنفَّذ حلول استباقية (5).

وثمة ترابط وثيق بين التغذية وسلامة الأغذية، وهما أمران ضروريان لتحقيق الحصائل الصحية الإيجابية المرجوة من النُّظُم الغذائية. ويجب أن يكون الغذاء مأمونًا ومتوفرًا، ويسهل الوصول إليه ومغذيًا ومقبولًا ثقافيًّا، ويُتناول بانتظام لتحقيق النمو والصحة والعافية (14). فالغذاء غير المأمون يزيد من حالات العدوى والتسمم، ويخلق حلقة مُفرَغة من المرض وسوء التغذية والإعاقة، ويؤثر بشكل خاص على الفئات الضعيفة. وببساطة، لا يوجد أمن غذائي ولا تغذية بدون سلامة غذائية. ويوضح الشكل 1 الروابط الوثيقة بين سلامة الأغذية والأمراض المنقولة بالأغذية وتأثيرها على صحة الإنسان وتغذيته على المستوى الفردي.

الشكل 1. إطار مفاهيمي للعلاقة بين الأخطار المنقولة بالأغذية والتغذية والصحة (15)

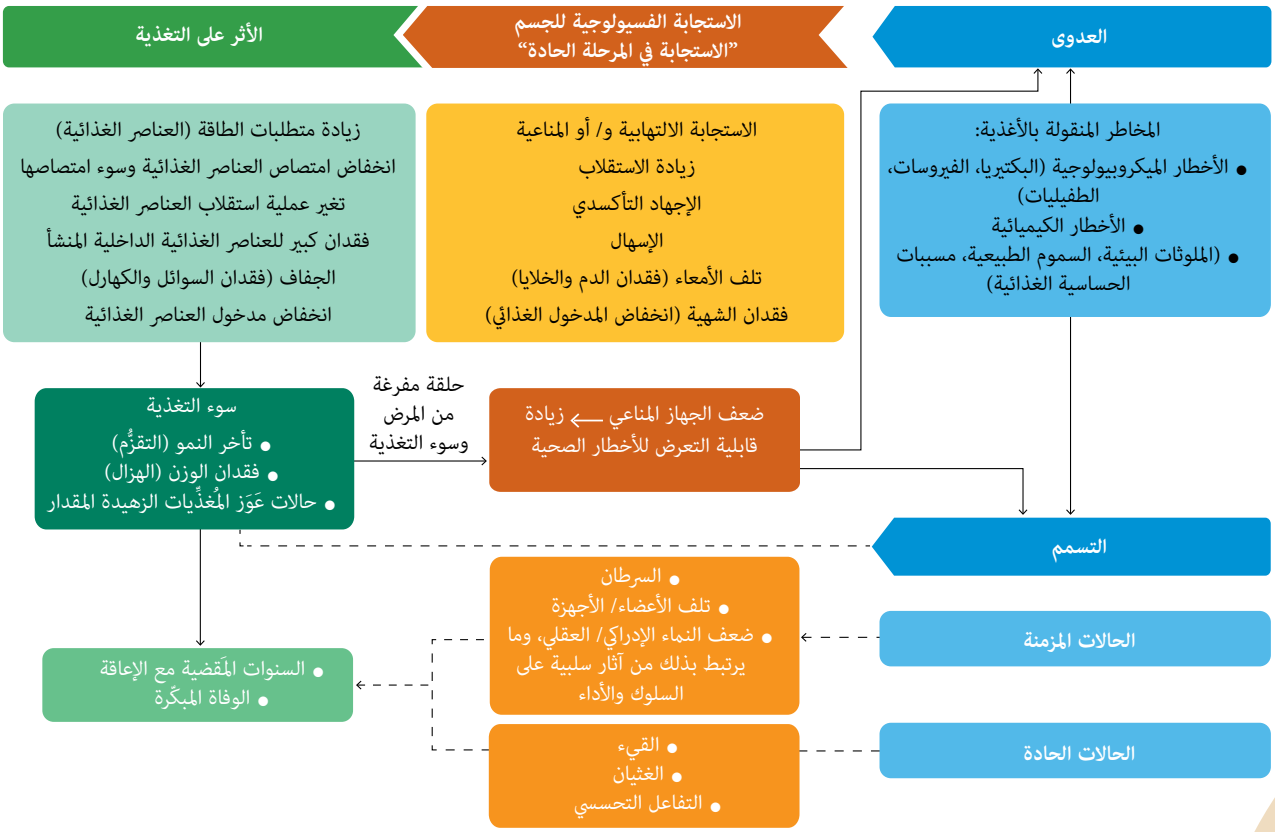

ولا يقتصر التأثير السلبي للأغذية غير المأمونة على الصحة فحسب، بل تؤثر أيضًا على النمو الاجتماعي والاقتصادي في قطاعات الأعمال التجارية الزراعية والتجارة والسياحة. وفي عام 2019، قدَّر البنك الدولي قيمة النظم الغذائية العالمية بنحو 8 تريليونات دولار أمريكي (16). وتشارك البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط مشاركة متزايدة في تجارة الأغذية على الصعيد العالمي، سواء باعتبارها بلدانًا مُصدِّرة أو مُستورِدة. وفي الوقت نفسه، أصبحت سلاسل القيمة العالمية في قطاع الأغذية الزراعية معقدة، وكثيرًا ما تُزرع المنتجات الغذائية وتُجهز وتُستهلك في بلدان مختلفة. وفي حين أسهمت هذه الاتجاهات في زيادة كمية وتنوع الأغذية المتاحة للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، فقد زادت أيضًا مخاطر سلامة الأغذية، وانتشرت مع تداول كميات أكبر من الأغذية. وللمستهلكين الحق في توقع سلامة الأغذية المُنتَجة محليًا والمُستورَدة على حد سواء. ومن ثم، باتت مسألة وضع معايير دولية لسلامة الأغذية لتطبيقها على المستويات المحلية وفي التجارة الدولية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبدون نظم إدارة مخاطر سلامة الأغذية ذات التوجه الوقائي، سيؤدي عدم ضمان الامتثال للوائح والمعايير إلى خسائر اقتصادية وإلى فقدان الثقة في الأعمال التجارية والضمانات التي تقدمها السلطات الحكومية. فإذا أخفق المنتجون في ضمان الامتثال، فإنهم يخاطرون بحرمانهم من الوصول إلى الأسواق ذات القيمة العالية، وهو ما يعني تكبدهم خسائر كبيرة جراء قرارات رفض التصدير وتضرر سمعة علاماتهم التجارية. ويؤثر الإخفاق في معالجة مسألة سلامة الأغذية على نمو أسواق الأغذية المحلية وتطورها، وهو ما يؤدي إلى تضاؤل الإيرادات وفرص العمل. وبالنسبة للبلدان الراغبة في تطوير السياحة، من شأن توفر الثقة في سلامة الأغذية وجودتها أن يؤدي إلى جذب السياحة، في حين أن عدم اليقين بشأن جودة الأغذية وسلامتها يعوق النمو الاقتصادي.

سلامة الأغذية: جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة

تمثل أهداف التنمية المستدامة دعوة إلى العمل من جانب 193 بلدًا لتحقيق الازدهار مع حماية الكوكب في الوقت نفسه. وهي توفر مخططًا لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وتتسم الأهداف السبعة عشر بالترابط، ويتعيَّن تحقيقها جميعًا بحلول عام 2030. وثمة اعتراف واضح بأن الأغذية الكافية والمأمونة والمغذية ذات صلة بجميع أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يؤكد مجددًا على الترابط بين الصحة والعافية والتغذية وسلامة الأغذية والأمن الغذائي. ويجب إدماج سلامة الأغذية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الشكل 2)، لا سيما الهدف 2 (القضاء على الجوع)، والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد). ويجب أيضًا إدماج سلامة الأغذية في تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) (17). فضلًا عن ذلك، يُعد الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) ركنًا أساسيًا من أركان سلامة الأغذية. ومن ثم، لسلامة الأغذية دور محوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هذه التي من غير المُرجَّح أن تتحقق دون غذاء كافٍ ومأمون وصحي، لا سيما بالنسبة للمستهلكين المحليين في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

الشكل 2. سلامة الأغذية أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3 و6 و8 و12 و17.

الهدف 1: القضاء على الفقر. الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالأغذية غير المأمونة تتجاوز بكثير المعاناة البشرية. فالخسائر في دخل الأسر وتكاليف الرعاية الطبية المُتكبَّدة بسبب الأمراض المنقولة بالأغذية تؤدي إلى عواقب وخيمة على الأسر في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وقد يؤدي رفض صادرات الأغذية في الأسواق الدولية إلى خسائر اقتصادية فادحة. ومن شأن إمدادات الأغذية غير المأمونة أن تؤدي إلى إعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإرهاق أنظمة الرعاية الصحية، والإضرار بالنمو الاقتصادي والتجارة والسياحة.

الهدف 2: القضاء على الجوع. الغذاء غير المأمون يخلق حلقة مُفرَغة من المرض وسوء التغذية، وهو ما قد يؤدي إلى تأخرات طويلة الأمد في نماء الأطفال. ولا يمكن تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة إلا عندما يكون الغذاء مأمونًا للأكل.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه في عام 2010، كان الغذاء غير المأمون مسؤولًا عن 33 مليون سنة من سنوات العمر المُصحّحة باحتساب مُدَد الإعاقة. وفي كل عام، يَمرض أكثر من 600 مليون شخص، ويموت 420 ألف شخص بسبب تناول أغذية مُلوَّثة بعوامل بيولوجية وكيميائية. والفقراء هم أكثر الأشخاص تعرضًا للمخاطر في المجتمع، إلى جانب الرضع والنساء الحوامل وكبار السن وأولئك الذين يعانون من ضعف المناعة.

الهدف 6: المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. ثمة مليارات من البشر في جميع أنحاء العالم لا يحصلون على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية في البلدان النامية. ويعتمد إنتاج الأغذية وتحضيرها بطريقة مأمونة على الصرف الصحي والنظافة العامة والوصول الكافي إلى المياه النظيفة، وهي أمور ضرورية للوقاية من الأمراض المنقولة بالأغذية واحتوائها.

الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد. يشكل قطاعا الزراعة والأغذية الزراعية دعامة أساسية للعمالة في البلدان ذات الدَّخْلَين المنخفض والمتوسط ومحركًا رئيسيًّا للتنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر. وتُعدُّ أسواق الأغذية التقليدية جزءًا من النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية، وتشكل مصدرًا مهمًّا لكسب الرزق لملايين السكان في الحضر والريف. وعلى هذا النحو، يمكن أن تتسبب الأغذية غير المأمونة في خسائر اقتصادية وزيادة معدل البطالة في القطاعات الغذائية والزراعية.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المستدامان. هناك ضرورة أساسية تقتضي تغيير الطريقة التي تنتج بها مجتمعاتنا السلع والخدمات، وتستهلكها. ويتعين على الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة أن يؤدوا دورًا نشطًا في تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم صحة الناس والبيئة.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. لقد أثبتت أزمة كوفيد-19 أن دور الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة والقادرة على الصمود أصبح أكثر أهمية وإلحاحًا من أي وقت مضى. وقد أظهرت هذه الأزمة القيود التي تواجهها الحكومات في جميع بلدان العالم، والحاجة الماسة إلى التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة لبناء مجتمعات أكثر شمولًا واستدامة وقدرة على الصمود.

دوافع التغيير في مجال سلامة الأغذية

اعترفت العديد من الحكومات الوطنية بأن الأغذية غير المأمونة تشكل عبئًا اجتماعيًّا كبيرًا. فهي تهدد الصحة العامة، وتسبب أوجه قصور في نظم الإنتاج الحيواني والنباتي، وتخلق حواجز تجارية في جميع أنحاء شبكة الغذاء العالمية (18). وثمة دوافع عديدة للتغيير في مجال سلامة الأغذية. ويَرِد أدناه وصف لهذه الدوافع، إلى جانب آثارها الحالية والمستقبلية على سلامة الأغذية، ويَرِد ملخص لها في الشكل 3. وعلى الرغم من أنه لا يتسنى دائمًا للوكالات الحكومية المسؤولة عن سلامة الأغذية أن تتحكم في جميع دوافع التغيير عند تعزيز نُظُم سلامة الأغذية، فإنه حريٌّ بها أن تكون على دراية بهذه الدوافع لكي تتعامل معها على أفضل وجه، وتأخذها بعين الاعتبار في التصميم العام للنظام.

المصالح والمطالب المتعلقة بالغذاء المأمون

ثمة وعي متزايد في جميع أنحاء العالم بالحاجة إلى تعزيز النظم الوطنية لسلامة الأغذية لتحسين حماية الصحة العامة واكتساب الثقة في سلامة الإمدادات الغذائية بُغية تيسير تجارة الأغذية (19). ويطالب أصحاب المصلحة الحكومات الوطنية بإبداء قيادة قوية في الاستجابة للتحديات الحالية والمُستجَدة المتعلقة بسلامة الأغذية. فينبغي لها أن توفر موارد مالية وتعليمية وتقنية كافية بمستويات مناسبة لتحسين النُّظُم وذلك لضمان سلامة الأغذية في جميع مراحل سلسلة الأغذية والأعلاف على أن يكون من المفهوم أن مشغلي الأعمال التجارية الغذائية يتحملون المسؤولية الرئيسية عن إنتاج أغذية مأمونة. فالأغذية غير المأمونة تقوِّض ثقة الجمهور في النظام الوطني لسلامة الأغذية والسلطات المختصة المسؤولة عنه.

@Seventyfourimages

الحَدَث: ظهور بوادر المرض أو واقعة قد تؤدي إلى حدوث المرض [...]" (والذي يمكن أن يشمل الأحداث المُعْدية أو الحيوانية المنشأ أو سلامة الأغذية أو الكيميائية أو الإشعاعية أو النووية المنشأ سواء أكانت منقولة بواسطة أشخاص أو نواقل الأمراض أو الحيوانات أو السلع/ الأغذية أو من خلال البيئة). فالأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية تعني الحوادث والطوارئ.

التهديدات العالمية المُحدِقة بسلامة الأغذية

أسفرت العديد من الأحداث وحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية عن تغييرات على الصعيدين الوطني والعالمي في النظم الغذائية وسلاسل الإمداد بالأغذية واللوائح المتعلقة بسلامة الأغذية. ومن أمثلة هذه الأحداث داء كروتزفلد - ياكوب اللانموذجي الذي يسبب اعتلال الدماغ الإسفنجي البقري (جنون البقر) في الماشية، وغش بدائل لبن الأم بالميلامين، وتلوث العلف الحيواني بالديوكسين، والفاشيات المتعددة البلدان للإشريكية القولونية المنتجة لذيفان الشيغا والتهاب الكبد A المرتبط ببراعم البذور المُلوَّثة والتوت المُجمَّد المُلوَّث. وقد تسببت جميع الأمثلة المذكورة أعلاه في تغييرات في النُّظُم واللوائح الغذائية. فضلًا عن ذلك، أدى تركيز جهود الصحة العامة عالميًّا على مقاومة مضادات الميكروبات، والاعتراف بإمكانات نظام الإنتاج الغذائي والزراعي بوصفه من العوامل المُساهِمة في هذه الظاهرة، إلى حدوث تحولات بالفعل في الممارسات الزراعية، وتحسين التعاون بين القطاعات، وتحسين الترصُّد وتبادل البيانات، واستكشاف المتطلبات التنظيمية المستقبلية.

التغيرات العالمية وأثرها على سلسلة الإمداد بالأغذية

على الصعيد الوطني، تشهد النظم الغذائية وسلاسل القيمة الغذائية المترابطة تغيرات مستمرة فيما يتعلق بتكاليف الإمداد والإنتاج، وتؤدي بعض هذه التغيرات إلى اتجاهات عالمية تؤثر على تدفق الأغذية. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي دخول أغذية جديدة عالية القيمة إلى السوق إلى خَلْق حافز قوي للاحتيال الغذائي. وعلى الرغم من أن الاحتيال الغذائي يقوِّض أساسًا جودة الأغذية، فإنه قد يؤدي إلى مشكلة تتعلق بسلامة الأغذية إذا أضيفت مكونات أو بدائل غير مأمونة إلى الأغذية. وعلى الصعيد العالمي، يؤدي امتداد سلاسل الإمدادات الغذائية والمكونات الغذائية وتعقيدها إلى زيادة خطر التلويث المتعمد وظهور تحديات جديدة أمام إمكانية تتبع الأغذية والتحقق من أصالتها.

التحديات البيئية

يطرح تغير المناخ تحديات كبيرة، وهو عامل جوهري يُسهم في المخاطر الحالية والمستجدة المتعلقة بسلامة الأغذية. فدرجات الحرارة المتزايدة التي تسبب احترار المحيطات وتحمُّضها، وحالات الجفاف الشديد، وحرائق الغابات، وتغير أنماط هطول الأمطار، وذوبان الكتل الجليدية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية القصوى، كل ذلك يؤثر تأثيرًا سلبيًّا على نُظُمنا الغذائية. ومن أمثلة قضايا سلامة الأغذية المرتبطة بتغير المناخ، والتي من المرجح أن تؤدي إلى زيادة المخاطر، انتشار مُسبِّبات الأمراض والطفيليات المنقولة بالأغذية سواء المعروفة أو المستجدة، وزيادة معدلات انتشار الطحالب الضارة، وزيادة معدلات انتشار السموم الفطرية والمعادن الثقيلة، خاصة ميثيل الزئبق، في البيئة نتيجة ذوبان الكتل الجليدية (23). فضلًا عن ذلك، قد يؤدي الاستخدام المفرط وغير الملائم للمواد الكيميائية الزراعية في إنتاج المحاصيل إلى تلوث البيئة والغذاء. وتشكل التهديدات والآثار البيئية في السلسلة الغذائية مخاطر جسيمة على النُّظُم الغذائية.

@Stevica Mrdja

وبالمقارنة مع فئات الأغذية الأخرى، تُعد الفواكه والخضراوات الطازجة أكثر ارتباطًا بحوادث سلامة الأغذية التي تنطوي على أخطار ميكروبيولوجية في جميع أنحاء العالم. وأحد العوامل المُساهِمة في ذلك هو استخدام النفايات الناتجة عن الإنتاج الحيواني المكثف باعتبارها مُحسِّنات للتربة. وقد يؤدي ري المحاصيل بمياه الصرف المُلوَّثة/ غير المُعالَجة إلى إصابة الإنسان بالأمراض عندما تكون النباتات - مثل الخضراوات الورقية الطازجة أو الفواكه/ الخضراوات الجاهزة للأكل وذات المعالجة البسيطة - مُلوَّثة، ولا تخضع للتطهير بعد الحصاد.

ويؤدي الفاقد والمُهدَر من الأغذية بسبب الأغذية غير المأمونة إلى إثقال كاهل نظم إدارة النفايات وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وعلى الصعيد العالمي، يُهدَر أكثر من 17% من الغذاء، ويُسهم الغذاء المُهدَر بمقدار يصل إلى 10% في غازات الدفيئة العالمية (24). ويبلغ مجموع النفايات الغذائية من المنازل ومتاجر التجزئة وقطاع الخدمات الغذائية 931 مليون طن سنويًّا (25). وتتمثل إحدى الغايات الرئيسية للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة في تخفيض النفايات الغذائية بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية بحلول عام 2030.

فضلًا عن ذلك، قد تصبح النفايات البلاستيكية في صورة الجسيمات البلاستيكية النانوية والدقيقة شاغلًا صحيًّا عالميًّا في المستقبل نظرًا لإمكانية دخولها/ إعادة دخولها في النُّظُم الغذائية من مصادر بيئية مختلفة (26).

المجتمع: تغيير التوقعات والسلوكيات بشأن الغذاء

تُعدُّ الاتجاهات الاجتماعية الكبرى ظاهرة شائعة في عالم اليوم المترابط. وتؤدي التحولات في تفضيلات المستهلكين وتوقعاتهم واتجاهاتهم في الشراء إلى تغييرات سريعة في إنتاج وتوزيع أغذية معينة (مثلًا بعض الفئات السكانية لديها طلب على الأغذية العضوية والطازجة والأقل تجهيزًا وعلى مصادر بديلة للبروتين). فضلًا عن ذلك، بدأت تظهر نماذج جديدة للأعمال التجارية، لا سيما التجارة الإلكترونية وتوصيل الأغذية؛ لتلبية احتياجات المستهلكين. وعلى صعيد التواصل، تتيح منصات وسائل التواصل الاجتماعي فرصًا جديدة للتواصل بشأن المخاطر والتثقيف بشأن سلامة الأغذية. ومع ذلك، قد تؤدي صعوبة التمييز بين الحقائق والمعلومات المضللة إلى فقدان ثقة المستهلكين في قطاعات الأغذية والحكومات.

الاحتيال الغذائي: أي عمل يُشتبه في ارتكابه عمدًا من جانب أي مشغل أعمال تجارية في مجال الأغذية لخداع العملاء بشأن جودة و/ أو محتوى الغذاء الذي يشترونه من أجل الانتفاع بميزة غير مستحقة، وعادةً ما تكون ميزة اقتصادية (21).

الدفاع عن الغذاء: الجهد المبذول لحماية الغذاء من أي فعل متعمد مُرتَكب داخل النظام الغذائي، مثلًا بشأن المنتج أو مصنع التجهيز أو المزرعة، بقصد تهديد الصحة العامة، على سبيل المثال التلاعب بسوء نية أو أفعال الإرهاب (22).

ظهور التكنولوجيات الجديدة والتحول الرقمي

تتزايد وتيرة الابتكار في مجالي الأغذية والزراعة، وهو ما يجلب مزايا اقتصادية كبيرة فيما يتعلق بإنتاج الأغذية، ويعود بالفوائد على المستهلكين من خلال زيادة خيارات المنتجات المتاحة أمامهم، والحد من النفايات الغذائية. وتتيح الأساليب الجديدة لتربية النباتات والحيوانات التي تنطوي على تعديل الجينات إمكانية استنباط أنواع ذات سمات جديدة، مثل مقاومة الأمراض والقدرة على تحمل الجفاف. وقد يؤدي استخدام تطبيقات التكنولوجيا النانوية في قطاع الأغذية إلى تحسينات في المغذيات ونظم إيصال المواد النشطة حيويًّا، وإلى استحداث مواد جديدة لتغليف الأغذية، وهو ما قد يؤدي إلى إطالة العُمر التخزيني للأغذية. ومن شأن اللجوء إلى المصادر البديلة للبروتينات الغذائية، مثل بدائل اللحوم أو البيض أو الأسماك أو الألبان المُصنَّعة من مصدر نباتي أو المُصنَّعة مختبريًّا أو المشتقة عن طريق التخمير، وإلى المصادر الجديدة الأخرى للمواد الغذائية، وإلى إعادة تركيب المنتجات الغذائية، أن يُحسِّن الخيارات المتاحة أمام المستهلك، ويُعزِّز الاستدامة. ومع ذلك، يجب تقييم التكنولوجيات الجديدة لإنتاج الأغذية تقييمًا كاملًا من وجهة نظر الصحة العامة قبل طرح المنتجات في الأسواق. وفي هذا الصدد، سيكون لهيئة الدستور الغذائي دور رئيسي في معالجة القضايا المستجدة والحاسمة المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الجديدة في الوقت المناسب. وتتطلب بعض التكنولوجيات الجديدة استثمارات كبيرة في البحث والتطوير، وقد تكون بعيدة عن متناول البلدان المنخفضة الدخل، وهو ما قد يتسبب في فجوة في الإنصاف في الابتكار والقدرة على الكشف عن الأخطار.

@DragonImages

ويؤدي الابتكار الرقمي والتحول الرقمي في سياق البيانات الضخمة والتحليلات والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء إلى اتجاهات تُغيِّر بسرعة النظم الغذائية. فعلى سبيل المثال، بفضل علم الجينوم والأدوات المتعلقة به مثل تسلسل الجينوم الكامل أو تقنية الجيل التالي لتحديد التسلسل، وبفضل التبادل الدولي للبيانات ذات الصلة بالأمراض المنقولة بالأغذية، يتسنى إجراء استقصاءات أكثر دقة وتركيزًا، ويشمل ذلك الكشف عن مُسبِّبات الأمراض وتوصيفها وتعريفها وتتبُّع مصادرها.

التغيُّرات الديموغرافية

تُعد التغيرات الديموغرافية، ومنها التوسع الحضري والنمو السكاني والشيخوخة، عوامل دافعة للتغيير في النظم الغذائية. وتكتسي سلامة الأغذية أهمية حاسمة مع نمو سكان العالم وتغير الخصائص الاجتماعية والديموغرافية. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9.7 مليارات نسمة بحلول عام 2050، مع حدوث النمو بصورة رئيسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط وجنوب آسيا (27). وتؤثر مُسَبِّبات الأمراض المنقولة بالأغذية تأثيرًا غير متناسب على الأطفال دون سن الخامسة، لا سيَّما إذا كانوا يعانون من سوء التغذية لأن جهاز المناعة لديهم تكون قدرته محدودة على مكافحة العدوى.

ويشهد كل بلد في العالم تقريبًا نموًا في عدد كبار السن ونسبتهم بين سكانه. وقد يكون كبار السن أكثر عُرضة للأخطار المنقولة بالأغذية بسبب ضعف الجهاز المناعي المرتبط بالسن. ويتمثل التحدي الذي يواجه النظم الوطنية لسلامة الأغذية في تحديد الفئات السكانية المُعرَّضة للخطر، ووضع تدابير محددة لإدارة المخاطر المُحدِقة بهذه الفئات، مع التثقيف بأهمية اتباع الأنماط الغذائية المأمونة والصحية على نطاق واسع.

ويُعد التوسع الحضري أحد العوامل الرئيسية التي تشكل النظم الغذائية في البلدان. واليوم، يعيش نصف سكان العالم في مدن أو بلدات على مساحة تعادل 3% من سطح الأرض. وبحلول عام 2050، سيكون أكثر من 65% من سكان العالم من سكان الحضر (28). وتُعد المدن التي ترتفع فيها الكثافة السكانية مُعرَّضة بشكل خاص لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية، كما أن العديد من المدن في البلدان المنخفضة الدخل لا تملك القدرات الكافية للتصدي لانقطاع الإمدادات الغذائية. وتكون المخاطر مرتفعة بصفة خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في المستوطنات الحضرية غير الرسمية التي تتسم بالاكتظاظ والازدحام حيث تكون الظروف الصحية غير ملائمة أصلًا لمعيشة الإنسان. أضف إلى ذلك أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية في الأماكن الحضرية تحفِّز أيضًا نمو القطاعات الغذائية غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة، ولا تحصل على

الدعم من جانب الحكومات. ومن شأن عدم توفر البنية التحتية الأساسية الحاسمة الأهمية، مثل خدمات التوزيع، ومرافق النظافة العامة والصرف الصحي، ومُعدَّات تخزين الأغذية اللازمة للحفاظ على سلامة الأغذية، أن يؤدي إلى مخاطر إضافية فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الأغذية المأمونة في المناطق الحضرية، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وتُلقي هذه القضايا الضوء على ضرورة اضطلاع السلطات المختصة والوكالات الوطنية الأخرى المسؤولة عن سلامة الأغذية بوضع خطط طوارئ لإدارة حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية. وقد تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل النظم الغذائية في المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم، وفرضت تحديات عديدة على المدن والحكومات المحلية التي اضطرت إلى التكيف مع التغيرات السريعة فيما يتعلق بتوفير الأغذية وتيسير الحصول عليها والقدرة على تحمل تكاليفها، وهو ما أثَّر بشدة على وضع الأمن الغذائي والتغذية بالنسبة لسكان المناطق الحضرية. ويلخص الشكل 3 دوافع التغيير، وتداعياتها، والآثار المترتبة عليها بالنسبة لسلامة الأغذية.

الشكل 3. دوافع التغيير وآثارها على سلامة الأغذية

دوافع التغيير	التداعيات	الآثار على سلامة الأغذية
المصالح والمطالب المتعلقة بالغذاء المأمون	زيادة الاهتمام بسلامة الأغذية والموارد المُخصَّصة لها	• تحسين حماية المستهلكين • الحد من المخاطر الناجمة عن الأغذية غير المأمونة • زيادة الثقة في النُّظُم الوطنية للرقابة على الأغذية
التهديدات العالمية المُحدِقة بسلامة الأغذية	حالات الطوارئ المتعددة البلدان في مجال سلامة الغذاء	• تحسين تشريعات سلامة الأغذية وتدابير الرقابة عليها
التغيرات العالمية وأثرها على سلسلة الإمدادات الغذائية	سلاسل الإمدادات العالمية الممتدة والمعقدة	• ارتفاع مخاطر التلويث المتعمد للأغذية وغشها • المزيد من التحديات فيما يتعلق بإمكانية التتبع وعمليات الاستدعاء
التحديات البيئية	تسارع تغيُّر المناخ، وزيادة النفايات الزراعية، والتلوث البيئي	• زيادة احتمالات انتقال بعض مسببات الأمراض المنقولة بالأغذية ومستويات بعض الملوثات الكيميائية • ارتفاع مخاطر التلوث البيئي في السلسلة الغذائية
المجتمع: تغير التوقعات والسلوكيات بشأن الغذاء	التغيرات في أنماط الشراء لدى المستهلكين، ونماذج الأعمال الجديدة، ومنصات التواصل	• زيادة تحديات الرقابة على الأغذية المرتبطة بالاتجاهات التجارية الجديدة • تحديات جديدة في مجال التواصل بشأن المخاطر للتصدي للمعلومات المضللة على منصات التواصل الاجتماعي
ظهور التكنولوجيات الجديدة والتحول الرقمي	مكونات غذائية جديدة، وطرق جديدة للإنتاج والتحليل	• زيادة الطلب على تقييم المخاطر المتعلقة بالأغذية الجديدة، وتطبيق التكنولوجيات الجديدة في إنتاج الأغذية • حلول جديدة للوقاية من مخاطر سلامة الأغذية ومراقبتها
التغيُّرات الديموغرافية	النمو السكاني، وشيخوخة المجتمعات، والتوسع الحضري	• ارتفاع نسبة تعرُّض الفئات الضعيفة لمخاطر سلامة الأغذية • المزيد من التحديات فيما يتعلق بتوفير الغذاء المأمون والصحي لعدد متزايد من السكان

@Composter-box

@Composter-box

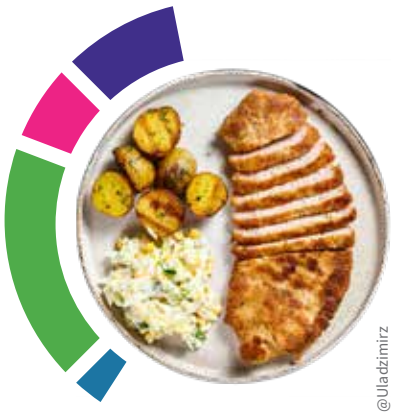
@Uladzimirz

سلامة الأغذية ونهج الصحة الواحدة

من المُسلَّم به الآن على نطاق واسع أن صحة الإنسان ترتبط ارتباطًا وثيقًا بصحة الحيوان والنبات وبيئتنا المشتركة (الشكل 4). ومع النمو السكاني السريع والعولمة والتدهور البيئي، أصبحت التهديدات المُحدِقة بالصحة العامة أكثر تعقيدًا. فالمُلوِّثات الكيميائية والسموم الطبيعية ومُخلَّفات المواد الكيميائية الزراعية، بالإضافة إلى مُسَبِّبات الأمراض المنقولة بالأغذية، مثل الإشريكية القولونية المنتجة لذيفان الشيغا، والليستيريا المُسْتَوحِدَة، والسالمونيلا، كل ذلك قد يتوزع بسرعة في السلسلة الغذائية العالمية مثلما حدث على مدى العقد الماضي. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 مدى تأثر سكان العالم بظهور أمراض جديدة غير مُكتشَفة، لا سيما الأمراض التي تؤثر على سلسلة الإمداد بالأغذية والنظم الغذائية العالمية. وتُسهم تجارة الأحياء البرية والتعدي على موائل الأحياء البرية في زيادة خطر ظهور أمراض حيوانية جديدة، ويُسهم الاستخدام غير المناسب لمضادات الميكروبات في نُظُم تربية الماشية في زيادة مقاومة مضادات الميكروبات. ولا يمكن لقطاع واحد أن يعمل بمفرده على التخفيف من حدة هذه التهديدات. فيجب تقييم المخاطر الصحية المُستجَدة ومعالجتها باستخدام نهج متعدد القطاعات يشارك فيه خبراء في مجالات الصحة البشرية والطب البيطري والبيئة والزراعة والحياة البرية وصحة النبات وعلم الأحياء المجهرية وعلم الأوبئة، من بين مجالات أخرى.

ويتجاوز نهج الصحة الواحدة اكتشاف الأمراض المستجدة ومكافحتها. وستتوقف التحسينات المستقبلية في مجال سلامة الأغذية والصحة العامة إلى حد كبير على مدى تعاون القطاعات المتعددة والتنسيق وتبادل المعلومات بينها.

وبدون معرفة معدل الإصابة وعبء المرض الناتجَين عن اقتران أخطار معينة بأغذية معينة، سيكون من الصعب تحديد أولويات إجراءات التخفيف، وستكون التحسينات الخاصة بسلامة الأغذية دون المستوى الأمثل.

وستكتسي البيانات المتعلقة بوجود الأخطار المنقولة بالأغذية والعبء المَرَضي الناجم عنها، إلى جانب عَزْو الأخطار إلى مصادرها - كيميائية أو ميكروبيولوجية أو فيزيائية - أهمية حاسمة في تقييم تكاليف وفوائد تدابير المكافحة الحالية والمستجدة.

الشكل 4. نهج الصحة الواحدة: التصدي للمخاطر الصحية في حيّز التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة *(29)*

ومن ثم، فإن وجود نظام ترصُّد فعال للتصدي للأمراض المنقولة بالأغذية يتطلب دمج ترصد الأمراض البشرية والحيوانية مع رصد النظم الغذائية.

فضلًا عن ذلك، من المرجح أن يكون لتغير المناخ، بوصفه عاملًا مؤثرًا في النظم الغذائية، أثر سلبي كبير على الأمن الغذائي والتغذية وسلامة الأغذية. فتغير المناخ يغير مدة بقاء مُسَبِّبات الأمراض المنقولة بالأغذية والملوثات وأنماط انتقالها، ومن ثم فهو يؤدي إلى تفاقم المخاطر المنقولة بالأغذية. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضًا إدماج سلامة الأغذية في التدخلات والالتزامات المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ وتخفيف وطأته.

ومن شأن اعتماد نهج الصحة الواحدة في معالجة مسألة سلامة الأغذية أن يسمح للدول الأعضاء بالكشف عن الأمراض المستجدة والوقاية منها والاستجابة لها على مستوى حيز التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة من أجل معالجة قضايا الصحة العامة المتعلقة بالغذاء بمزيد من الفعالية.

مفهوم نظام سلامة الأغذية ومفهوم نظام الرقابة على الأغذية

تشمل نُظُم سلامة الأغذية المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة وأنشطتها المترابطة على امتداد سلسلة الأغذية والأعلاف التي تهدف إلى تحسين سلامة الأغذية وضمانها والحفاظ عليها والتحقق منها وتهيئة الظروف المواتية لها. وتشمل هذه الجهات الفاعلة: السلطات الوطنية المختصة، وقطاع الأغذية الزراعية الخاص، والمستهلكين، والأوساط الأكاديمية، وأي جهات معنية أخرى تؤدي دورًا في السياق الأوسع لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بسلامة الأغذية.

ووَفقًا لهيئة الدستور الغذائي، تقدم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية مساهمة حاسمة الأهمية في نظم سلامة الأغذية. وكما يَرِد في وثيقة "المبادئ والخطوط التوجيهية للنُّظُم الوطنية للرقابة على الأغذية" (CXG 82-2013) *(30)*، يتمثل الهدف من النظام الوطني للرقابة على الأغذية في "حماية صحة المستهلكين، وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية". وتؤكد هذه الوثيقة الأساسية للدستور الغذائي على الدور المحوري للسلطات المختصة، وتقدم مبادئ وإطارًا لتصميم النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وعملياتها.

وعلى الرغم من أن نُظُم الرقابة على الأغذية تتضمن كلًّا من التدابير الإلزامية وغير الإلزامية، وتشمل التفاعلات بين السلطات المختصة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، فإن المفهوم يركز بصفة خاصة على دور السلطات المختصة.

ويُستخدم مصطلح نظام سلامة الأغذية في هذه الاستراتيجية في سياق حصائل المؤتمرَين الدوليَّين الرفيعَي المستوى بشأن سلامة الأغذية اللذين عُقدا في عام 2019، وشارك في استضافتهما الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، واللذين استُرشد بهما في إصدار القرار ج ص ع 5-73 المعنون بـ"تعزيز الجهود في مجال السلامة الغذائية". وتشمل نُظُم سلامة الأغذية مجموع الأنشطة التي يضطلع بها جميع أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة الأغذية والأعلاف، والتي تُسهم في الحفاظ على صحة الناس وعافيتهم.

@Astrakanimages

@Jacoblund

@Twenty20photos

وتشير هذه الاستراتيجية إلى نظم الرقابة على الأغذية عند تناول الجوانب أو الأنشطة التي تقودها أو تنفذها بشكل خاص الحكومات الوطنية والسلطات المختصة.

فضلًا عن ذلك، يُستخدم مصطلح نظم سلامة الأغذية عند الإشارة إلى الجهود المشتركة والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.

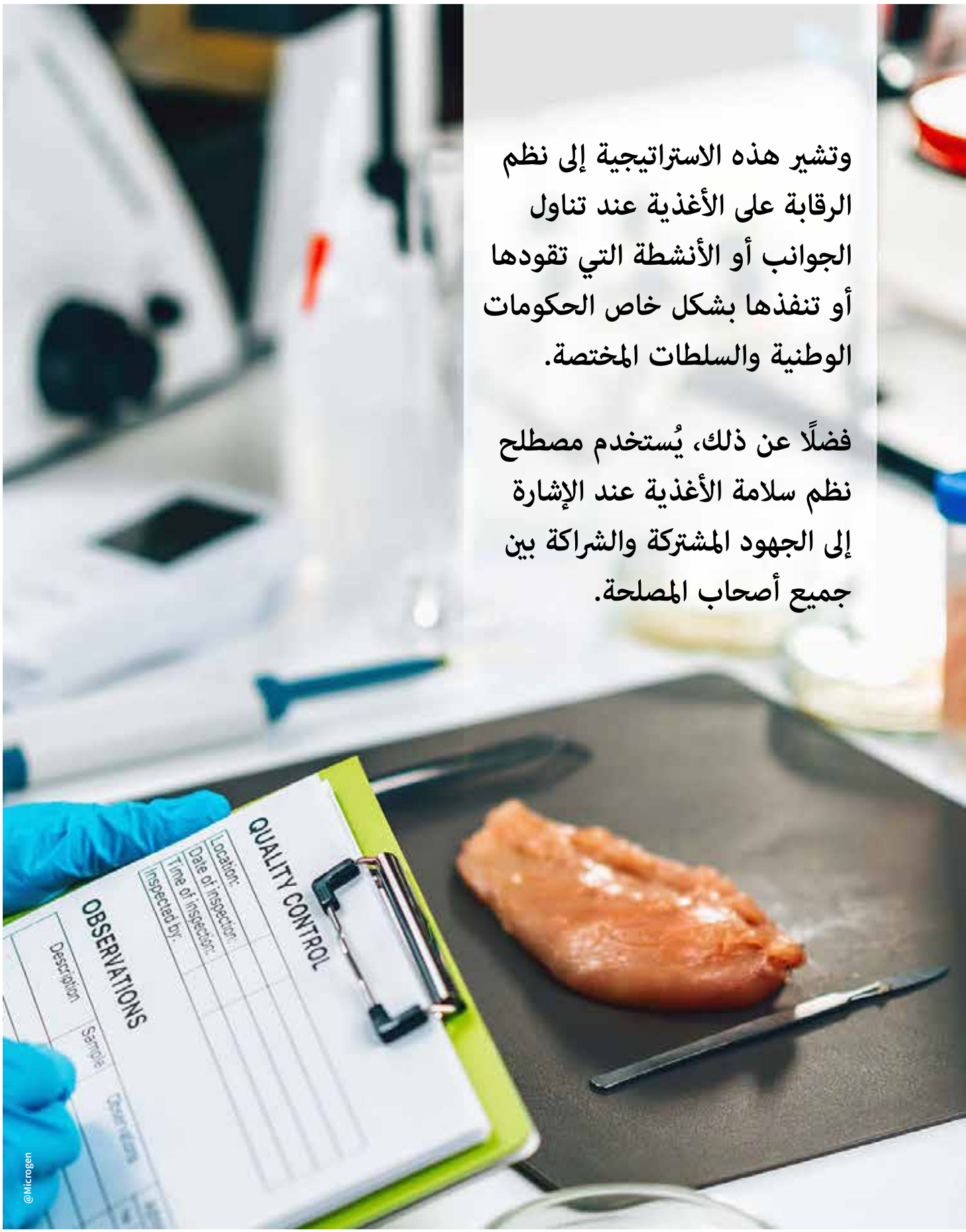

@Elxeneize

الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية

القصد والرؤية

وُضعت الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية بقصد توجيه الدول الأعضاء ودعمها في جهودها لتحديد أولويات الإجراءات الرامية إلى الحد من عبء الأمراض المنقولة بالأغذية والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها بانتظام من أجل التعزيز المستمر لنُظُم سلامة الأغذية والنهوض بالتعاون العالمي.

وتتمثل رؤية الاستراتيجية في أن تتاح لجميع الناس، في كل مكان، أغذية مأمونة وصحية بُغية الحد من عبء الأمراض المنقولة بالأغذية. وتوفر هذه الاستراتيجية لأصحاب المصلحة الأدوات التي يحتاجون إليها لتعزيز نُظُمهم الوطنية المعنية بسلامة الأغذية، والتعاون مع الشركاء من جميع أنحاء العالم.

النطاق

يبدأ تعزيز النظم الوطنية لسلامة الأغذية بإرساء أو تحسين البنية التحتية الأساسية وعناصر نُظُم الرقابة على الأغذية على النحو المبيَّن في الأولوية الاستراتيجية 1. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، وضع الإطار التمكيني للتشريعات والمعايير والخطوط التوجيهية المتعلقة بالأغذية، والقدرات المختبرية، وقدرات الموارد البشرية، وأنشطة الرقابة على الأغذية وبرامجها، والقدرة على التأهب للطوارئ، على النحو الموضح في الشكل 5.

بالإضافة إلى إرساء التشريعات والسياسات والإطار المؤسسي ووظائف الرقابة، يتعين على الدول الأعضاء أن تنظر في أربع خصائص/ مبادئ مهمة، وتعتمدها ليكون النظام أكثر فعالية:

استشراف المستقبل. يتجسَّد هذا المبدأ في **الأولوية الاستراتيجية 2:** تحديد التحديات التي تواجه سلامة الأغذية نتيجة للتغيرات العالمية والتحولات في النظم الغذائية والاستجابة لها فالتغيرات والتحولات العالمية التي تشهدها النظم الغذائية اليوم والتي من المتوقع أن تحدث في المستقبل سيكون لها آثار على سلامة الأغذية. ولذلك، ينبغي تجهيز نظم سلامة الأغذية بما يلزم لتحديد القضايا القائمة والمستجدة وتقييمها والاستجابة لها. ويجب أن تتحول نظم سلامة الأغذية من نُظُم قائمة على رد الفعل إلى نُظُم استباقية، لا سيما عند التصدي للمخاطر الصحية المستجدة في حيز التفاعل بين الإنسان والحيوان والنظم الإيكولوجية.

الاستناد إلى البيِّنات. يتجسد هذا المبدأ في **الأولوية الاستراتيجية 3:** زيادة استخدام معلومات السلسلة الغذائية والبيّنات العلمية وتقييمات المخاطر في اتخاذ قرارات إدارة المخاطر. فينبغي أن تستند إدارة المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية إلى العلم. ويؤدي جمع البيانات واستخدامها وتفسيرها إلى وضع الأساس لبناء نُظُم سلامة الأغذية المُسنَدة بالبيّنات.

التركيز على الناس. يتجسد هذا المبدأ في **الأولوية الاستراتيجية 4:** تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والتواصل بشأن المخاطر. فسلامة الأغذية تُعد مسؤولية مشتركة، وتتطلب جهدًا مشتركًا من جميع أصحاب المصلحة في النظم الغذائية. ويتطلب النجاح في ضمان سلامة الأغذية من المزرعة إلى المائدة اتباع نهج أكثر شمولًا يضم جميع أصحاب المصلحة، لا سيما المستهلكون المستنيرون ومشغلو الأعمال التجارية الغذائية.

الفعالية من حيث التكلفة. يتجسد هذا المبدأ في **الأولوية الاستراتيجية 5:** تعزيز سلامة الأغذية باعتبارها عنصرًا أساسيًّا في تجارة الأغذية محليًّا ودوليًّا. فسلامة الأغذية تُعد مسألة معقدة تتأثر بالوضع الاجتماعي والاقتصادي. ومع عولمة تجارة الأغذية، فإن المُمْرضات والأمراض المنقولة بالأغذية يمكن أن تعبر الحدود، وتتسبب في آثار صحية واقتصادية كبيرة. ولضمان زيادة فرص الحصول على الغذاء المأمون في كل من الأسواق المحلية والتجارة الدولية، ينبغي أن تكون نظم سلامة الأغذية فعالة من حيث التكلفة لكي يتسنى التنفيذ على جميع المستويات (الأسواق المحلية، والاستيراد، والتصدير). وينبغي أن تكون نظم سلامة الأغذية أكثر فعالية من حيث التكلفة بالنسبة للبلدان المستوردة والمصدرة على حد سواء، مع تعزيز سلامة الأغذية في السوق المحلية .

وتستند الأولويات الاستراتيجية الخمس للاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية إلى المكونات/ البنية الأساسية الخاصة بنظم سلامة الأغذية وإلى المبادئ الأربعة المذكورة أعلاه، كما هو موضح في الشكل 5.

الشكل 5. إطار مفاهيمي للأولويات الاستراتيجية

وتعرض نظرية التغيير الخاصة بالاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية (الشكل 6) العلاقة بين الدوافع والقدرات والأولويات الاستراتيجية والمُخرَجات والحصائل والأثر المنشود. وتصور النظرية المساهمة المتوقعة للاستراتيجية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 2 والهدف 3 والهدف 8، من خلال التحسين المستمر لنظم سلامة الأغذية. وفي الشكل 6، الخطوط المتصلة تعني علاقة مباشرة بين المكونات، والخطوط المتقطعة تعني علاقة غير مباشرة بينها. وقد استعرض الشكل 3 دوافع التغيير وتداعياتها.

الشكل 6. الطريق نحو غذاء مأمون وصحي للجميع

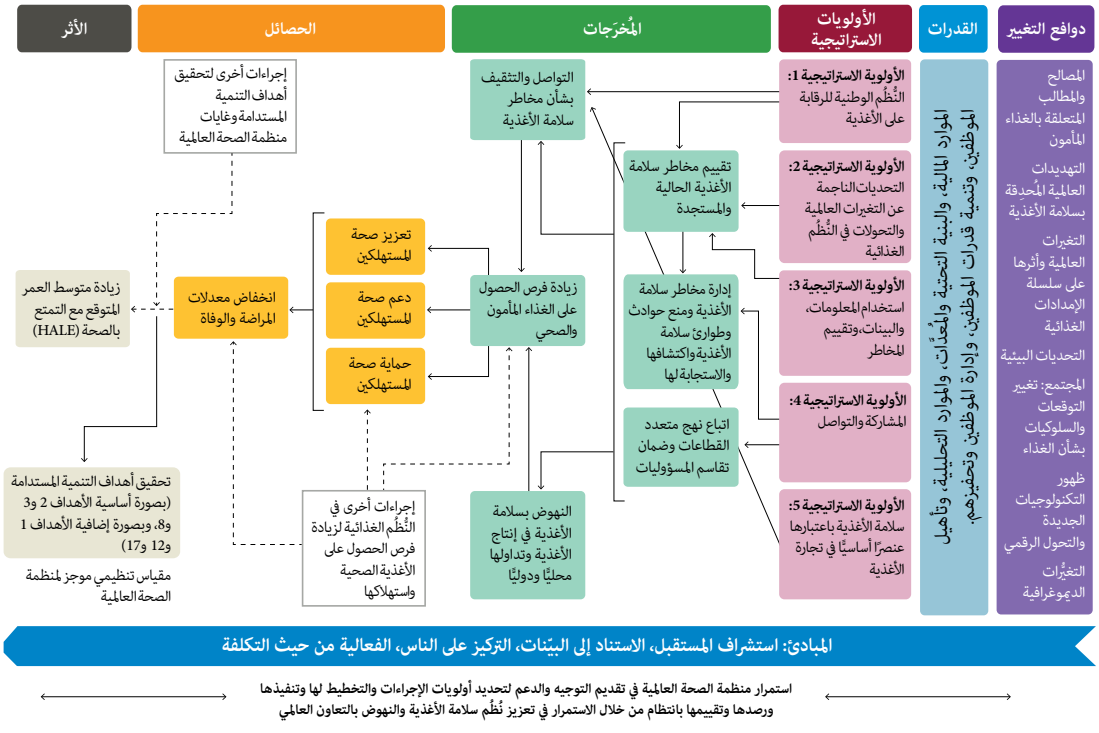

التخطيط
الأولويات الاستراتيجية

تعزيز النظم الوطنية للرقابة على الأغذية

القصد

تمكين السلطات المختصة من إنشاء نُظُم وطنية للرقابة على الأغذية وتعزيزها عن طريق تقييم وتحسين العناصر الرئيسية التي ستسهم في تخفيف عبء الأمراض المنقولة بالأغذية.

ما أهمية تعزيز النُّظُم الوطنية للرقابة على الأغذية؟

تؤدي النظم الوطنية للرقابة على الأغذية دورًا محوريًّا في حماية صحة المستهلكين، وضمان الممارسات العادلة في التجارة على الصعيدين الوطني والعالمي. وعندما تُهمِل السياسات الحكومية سلامة الأغذية، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تَعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعد الاستعراض المنتظم للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية وتعزيزها في جميع مراحل النظام الغذائي من المزرعة إلى المائدة أمرًا ضروريًّا لتحقيق الإدارة الفعالة التي تضمن سلامة الأغذية. وللنُّظُم الوطنية للرقابة على الأغذية دور محوري في الوقاية من الأمراض المنقولة بالأغذية ومكافحتها.

وللبلدان حرية تحديد أفضل السبل لتصميم نظمها للرقابة على الأغذية، وتنفيذ طائفة واسعة من تدابير الرقابة. ومن شأن المبادئ والخطوط التوجيهية للنُّظُم الوطنية للرقابة على الأغذية التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي أن تساعد الدول الأعضاء على استعراض نظمها الوطنية وتعزيزها (30). ومن الممكن اعتماد ترتيبات وهياكل تشريعية مختلفة، ولكن ينبغي أن يكون النظام مرنًا بما فيه الكفاية للسماح بإجراء تعديلات بمرور الوقت مع تطور الظروف الوطنية. وفوق كل ذلك، ينبغي أن تكون نُظُم الرقابة على الأغذية ملائمة للغرض المُتوخَّى منها، والموارد مُستخدمة بصورة فعالة، ومصالح المستهلكين الصحية والاقتصادية مصونة جيدًا. وينبغي تحديد الأهداف والحصائل المتوقعة من النظم الوطنية للرقابة على الأغذية في استراتيجية وطنية لسلامة الأغذية (أو للأمن الصحي أو للأغذية والتغذية، حسب الظروف الوطنية) على أن يكون من مكوناتها الأساسية قياس أداء نُظُم الرقابة على الأغذية، وإظهار فعاليتها بصفة منتظمة.

وعند وضع المتطلبات التنظيمية وتنفيذها، ينبغي للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية أن تنظر في السلسلة الغذائية بأكملها، وأن تتبع نهجًا قائمًا على المخاطر. ويطرح المناخ الحالي المتسم بتسارع عولمة التجارة وزيادة الروابط بين النظم الغذائية والنظم الوطنية للرقابة على الأغذية في مختلف البلدان تحديات وفرصًا على حد سواء. ويستلزم ذلك أن تكون النظم الوطنية للرقابة على الأغذية مُركَّزة وسريعة الاستجابة ومؤهلة ومرنة وملائمة للغرض المُتوخَّى منها. ومهما كان النظام راسخًا، من الضروري إجراء الاستعراضات والتعديلات بصفة منتظمة والتحسين باستمرار.

بالإضافة إلى القواعد الواردة في الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي (CXG/GL 82-2013)، لكي تكون نظم الرقابة على الأغذية قوية وقادرة على الصمود، ينبغي أن تتضمن المكونات أو العناصر المُبيَّنة في الشكل 7، أو تتخذ تدابير بشأنها:

الشكل 7. عناصر النظام الوطني للرقابة على الأغذية

- إطار سياساتي وتنظيمي قوي
- معايير ومبادئ توجيهية متوافقة مع المعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بهيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، حيثما كان ذلك مناسبًا
- موارد كافية لدعم البرنامج
- تقاسم المسؤولية والتنسيق والتواصل فيما بين جميع أصحاب المصلحة
- إدارة تنفيذية فعالة لضوابط الأغذية بالاستناد إلى المخاطر على امتداد سلسلة الأغذية والأعلاف
- القدرة العلمية على إجراء تقييمات المخاطر، ويشمل ذلك القدرة المختبرية
- جمع/ إعداد البيانات والمعلومات لدعم تدابير الرقابة القائمة على المخاطر
- خطط الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية
- الترابط والتعاون على الصعيد الدولي
- التواصل والتثقيف بشأن سلامة الأغذية، ويشمل ذلك بناء كفاءات الموظفين وتدريبهم
- رصد الأداء من أجل الاستعراض الدوري والتحسين المستمر

وتتمتع بعض الدول الأعضاء بنُظُم وطنية راسخة للرقابة على الأغذية، في حين تعكف دول أخرى على إنشائها أو تعزيزها. وعلى أي حال، يُوصَى بأن تعتمد الدول الأعضاء نهجًا استراتيجيًّا متدرجًا لتعزيز نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية، حسب الاقتضاء، باستخدام الأغراض الاستراتيجية الستة التالية.

الغرض الاستراتيجي 1.1: إنشاء إطار حديث ومُنسَّق ومُسنَد بالبيّنات لتشريعات الأغذية

لتعزيز الضوابط الوطنية للأغذية، ينبغي أن تكفل الحكومات أن تكون هذه الضوابط مستندة إلى قاعدة تشريعية وسياساتية سليمة، ويشمل ذلك التحديد الواضح للأهداف والأغراض، والنتائج المتوقعة، وأطر تقييم الأداء. وبما أن تشريعات الأغذية قد تشرف على إصدارها وكالات حكومية مختلفة، من المهم ضمان مواءمة هذه التشريعات على الصعيد الوطني. وتجمع الأطر الحديثة لتشريعات الأغذية بين الاختبار التقليدي للمنتجات النهائية، واللوائح الرأسية للأغذية (الخاصة بمنتجات محددة)، والنهج المُسنَد بالبيِّنات لإدارة المخاطر، واللوائح الأفقية[2] (القواعد العامة التي تعالج الجوانب المشتركة لطائفة واسعة من المواد الغذائية) لضمان نهج أكثر فعالية وكفاءة لسلامة الأغذية.

@Microgen

وينبغي وصف هيكل الضوابط الوطنية للأغذية وأغراضها وصفًا كاملًا في التشريعات، إلى جانب أدوار ومسؤوليات جميع السلطات المختصة الوطنية ودون الوطنية والمحلية. وينبغي أن تشمل الضوابط الوطنية للأغذية نظامًا لتنسيق وظائف جميع السلطات المختصة على امتداد السلسلة الغذائية بأكملها. ورهنًا بالحقوق والالتزامات المنطبقة بموجب اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية، ينبغي للوائح والمعايير الوطنية للأغذية أن تراعي، قدر الإمكان، معايير الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية وتوصياته.

وينبغي أن تتضمن التشريعات أحكامًا بشأن عمليات التفتيش الغذائي التي تُجريها السلطات المختصة بانتظام على أساس النهج المُسنَد بالبيِّنات لإدارة المخاطر، وبتواتر مناسب للتحقق من امتثال مشغلي الأعمال التجارية الغذائية. وينبغي أيضًا أن تُحدَّد بوضوح في القانون التزامات مشغلي الأعمال التجارية الغذائية الذين يتحملون المسؤولية الرئيسية عن إنتاج أغذية مأمونة، ويشمل ذلك مسؤولية وضع وتنفيذ نُظُم مُسنَدة بالبيِّنات لإدارة مخاطر سلامة الأغذية لكل عملية من عملياتهم. وينبغي أن تكون سلطات رصد الامتثال وإنفاذه مصحوبة بجزاءات رادعة. وينبغي تنفيذ عملية منهجية لاستعراض الضوابط الوطنية للأغذية وتحديثها حسب الاقتضاء، ويشمل ذلك التشاور مع مجموعات أصحاب المصلحة المتأثرين عند اقتراح تغييرات كبيرة في اللوائح.

الغرض الاستراتيجي 2.1: وضع إطار مؤسسي لتنسيق أعمال مختلف السلطات المختصة التي تدير النظم الوطنية للرقابة على الأغذية

تتطلب الضوابط الوطنية الفعالة للأغذية تنسيقًا تنفيذيًّا على المستوى الوطني. ففي معظم البلدان، عادةً ما تكون المسؤوليات المتعلقة بسلامة الأغذية مُوزَّعة على عدة وزارات أو مؤسسات أو إدارات. ولذلك تواجه الحكومات الوطنية تحديًا رئيسيًّا فيما يتعلق بتنسيق وظائف مختلف الوكالات على امتداد السلسلة الغذائية بأكملها، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني، فضلًا عن ضمان الحياد، وعدم وجود تضارب في المصالح.

ولتعزيز الضوابط الوطنية للأغذية، من الضروري وضع هيكل ـ محدد في التشريعات ـ للإشراف على النظام وتشغيله. وينبغي تحديد مسؤوليات وصلاحيات وأهداف وأغراض كل جزء من أجزاء النظام، إلى جانب الإجراءات التنفيذية المتفق عليها. ويُعد التنسيق الفعال بين المستويات الوطنية ودون الوطنية والمحلية أمرًا أساسيًّا لتحقيق النجاح. وينبغي أن يشمل التنسيق أيضًا عمل أي طرف ثالث تُفوَّض إليه مهام الرقابة. وينبغي تجنب التداخل وازدواجية الجهود. وينبغي أن تخضع جميع أجزاء النظام للتدقيق والاستعراض المنتظمَين.

[2] ثمة قوانين أفقية ورأسية للأغذية. وبالنسبة للقوانين الأفقية فإنها تنطبق على جميع الأغذية، على سبيل المثال لوائح توسيم الأغذية ولوائح المواد الملامسة للأغذية. أما التشريعات الرأسية للأغذية فتنطبق على منتجات محددة، مثل لوائح بدائل لبن الأم ولوائح استزراع المحاريات وجمعها.

وينبغي لكل بلد أن يصمم عملية تنسيق مناسبة لسياقه الوطني، على جميع مستويات السلطات المختصة (الوطنية ودون الوطنية والمحلية). ولا توجد آلية تنسيق موحدة تناسب جميع البلدان. فبعض البلدان تجعل المسؤولية مركزية تتحملها وكالة واحدة، والبعض الآخر ينشئ لجانًا أو هيئات تنسيقية. وما يهم هو وجود رؤية واحدة للرقابة على الأغذية، والتواصل الجيد، وتحديد أدوار جميع السلطات المختصة، ووجود توقعات واضحة، ويفضل توثيق ذلك في خطة وطنية شفافة للرقابة على الأغذية.

الغرض الاستراتيجي 3.1: إعداد وتنفيذ معايير وخطوط توجيهية ملائمة للغرض المتوخى منها

ينبغي تكييف تدابير الرقابة وَفقًا للظروف الفريدة لكل بلد. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون تنفيذ تدابير الرقابة متناسبًا، ويجب أن يراعي طبيعة ونطاق العمليات التجارية الغذائية، لا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي كثير من الحالات، توفر معايير الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية ومدوناته لقواعد الممارسة أسسًا مرجعية قوية لتصميم تدابير الرقابة على المستوى القُطْري. وفي الماضي، كانت معايير سلامة الأغذية في كثير من الأحيان ذات طابع توجيهي، وهو ما يحدُّ دون داعٍ من الأساليب المبتكرة لإنتاج الأغذية وتجهيزها، ويقيد الامتثال الفعال من حيث التكلفة، ولا يتصدى تصديًا كاملًا للمخاطر الجديدة والمُستجَدة فيما يتعلق بسلامة الأغذية. ولكن في النظم الوطنية الحديثة للرقابة على الأغذية، تستند المعايير والخطوط التوجيهية إلى المعارف التقنية والاقتصادية المُسنَدة بالعلوم والبيّنات، وينبغي أن تكون مرنة من حيث التصميم والتنفيذ طالما أنها تحقق الحصائل المرجوة في مجال سلامة الأغذية.

الغرض الاستراتيجي 4.1: تعزيز الامتثال والتحقق والإنفاذ

تتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للسلطات الوطنية المختصة في التحقق من امتثال مشغلي الأعمال التجارية الغذائية لتشريعات الأغذية. فينبغي للسلطات المختصة أن ترصد وتتحقق من استيفاء مشغلي الأعمال التجارية الغذائية للمتطلبات التشريعية ذات الصلة في جميع مراحل الإنتاج والتجهيز والتوزيع. وينبغي أن يكون لدى السلطات المختصة ما يكفي من الموظفين المؤهلين ذوي الخبرة المناسبة، وأن يكون لديها ما يكفي من المرافق والموارد المالية والمُعدَّات للاضطلاع بواجباتها على النحو المناسب. وينبغي أن يكون الموظفون منزهين عن أي تضارب في المصالح.

@Seventyfourimages

وينبغي إجراء أنشطة التحقق المتعلقة بالرقابة على الأغذية بوتيرة منتظمة وبصورة فعالة من حيث التكلفة ومتناسبة مع مستوى المخاطر. وينبغي أن تراعي هذه الأنشطة نتائج عمليات التحقق التي يؤديها مشغلو الأعمال التجارية الغذائية في إطار نُظُم إدارة سلامة الأغذية أو برامج ضمان الجودة المستندة إلى تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة، لا سيما إذا كانت هذه البرامج مُصمَّمة لتلبية متطلبات تشريعات الأغذية. وفي حالات عدم الامتثال، ينبغي إجراء أنشطة تحقُّق إضافية مُحدَّدة الأهداف. وينبغي أن يكون موظفو السلطة المختصة ماهرين في أساليب التفتيش والتدقيق والتحقيق، وينبغي تدريبهم بما يتناسب مع أنشطة عملهم. وينبغي أن تمتد برامج الرقابة لتشمل العمليات الإلكترونية لشركات الأغذية، وتجار الأغذية عبر الإنترنت، واستخدام الأسواق الرقمية. فضلًا عن ذلك، ينبغي أيضًا إدراج أسواق الأغذية التقليدية والقطاع غير الرسمي للأغذية التي تباع في الشوارع في نطاق ضوابط الأغذية من أجل ضمان توفير بنية تحتية كافية للنظافة العامة والصرف الصحي في هذه السياقات، واتخاذ التدابير اللازمة لتلبية متطلبات سلامة الأغذية والصحة العامة. وينبغي توثيق الامتثال لتدابير الرقابة، وتزويد المشغلين بالتقارير، لا سيما في حالات الإخفاق أو عدم الامتثال. وينبغي أن تكون إجراءات الإنفاذ متناسبة وفعالة ومُوثَّقة وشفافة (*30*).

نظام إدارة سلامة الأغذية: نهج نظامي قائم على المخاطر لمكافحة أخطار سلامة الأغذية في إطار الأعمال التجارية الغذائية باستخدام مبادئ تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة لضمان أن تكون الأغذية مأمونة للأكل.

الغرض الاستراتيجي 5.1: تعزيز برامج رصد الأغذية وترصدها

تُعَدُّ نُظُم رصد الأغذية وترصُّدها مكونًا أساسيًا من مكونات البرنامج الوطني للرقابة على الأغذية. وينبغي أن تكون هذه النُّظُم منسَّقة ومستندة إلى عوامل مثل المخاطر المعروفة والمستجدة، وحجم الأغذية المُنتَجة

أو المُستورَدة، والامتثال للقانون، والمعلومات المُستمَدة من نُظُم الإبلاغ أو الإنذار. وقد تكون عمليات أخذ العينات والاختبارات التحليلية عشوائية أو مستهدفة على حد سواء.

وتكتسي مختبرات الأغذية المؤهلة أهمية حاسمة لنجاح برامج الرصد. وبما أن المختبرات تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة أولية ومستمرة، ينبغي أن تكون إمكانية الوصول إليها وقدراتها متناسبة مع المخاطر الغذائية المحددة ذات الأولوية. وينبغي تشغيل المختبرات التي تتولى تحليل عينات الأغذية وَفقًا للإجراءات المُعتمَدة دوليًّا أو مؤشرات الأداء القائمة على المعايير واستخدام أساليب التحليل المعتمدة، قدر الإمكان. وفي الحالات التي لا تمتلك فيها مختبرات الأغذية الحكومية القدرة على إجراء أنواع محددة من تحليلات الأغذية، يجوز للسلطة الوطنية المختصة أن تعيِّن مختبرات الأغذية الخاصة باعتبارها مختبرات رسمية للرقابة على الأغذية شريطة أن تكون هذه المختبرات مُعتمَدة وَفقًا للمعايير الدولية.

@Ckstockphoto

ويُعدُّ ترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية ومقاومة مضادات الميكروبات لدى البشر أمرًا ضروريًّا لرصد سلامة سلاسل الإمداد بالأغذية والأعلاف. ومن الاستجابات الرئيسية في هذا الصدد تحديد الفاشيات، وتقدير العبء المَرَضي، ورصد الاتجاهات الوبائية، وطرق انتقال العدوى. وتشكل الوقاية من الأمراض المنقولة بالأغذية ومكافحتها هدفًا مركزيًّا للنظام الوطني للرقابة على الأغذية. وقد أصدرت منظمة الصحة العالمية العديد من الإرشادات والأدوات التقنية لدعم الدول الأعضاء في تعزيز قدراتها في مجال ترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية. وتوضح هذه الوثائق (31) أيضًا التكنولوجيات الوبائية والمختبرية المتاحة التي يمكن توظيفها في مجال سلامة الأغذية. على سبيل المثال، يُعد تسلسل الجينوم الكامل أدق وسيلة ممكنة لتحديد الأنماط الفرعية الميكروبية تتوفر حاليًّا لسلطات الصحة العامة في مجال ترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية والاستجابة لها (32). فعند استخدام تسلسل الجينوم الكامل بوصفه جزءًا من نظام الترصُّد والاستجابة، فإنه يزيد من سرعة الكشف عن التهديدات، ويعزز التفاصيل التي تفسرها، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تدخلات أسرع وأكثر استهدافًا. ونظرًا لما تتمتع به هذه التكنولوجيا من قوة، تُشجَّع جميع البلدان على استكشاف كيفية الاستفادة منها في تحسين نُظُم الترصُّد والاستجابة لديها.

وبوجه عام، غالبًا ما تكون المسؤولية عن رصد الأغذية، وترصُّد الأمراض البشرية (لا سيما الأمراض المنقولة بالأغذية)، وترصُّد الحياة البرية، وترصُّد ومكافحة الأمراض الحيوانية المصدر مُوزَّعة على وزارات مختلفة. بالإضافة إلى رصد مُسَبِّبات الأمراض المنقولة بالأغذية وترصدها، من الضروري رصد إمدادات الأغذية للكشف عن الملوثات الكيميائية، على سبيل المثال المعادن الثقيلة، مثل: الكادميوم أو الرصاص أو الزئبق؛ والسموم الطبيعية، مثل سموم الطحالب البحرية أو السموم الفطرية أو السموم النباتية الطبيعية؛ ومُخلَّفات المبيدات الحشرية والأدوية البيطرية؛ والملوثات البيئية، مثل الديوكسينات أو مركّبات الكلور العضوي أو المواد الهيدروكربونية؛ والمواد المضافة إلى الأغذية ومسببات الحساسية الغذائية.

@Microgen

وكما ذكرنا أعلاه، من المهم إنشاء آلية تنسيق متعددة القطاعات في إطار نهج الصحة الواحدة لتيسير التكامل والتعاون بين جميع القطاعات، وهو ما يُمكِّن من الإنذار المبكر بحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية والتنفيذ الاستباقي للتدابير الوقائية. ويُعَدُّ الترصُّد المتكامل لمقاومة مضادات الميكروبات (33) مثالًا على العمل الجماعي المنسق الذي يستند إلى آليات التنسيق في إطار نهج الصحة الواحدة.

الغرض الاستراتيجي 6.1: إنشاء نُظُم للاستجابة للحوادث والطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية

نادرًا ما تكون المسؤولية عن إدارة الحوادث والطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية واقعة على عاتق سلطة وطنية واحدة، ومن ثم يلزم التعاون بين جميع الشركاء في الوقت المناسب، وبصورة منسقة لضمان الاستجابة

الفعالة. وللاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية، تحتاج الدول الأعضاء إلى خطة وطنية متعددة الوكالات والتخصصات للتصدي لحالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية، مع إقامة روابط مناسبة بين سلطات الرقابة على الأغذية وسلطات الصحة العامة، ومع الوكالات المسؤولة الأخرى، حسب الاقتضاء. ويلزم أيضًا اتباع نُهُج مماثلة فيما يتعلق بإدارة الاستجابة لحوادث سلامة الأغذية والكوارث الطبيعية وغيرهما من أزمات الصحة العامة التي قد تؤدي إلى آثار سلبية على سلامة الأغذية. وينبغي أن تتضمن هذه الخطط إقامة روابط مع الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية - التي تهدف إلى منع وقوع أحداث سلامة الأغذية التي قد تؤدي إلى تداعيات على الصعيد الدولي وإدارة هذه الأحداث حال وقوعها - وينبغي أن تكون هذه الخطط متوائمة مع اللوائح الصحية الدولية، حسب الاقتضاء. وينبغي إجراء تمارين المحاكاة بانتظام لاختبار خطط الاستجابة للطوارئ وتحديثها، حسب الاقتضاء. وفي إطار هذه الخطط، ينبغي وضع إرشادات أو مدونات لقواعد الممارسة على الصعيد الوطني بشأن تتبع الأغذية والأعلاف المتورطة من أجل تحديد المنتجات المتأثرة واستدعائها بفعالية في الوقت المناسب.

ومع التسليم بتنوع النظم الوطنية للرقابة على الأغذية نظرًا إلى اختلاف مستويات التنمية والمجموعة الواسعة من أخطار سلامة الأغذية، نشرت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إطارًا لوضع الخطط الوطنية للاستجابة للطوارئ في مجال سلامة الأغذية لمساعدة الدول الأعضاء في وضع خططها القُطْرية الخاصة (34).

تحديد التحديات التي تواجه سلامة الأغذية نتيجة للتغيرات العالمية والتحولات في النظم الغذائية والاستجابة لها

القصد

تمكين الحكومات الوطنية من تحديد التغيرات العالمية والتحولات في النظم الغذائية وحركة الأغذية التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأغذية، والاستجابة لها على نحو استباقي.

ما أهمية الوعي بالتغيرات العالمية والتحولات في النظم الغذائية والاستجابة لها؟

تُشكِّل النظم الغذائية الأنماط الغذائية التي يتبعها الناس وأوضاعهم التغذوية. وهي شبكات معقدة ومتعددة الأبعاد من الأنشطة والموارد والجهات الفاعلة التي تشمل إنتاج الغذاء وتجهيزه وتداوله وتحضيره وتخزينه وتوزيعه وتسويقه والوصول إليه وشراءه واستهلاكه وفقده وهدره، فضلًا عن نواتج هذه الأنشطة، لا سيما الحصائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتتشكل النظم الغذائية باستمرار بفعل قوى ودوافع وتغييرات هيكلية وقرارات مختلفة من جانب العديد من أصحاب المصلحة المختلفين، وهو ما قد يؤثر على استدامتها. وللنظم الغذائية المستدامة دور أساسي تؤديه في تعزيز الأنماط الغذائية الصحية، وتحسين التغذية، وتمكين تحقيق الأغراض العامة الأخرى المتعلقة بالنظم الغذائية. والنظم الغذائية المستدامة هي نظم غذائية تمكن من تحقيق سلامة الأغذية والأمن الغذائي والتغذية للأجيال الحالية والمقبلة وَفقًا للأبعاد الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للتنمية المستدامة. ويجب أن تكون النظم الغذائية المستدامة شاملة للجميع ومنصفة وقادرة على الصمود (35).

وفي الوقت الحالي، يُقاس نجاح النظم الغذائية في المقام الأول بقدرتها على توفير كميات كافية من الأغذية لتلبية احتياجات السكان. ومن ثم، يجب تحويل النظم الغذائية إلى التركيز على صحة الناس والبيئة والحيوانات والنباتات باعتبارها أولوية رئيسية. ويتطلب ذلك تحولًا في تركيز النظم الحالية ليشمل أيضًا سلامة الأغذية، والقدرة على تحمل تكاليفها والتنوع البيولوجي وجودة الأغذية، وهو ما يصب في تحقيق التغذية السليمة والصحة للجميع، ويُبرز في الوقت نفسه التأثيرات الحقيقية على البيئة وسبل العيش (6).

ونحن نواجه اليوم تحديات عالمية - مثل تغير المناخ والميكروبات الجديدة والمستجدة - تحوِّل الكيفية التي ننتج بها الغذاء ونسوقه ونستهلكه، وتُغير تصوراتنا بشأنه (6). ويُعد توفير الإمدادات الغذائية المأمونة والمغذية بأسعار معقولة على المدى الطويل مسعى عالميًا. فالوسائل التي نزرع بها الغذاء وننتجه ونبيعه تؤثر علينا جميعًا، إما بوصفنا أطرافًا فاعلة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية على الصعيدين الوطني والعالمي، وإما بوصفنا مستهلكين للأنواع المتزايدة من الأغذية المُنتَجة محليًا أو المستوردة. ونظرًا إلى تعقيد النظم الغذائية العالمية والسرعة التي يمكن أن تتغير بها، يتعين على الحكومات والسلطات المختصة أن تكون لديها رؤية واضحة للترابط بين النظم الغذائية العالمية والإقليمية التي تُنتج فيها الأغذية وتُوزَّع وتُباع. وتُعَدُّ سلامة الأغذية عاملًا أساسيًا يُمكِّن من إحداث تحوّل ناجح في النُّظُم الغذائية، وينبغي على الدول الأعضاء أن تكون على دراية بقضايا سلامة الأغذية مع تسارع وتيرة تحوُّل النُّظُم الغذائية. وسوف تتطلب الاستجابة للمخاطر المستجدة في السلسلة الغذائية تنسيقًا وطنيًا بين جميع الوكالات التي تضطلع بمسؤوليات متعلقة بسلامة الأغذية، فضلًا عن الترابط والمشاركة على الصعيد الدولي بين جميع الأطراف الفاعلة في السلسلة الغذائية.

ويجب أن تكون الحكومات مستعدة للتغيرات المتوقّعة وغير المتوقعة في النظم الغذائية العالمية وحركة الأغذية والأثر المُحتمَل لهذه التغييرات على سلامة الأغذية والأعلاف. ومن الضروري رصد دوافع التغيير التي يمكن أن تُسهم في ظهور أخطار أو قضايا مهمة على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو القُطْري. فضلًا عن ذلك، من شأن تعزيز خطط الاستجابة للطوارئ في مجال سلامة الأغذية لدمج آليات التأهب للتعاون والتنسيق بين جميع السلطات الوطنية المختصة المَعْنية أن يساعد في إدارة الحوادث الغذائية الكبرى بفعالية. وينبغي أن تتضمن هذه الخطط استكشاف الآفاق لتحديد التهديدات والمخاطر والفرص الناشئة للتمكين من اتخاذ إجراءات استباقية لحماية صحة المستهلك. ويتيح التفتيش الغذائي القائم على المخاطر، على عكس التفتيش الغذائي التقليدي، فرصًا لبناء نظم لمنع وقوع حوادث سلامة الأغذية عن طريق تحديد عوامل الخطر، وتقييم فعالية تدابير الرقابة القائمة. ومن شأن هذه اليقظة أن تدعم الاستجابة الاستباقية للتهديدات والفرص. ونحن نعيش اليوم في أوقات لم يسبق لها مثيل من حيث التأثيرات العالمية على إمكانية توفير الإمدادات الغذائية المأمونة والآمنة والمستدامة بأسعار معقولة. وفي حالة الإخفاق في اتخاذ التدابير اللازمة بناء على المعلومات المُكتسَبة حديثًا، سيؤدي ذلك إلى تفاقم التهديدات القائمة على المستوى الوطني، على سبيل المثال مخاطر الصحة العامة الناجمة عن انتشار مقاومة مضادات الميكروبات من خلال حركة الأغذية بين البلدان.

@Microgen

ومن الجلي أن توعية السلطات المختصة وإشراكها على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالتغييرات التي تطرأ على النظم الغذائية خارج الحدود الوطنية مرهونان بتوجيه السياسات وتوفر الموارد. وثمة تحد آخر يتمثل في اختلاف قدرات النظم الوطنية لسلامة الأغذية باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية التي تمر بها البلدان واختلاف قدراتها على الاستجابة للتهديدات والفرص. فضلًا عن ذلك، بعض المناطق الجغرافية لا تتوفر لديها إلا معلومات محدودة نسبيًا عن الكيفية التي تؤثر بها الاتجاهات السائدة في النظم الغذائية على سلامة الأغذية وأمراض البشر. وبالنظر إلى هذه التفاوتات، تضطلع المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وهيئة الدستور الغذائي التابعة للمنظمتين بدور مهم في تيسير نقل المعارف، وتقديم الإرشادات بشأن الاستجابات الوطنية والدولية المناسبة في مجال سلامة الأغذية ردًّا على التغيرات العالمية في النظم الغذائية.

الغرض الاستراتيجي 1.2: تحديد وتقييم الآثار التي تطال سلامة الأغذية الناشئة عن التغيرات العالمية والتحولات في النظم الغذائية وحركة الأغذية

©WHO/Tariq Jamil

ينبغي للسلطات المختصة المسؤولة عن سلامة الأغذية أن تخصص سياسات وموارد تقنية لرصد التغيرات العالمية في النظم الغذائية، وتقييم آثارها المحتملة على سلامة الأغذية، على سبيل المثال الاتجاه المتنامي نحو التجارة الإلكترونية، واستخدام المنصات الإلكترونية في تجارة الأغذية. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو ضمان ألا تؤدي التغيرات في النظم الغذائية وحركة الأغذية إلى مخاطر جديدة وغير مقبولة على صحة الإنسان. وفيما يتعلق بتقييم المخاوف المحتملة المتعلقة بسلامة الأغذية والتي قد تنشأ عن التغيرات العالمية في النظم الغذائية، فهذا الأمر عادةً ما يعتمد على الممارسات الراسخة في مجال سلامة الأغذية. وينبغي رصد سلاسل الإمداد بالأغذية حسب الاقتضاء لتحديد مدى التعرُّض للأخطار الجديدة والقائمة، وينبغي الرجوع إلى علم سلامة الأغذية وتقييم المخاطر لتحديد احتمالات انتشار الأمراض المنقولة بالأغذية وتأثيرها. وقد تحتاج السلطات المختصة إلى اتباع نهج الصحة الواحدة المتعدد التخصصات عند تقييم الأخطار الجديدة التي تنشأ عن التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة. ومن شأن التواصل مع المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الأغذية والزراعة أن يساعد في تحديد مصادر للمعلومات بشأن المخاطر المحتملة على المستهلكين. وينبغي أن تنظر السلطات المختصة أيضًا في تعزيز مشاركتها في أنشطة

هيئة الدستور الغذائي والشبكات الوطنية والإقليمية والدولية مثل الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية وشبكة سلامة الأغذية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وشبكة تحليل مخاطر سلامة الأغذية في أمريكا الجنوبية (36) والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة للتنبؤ بالاتجاهات الجديدة.

ومن شأن الاستقصاء الاستباقي للمعلومات المتعلقة بالتغيرات الوشيكة في النظم الغذائية العالمية وتقييم التغيرات التي تطرأ على مرتسمات المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية أن يتيح فرصًا مبكرة لتنفيذ تدابير سلامة الأغذية المُسنَدة بالبيّنات ومبادئ تحليل المخاطر عوضًا عن التدابير التوجيهية والقائمة على رد الفعل. ومن خلال تحديد المخاطر الجديدة والمستجدة وتقييمها بصورة منهجية، تستطيع السلطات أن تصنِّف المخاطر ذات الأهمية القصوى في سياقها الوطني، وتستجيب لها وَفقًا لذلك. ويجب وضع الإرشادات وخطط التوسّع لتحسين سلامة الأغذية المتداولة في أسواق الأغذية التقليدية باعتبارها مسألة ذات أولوية. ومن المهم أيضًا تضمين التكنولوجيات الجديدة وأساليب الإنتاج المستحدثة وتقييم آثارها على سلامة سلسلة الأغذية والأعلاف.

الغرض الاستراتيجي 2.2: تكييف خيارات إدارة المخاطر مع المخاطر المنقولة بالغذاء المستجدة والناجمة عن التحولات والتغيرات في النظم الغذائية العالمية وحركة الأغذية

ينبغي للسلطات الوطنية المختصة أن تستجيب على نحو استباقي للبيّنات على وجود مخاطر جديدة على سلامة الأغذية ناجمة عن التغيرات العالمية في النظم الغذائية، فضلًا عن البيّنات على حدوث تحولات في المستويات الحالية لحماية المستهلك من الأخطار المعروفة، وأن تستند إلى هذه البيّنات في إدارة المخاطر ووضع اللوائح. فبدون فهم واسع وديناميّ لحجم المخاطر المحتملة على سلامة الأغذية وأثرها، سوف تتخذ الحكومات قرارات غير مستنيرة بشأن إدارة المخاطر.

ويُسترشَد بالاكتشافات العلمية الحديثة في وضع إرشادات إدارة المخاطر استجابةً للمخاطر المستجدة المنقولة بالأغذية من خلال منظمات مثل هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية. وينبغي للسلطات المختصة أن ترصد المراحل المبكرة للإرشادات الدولية وتعتمدها، ثم تعكف على تنقيح استجابتها التنظيمية على الصعيد الوطني كلما توفرت معلومات عن مدى التغير في النظم الغذائية وبيانات بشأن تقييم المخاطر. وينبغي أن يكون نهج الصحة الواحدة هو المبدأ الذي يُسترشَد به في التصدي للمخاطر المستجدة المتعلقة بسلامة الأغذية التي تنشأ عن التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة. ومن الأمثلة على ذلك، تطبيق نهج الصحة الواحدة في احتواء مقاومة مضادات الميكروبات المنقولة بالأغذية. وقد تؤدي البيّنات على انتشار الاحتيال الغذائي على المستوى العالمي إلى حدوث تحولات كبيرة في أنماط تجارة الأغذية ودفع السلطات المعنية بسلامة الأغذية إلى تعزيز النظم الوطنية لسلامة الأغذية بوجه عام من ناحية إمكانية تتبع الأغذية.

تحسين استخدام معلومات السلسلة الغذائية والبيّنات العلمية وتقييم المخاطر في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر

القصد

تمكين أصحاب المصلحة في مجال سلامة الأغذية من اتخاذ قرارات إدارة المخاطر، وتخصيص الموارد لتعزيز النظم الوطنية لسلامة الأغذية استنادًا إلى معلومات السلسلة الغذائية، والبيّنات العلمية، والمعلومات التقنية والاقتصادية، وتقييمات المخاطر.

ما أهمية اتباع نهج مسند بالبيِّنات وقائم على المخاطر في استخدام المعلومات المُجمَّعة من جميع مراحل السلسلة الغذائية؟

يركز النهج التنظيمي الحديث على التدخل في أي مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية يمكن فيها تخفيف المخاطر على أفضل وجه من الناحية العملية أو من حيث الفعالية. ولذلك، فإن الحصول على المعلومات المتعلقة بالأخطار من جميع مراحل سلسلة الأغذية والأعلاف أمر ضروري لوضع حلول إدارة المخاطر وتنفيذها بصورة متكاملة استنادًا إلى البيِّنات المتعلقة بالمخاطر وغيرها من البيّنات.

ويعتمد إنشاء قاعدة البيّنات اللازمة لوضع تدابير مكافحة الأخطار على المعارف العلمية المتعلقة بوجود الأخطار ومستويات تلك الأخطار والجدوى التقنية لخيارات مكافحة الأخطار وفعاليتها من حيث التكلفة في مختلف مراحل السلسلة الغذائية. وبالنظر إلى أن الأخطار الميكروبيولوجية قد تظل ثابتة أو تزيد أو تقل في مراحل مختلفة، وأن المخاطر التي يتعرض لها المستهلكون تتوقف إلى حد كبير على مستوى التعرض في نقطة الاستهلاك، فإن البيّنات المتعلقة بالتقلبات في تركيز مُسَبِّبات الأمراض المنقولة بالأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية تساعد إلى حد كبير في تصميم تدابير مكافحة الأخطار. وفي حالة الأخطار الكيميائية، تظل مستويات الأخطار ثابتة بصفة عامة بمجرد دخولها السلسلة الغذائية، ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو تحديد البيّنات المتعلقة بنقاط الدخول المحتملة، وأساليب الحد من التلوث في جميع مراحل السلسلة الغذائية. بالإضافة إلى الاسترشاد بالبيّنات العلمية بشأن الأخطار ومكافحتها المُجمَّعة من جميع أنحاء سلاسل الأغذية والأعلاف في وضع التدابير المستهدفة لمكافحة الأخطار، تُعدُّ هذه البيّنات ضرورية لتصميم عناصر النظام القائم على المخاطر. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء برنامج تفتيش قائم على المخاطر بالنسبة للأغذية المستوردة والأغذية المُنتَجة محليًا، وتصنيف شركات الأغذية وَفقًا لفئات المخاطر التي تنتمي إليها عند تخصيص الموارد لأغراض التحقق، ووضع خطط لأخذ العينات وتحليلها لرصد نتائج سلامة الأغذية واستعراض الأداء التنظيمي.

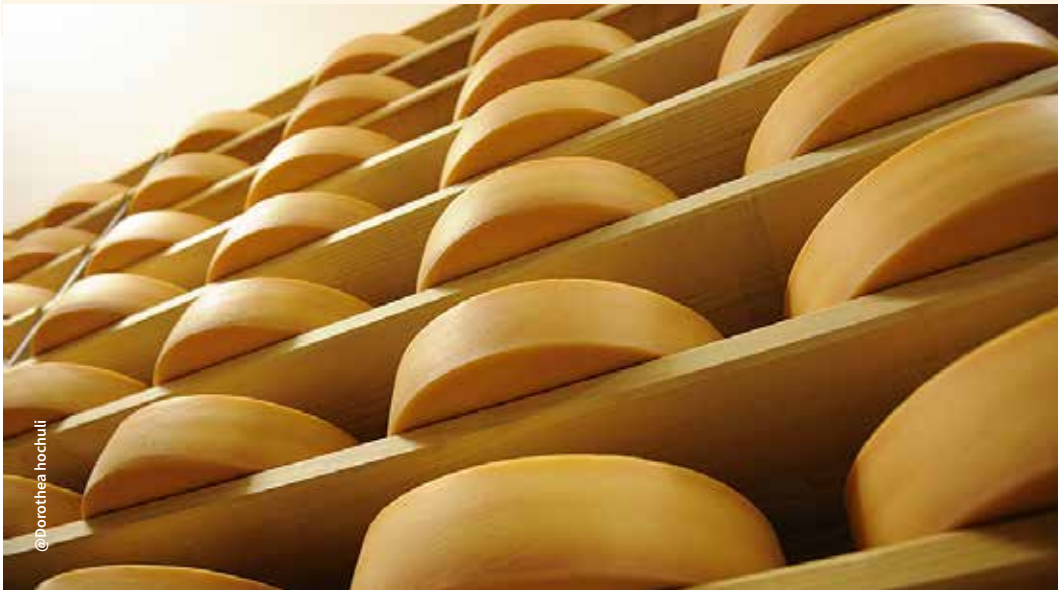

ويمكن تنفيذ نهج استراتيجي لزيادة استخدام المعلومات المُجمَّعة من جميع مراحل سلسلة الأغذية، وقواعد بيانات الأمراض المنقولة بالأغذية، وبيانات استهلاك الأغذية، والبيّنات العلمية، وتقييمات المخاطر، من أجل تعزيز النظم الوطنية لسلامة الأغذية، من خلال تحقيق الأغراض التالية.

الغرض الاستراتيجي 1.3: تعزيز إعداد البيّنات العلمية وتقييمات المخاطر واستخدامها في وضع تدابير الرقابة على الأغذية واستعراضها

@Microgen

يتألف تحليل المخاطر من: تقييم المخاطر، وإدارة المخاطر، والتواصل بشأن المخاطر. وقد أصبح تطبيق هذا النهج الآن جزءًا لا يتجزأ من التشريعات الخاصة بسلامة الأغذية في معظم البلدان. ويقدم الدستور الغذائي وصفًا جيدًا لمبادئ التطبيق (37). ومع ذلك، يتعيَّن على العديد من الدول الأعضاء أن تستثمر لبناء القدرات اللازمة لتقييم المخاطر، وتعزيز رسم السياسات الصحية المُستَندة بالبيّنات، وتعزيز المشاركة في الشبكات الوطنية والإقليمية لتقييم المخاطر. وثمة حاجة أيضًا إلى الاستثمار في برامج رصد وترصُّد الملوثات الكيميائية والبيولوجية في السلسلة الغذائية، وإنشاء قواعد البيانات بشأن استهلاك الأغذية لتوليد البيانات اللازمة لدعم عملية اتخاذ القرارات المسندة بالبيّنات.

ولوضع تدابير الرقابة على الأغذية ورصدها باستخدام إطار إدارة المخاطر، يلزم اتخاذ الخطوات الراسخة التالية:

1. وصف المسألة المتعلقة بسلامة الأغذية ونطاقها؛
2. جمع البيّنات العلمية، وإجراء تقييم لأي مخاطر يتعرض لها المستهلكون؛
3. تحديد خيارات إدارة المخاطر واختيارها، مع مراعاة العواقب الاقتصادية والجدوى التقنية لخيارات إدارة المخاطر؛
4. تنفيذ تدبير الرقابة؛
5. رصد السلسلة الغذائية واستعراض التدبير إذا لم يُحقِّق النتيجة المتوقعة.

ويُعد تطبيق النهج المسند بالبيّنات والقائم على المخاطر في وضع تدابير الرقابة واستعراضها على المستوى الوطني التزامًا مهمًّا بموجب أحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية.

الغرض الاستراتيجي 2.3: جمع معلومات شاملة على امتداد السلسلة الغذائية وما بعدها واستخدام هذه البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إدارة المخاطر بشأن إدارة المخاطر

ثمة العديد من المصادر التي تُجمع منها المعلومات بشأن الأخطار في جميع مراحل السلسلة الغذائية. وحسب الظروف، قد تستند قرارات إدارة المخاطر المتعلقة بتدابير مكافحة الأخطار المطلوبة في مراحل محددة في السلسلة الغذائية إلى المدخلات الرئيسية التالية: انتشار و/ أو تركيز الأخطار في الأغذية أو عليها، والسلطة القانونية، والجدوى التقنية، والعواقب الاقتصادية. وفيما يتعلق بالأغذية المستوردة، ينبغي تجميع مرتسمات المخاطر للبلدان المصدرة وإقرارات المستوردين ونتائج التفتيش والرصد على الحدود وبَعْدها باعتبارها مصادر معلومات تفيد في التطوير المستمر للنظم المسندة بالبيّنات لسلامة الأغذية المستوردة. وبالنسبة للأغذية المنتجة محليًّا، تبدأ مصادر المعلومات على مستوى الإنتاج وتعززها إقرارات الموردين وترتيبات التتبع والرصد أثناء التجهيز الأوَّلي والثانوي. وينبغي ألا تركز المعلومات المستقاة من جميع مراحل السلسلة الغذائية على الأخطار فحسب، بل ينبغي أن تشمل أيضًا ممارسات قطاع الصناعات الغذائية وبيانات الاستهلاك والمعلومات المتعلقة بالأمراض المنقولة بالأغذية. ويمكن الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية المتقدمة في تحسين نظم تتبع الأغذية، وهو ما قد يؤدي إلى سرعة استدعاء الأغذية غير المأمونة أو سحبها من السوق.

@Ingimage

وعلى سبيل المثال، تشكل نظم إدارة سلامة الأغذية التي ينفذها مشغلو الأعمال التجارية الغذائية في التجهيز الأوَّلي والثانوي مصدرًا رئيسيًّا لمعلومات السلسلة الغذائية المستقاة من رصد الامتثال لمعايير الرقابة على العمليات والمعايير التنظيمية لسلامة الأغذية. فضلًا عن ذلك، في مرحلة التجزئة من السلسلة الغذائية، يمكن للسلطات المختصة أن تُجري عمليات أخذ العينات من الأغذية بصفة روتينية أو مستهدفة للكشف عن الأخطار الكيميائية والميكروبيولوجية. وتُعدُّ نظم استدعاء المنتجات المُتَّبعة في قطاع الأغذية لإدارة عمليات الاستدعاء الطوعية والتنظيمية على حد سواء، إلى جانب التبليغات المُرسَلة إلى السلطة المختصة بشأن إجراءات تخفيف المخاطر التي يتخذها موردو الأغذية، من مصادر المعلومات التي تفيد في تعزيز نظم سلامة الأغذية الوطنية المُسنَدة بالبيِّنات والقائمة على المخاطر.

@Ingimage

وقد ناقشت هيئة الدستور الغذائي مسودة المبادئ والخطوط التوجيهية لتقييم برامج ضمان الطرف الثالث الطوعية واستخدامها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 (38). ويمكن للسلطات المختصة أن تستخدم المعلومات/ البيانات الناتجة عن برامج ضمان الطرف الثالث الطوعية لدعم ضوابطها التنظيمية شريطة التأكد من سلامة هياكل حوكمتها وموثوقيتها ومصداقيتها.

الغرض الاستراتيجي 3.3: الحصول على المعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية وخبرات تحليل المخاطر من خارج الحدود الوطنية لتعزيز قرارات إدارة المخاطر والقدرات التقنية

إدارة المخاطر على المستوى الوطني تعتمد بصورة متزايدة على توفر البيانات العالمية بشأن مصادر الأخطار ومستوياتها في الأغذية، ويُعزَى ذلك إلى تزايد حجم تجارة الأغذية وتعقيدها على الصعيد الدولي، والحاجة إلى توفر كم كبير من المدخلات لإجراء تقييمات المخاطر. وتوفر المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ثروةً من المعلومات بشأن سلامة الأغذية، ووضع المعايير المتعلقة بها لكي تستفيد منها السلطات المختصة التي تنشئ وتستعرض النظم الوطنية لسلامة الأغذية، إلى جانب مكتبة كبيرة من تقييمات المخاطر التي أجْرتها لجان الخبراء التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، مثل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمَعْني بمخلفات مبيدات الآفات، واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بتقييم المخاطر الميكروبيولوجية.

@Seventyfourimages

ويعاني العديد من البلدان من محدودية الموارد اللازمة لرصد سلسلة الأغذية والأعلاف للكشف عن الأخطار، وإجراء الاستقصاءات السكانية لترصد الأمراض المنقولة بالأغذية، وينبغي لهذه البلدان أن تعتمد على الهيئات الدولية لتعزيز مصادر المعلومات الوطنية، وتوجيه عملية وضع المعايير. وقد وضعت منظمة الصحة العالمية برنامج رصد وتقييم تلوث الأغذية التابع للنظام العالمي لرصد البيئة الذي يزوِّد الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بمعلومات عن الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بتلوث الأغذية بالمواد الكيميائية ومقدار إسهامها في إجمالي التعرض الغذائي البشري. وتيسِّر عضوية الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية تبادل المعلومات عن حوادث سلامة الأغذية، وتتيح الوصول إلى المعلومات العالمية للاسترشاد بها في الاستجابة للطوارئ على المستوى الوطني. وتُعزِّز الشبكة العالمية للأمراض المُعْدية المنقولة بالأغذية ترصُّد واستقصاء الأمراض المنقولة بالأغذية، ومقاومة مضادات الميكروبات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعزز الروابط بين أصحاب المصلحة في مجالات سلامة الأغذية وصحة الحيوان والصحة العامة، فضلًا عن بناء القدرات للمساعدة في إدارة المخاطر. وقد اشتركت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان في إنشاء النظام العالمي للإنذار المبكر الذي يوفر إنذارًا مبكرًا بالمخاطر التي تهدد صحة الإنسان والحيوان، ويُجري تقييمات سريعة للمخاطر في حيز التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة وَفقًا لنهج الصحة الواحدة.

الغرض الاستراتيجي 4.3: اتخاذ قرارات متسقة وشفافة بشأن إدارة المخاطر عند وضع تدابير للرقابة على الأغذية

يُعد ضمان الشفافية والاتساق في قرارات إدارة المخاطر على المستوى الوطني من السمات المهمة التي تزيد الثقة في الإطار التنظيمي. ورغم أن الدافع الرئيسي لقرارات إدارة المخاطر هو تقليل تعرض المستهلك للمخاطر المنقولة بالأغذية إلى أدنى حد ممكن، ثمة اعتبارات أخرى تُراعَى عند اتخاذ القرارات بشأن أفضل نهج تنظيمي في السياق الوطني. بالإضافة إلى تقييم الآثار المحددة الضارة بالصحة، من الاعتبارات المهمة أيضًا جدوى تدبير الرقابة المقترح وتكلفته وإمكانية تنفيذه عمليًّا، ومدى تناسب مستوى الحد من المخاطر الذي يتعين تحقيقه، ومدى توفر أدوات أخذ العينات، وإجراء التحليلات المختبرية اللازمة لأغراض الرصد، والآثار الاجتماعية الاقتصادية. وينبغي توثيق القرار النهائي الذي يوازن بين هذه المدخلات والهدف الرئيسي المتمثل في تقليل المخاطر المنقولة بالأغذية إلى أدنى حد ممكن توثيقًا واضحًا يُظهر مستوى الأولوية المُعطى لكل مُدخَل من المدخلات.

وفي العديد من البلدان، تهتم وزارات حكومية عديدة اهتمامًا شديدًا بالقرارات المتعلقة بتدابير الرقابة على الأغذية التي تتخذها السلطة المختصة، وقد يلزم النظر في مدخلاتها في إطار عملية اتخاذ القرارات. وقد تستفيد السلطات المختصة من الخطوط التوجيهية الدولية عند اتخاذ القرارات المتعددة العوامل لتعزيز الاتساق والشفافية في اختيارها لتدابير الرقابة (39). وبوجه عام، ينطوي نهج الصحة الواحدة لإدارة المخاطر على الحصول على مُدخلات متعددة التخصصات عند الاستجابة للمخاطر القائمة أو المستجدة في حيز التفاعل بين الإنسان والحيوان والبيئة. فمع تزايد تعقيد التهديدات الصحية، لا يمكن لقطاع واحد أن يخفف المخاطر بمفرده. وقد تضطر السلطات المعنية بسلامة الأغذية إلى النظر في اعتبارات الصحة العامة والصحة البيطرية والصحة البيئية عند وضع تدابير الرقابة. فعلى سبيل المثال، ثمة حاجة ماسة إلى الحد من الاستخدام غير الضروري لجميع فئات مضادات الميكروبات ذات الأهمية الطبية في الحيوانات المُنتِجة للأغذية دون المساس برعاية الحيوان، وينبغي تقييد استخدام مضادات الميكروبات هذه باعتبارها محفزات للنمو.

تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والتواصل بشأن المخاطر

القصد

تشجيع أصحاب المصلحة في مجال سلامة الأغذية على تبني ثقافة سلامة الأغذية، وقبول مسؤوليتهم الفردية والجماعية عن سلامة الأغذية.

ما أهمية تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والتواصل بشأن المخاطر؟

يُعدّ تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والتواصل بشأن المخاطر في مجال سلامة الأغذية جزءًا أساسيًّا من النظام الوطني لسلامة الأغذية. فمشاركة أصحاب المصلحة - لا سيما في التواصل بشأن المخاطر - تكمّل الأنشطة التنظيمية وتدعمها، وتعزز التشاور مع قطاع الأغذية الزراعية، وتمكّن المستهلكين. وقد يؤدي ذلك إلى رفع سقف التوقعات بشأن التصحح الغذائي، وتعزيز التقدم نحو بناء ثقافة سلامة الأغذية.

وتُعد سلامة الأغذية مسؤولية مشتركة؛ فأصحاب المصلحة، ومنهم الأجهزة التنظيمية ومشغلو الأعمال التجارية الغذائية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والمستهلكون، لديهم جميعًا أدوار يؤدونها لضمان توفير الغذاء المأمون للجميع. وتُعد الأطر التنظيمية بشأن سلامة الأغذية ضرورية لتحديد ما هو مقبول، ووضع تدابير لرصد الامتثال ومعالجة عدم الامتثال، وبالتالي حماية الجمهور من الممارسات الاحتيالية أو غير المأمونة. ويتطلب الحد من مخاطر سلامة الأغذية أن يؤدي مشغلو الأعمال التجارية الغذائية دورهم باستمرار في إنتاج غذاء مأمون، والتقليل من المخاطر المنقولة بالأغذية. ويؤدي التفاعل والتشاور المنتظمان بين قطاع الصناعات الغذائية والأجهزة التنظيمية إلى تحسين قبول المعايير الغذائية والامتثال لها. وقد تنظر السلطات التنظيمية أيضًا في إطلاق برامج لتحفيز امتثال قطاع الصناعات الغذائية.

ومن شأن تمكين المستهلكين من خلال التواصل الفعال معهم بشأن المخاطر وتثقيفهم بشأن اتخاذ خيارات غذائية مأمونة وصحية أن يحفز قطاع الصناعات الغذائية على تلبية ذلك الطلب بإنتاج أغذية مأمونة ومغذية وموسومة على نحو مناسب. ويمكن للمستهلكين المثقفين والمستنيرين أن يضطلعوا بدور مهم في تشجيع الممارسات الصحية الجيدة والإصحاح البيئي في أماكن تجهيز الأغذية، ومنافذ البيع بالتجزئة، وأسواق الأغذية التقليدية، وأماكن بيع الأغذية في الشوارع.

ولتعزيز النُّظم الوطنية لسلامة الأغذية، يُعد التواصل بشأن المخاطر وإشراك أصحاب المصلحة من مجالات العمل ذات الأولوية. وعند وضع برامج التواصل بشأن المخاطر، من الضروري أن تستمع السلطات المختصة إلى شواغل جميع أصحاب المصلحة، وأن تدرك أن التواصل عملية ذات اتجاهين، وأن تقبل أصحاب المصلحة وتُشركهم بالكامل، وأن تكون منفتحة وشفافة، وأن تقيّم الأنشطة وتتشاور بشأنها. ولوضع برنامج للمشاركة القوية وتقاسم المسؤولية، يُقترح أن تركز الدول الأعضاء أنشطتها على الأغراض الاستراتيجية الخمسة التالية.

الغرض الاستراتيجي 1.4: إنشاء منصات للتشاور بشأن جدول الأعمال الوطني لسلامة الأغذية

@Ingimage

يتخذ تقاسم المسؤولية على الصعيد الوطني أشكالًا عديدة. ويُعدُّ إشراك جميع أصحاب المصلحة أمرًا أساسيًّا لرفع مستويات سلامة الأغذية من أجل الوقاية من الأمراض المنقولة بالأغذية والحد منها، وكذلك لتشجيع الامتثال للمتطلبات التنظيمية. ولضمان الأداء السلس للنظم الوطنية لسلامة الأغذية، من الضروري إجراء مشاورات رسمية وغير رسمية على حد سواء مع الأطراف الذين يُحتمل أن يتأثروا بالتغيرات والتطورات. ومن شأن إدراج حُكْم في التشريعات الوطنية يَقضي بأن تنشئ السلطات المختصة منصات للحوار البنّاء مع مختلف قطاعات المجتمع أن يعزز مشاركة أصحاب المصلحة. فهذه المنصات سوف تتيح إجراء حوارات رسمية ثنائية الاتجاه تمكّن قطاع الأغذية والمجتمع المدني من عرض الآراء والشواغل على السلطات المختصة، وتسمح للسلطات المختصة بتقديم معلومات مُحدَّثة بشأن المبادرات الجديدة والقضايا المتعلقة بسلامة الأغذية.

وعلى الرغم من أهمية مراعاة وجهات النظر المختلفة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، فإن أي قرارات تتعلق بسلامة الأغذية ينبغي أن تستند إلى البيّنات العلمية المتاحة. وينبغي وجود آليات لحماية عملية اتخاذ القرارات من حالات تضارب المصالح المحتملة التي قد تؤدي إلى وضع مصالح الشركات فوق مصالح الصحة العامة.

الغرض الاستراتيجي 2.4: تقييم مدى ملاءمة استخدام البرامج غير التنظيمية لتعزيز سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية

من المقبول دوليًّا الآن أن مشغلي الأعمال التجارية الغذائية يتحملون المسؤولية الرئيسية عن إنتاج الأغذية المأمونة وتسويقها (*40*). وقد ترغب السلطات المختصة في الدول الأعضاء في النظر في اعتماد برامج حوافز[3] لمكافأة مشغلي الأعمال التجارية الغذائية الذين يمتثلون تمامًا للمتطلبات التنظيمية. وعند اكتشاف عدم الامتثال ووجوب إجراء عمليات تفتيش أو تحليل مختبري إضافية، ينبغي أن يؤدي ذلك إلى تكاليف إضافية يتحملها مشغل الأعمال التجارية الغذائية.

@Omotayotajudeen

وفي بعض الأحيان، تستخدم الدوائر الصناعية الراسخة معايير خاصة لسلامة الأغذية لدعم نظمها الخاصة بإدارة سلامة الأغذية ووضع المواصفات لمورديها. ولا تُستخدم هذه المعايير عمومًا في البلدان التي يسود فيها صغار المنتجين والأسواق غير الرسمية. وقد أنشأت التحالفات الخاصة المَعْنية بوضع المعايير والرابطات الصناعية معايير لسلامة الأغذية وتكاملها، واعتمدت هذه المعايير، مع التركيز على وضع مجموعة من الضوابط، وضمان الامتثال في عمليات إنتاج الأغذية ونقلها وتجهيزها، بما يتجاوز المتطلبات التنظيمية ومعايير الدستور الغذائي. ويَجري رصد هذه المعايير وإنفاذها بصورة متزايدة من خلال التصديق من جانب طرف ثالث. وقد أصبح الحصول على الاعتماد بموجب هذه المعايير شرطًا أساسيًّا في بعض المعاملات بين الشركات. ولكن هذه المعايير الخاصة بسلامة الأغذية قد لا تكون دائمًا مستندة إلى العلم أو متوافقة مع التشريعات الوطنية. فضلًا عن ذلك، قد تتداخل هذه المعايير مع الأطر التنظيمية الوطنية للرقابة على الأغذية التي تضمن بالفعل حماية المستهلك بمستويات متفق عليها. أضف إلى ذلك أن هذه المعايير الخاصة قد تفرض تحديات على البلدان الأقل نموًا التي تستوفي بالفعل المعايير الدولية للدستور الغذائي، وقد تؤدي أيضًا إلى فرص غير متكافئة لتنافس مختلف الموردين في النظم الغذائية المشتركة. ومن ثم، مع التسليم بحق شركات الأغذية في وضع مواصفات للمدخلات الخاصة بعملياتها بما يتجاوز المتطلبات الرسمية للرقابة على الأغذية، فمن المهم ألا تعترض المعايير الخاصة لسلامة الأغذية سبيل لوائح سلامة الأغذية التي تضعها السلطات الوطنية في البلدان المُصدِّرة أو تُهمِّش هذه اللوائح.

[3] على سبيل المثال، تقليل تواتر التفتيش على مشغلي الأعمال التجارية الغذائية الممتثلين تمامًا، وتقليل التكلفة الإجمالية للامتثال.

الغرض الاستراتيجي 3.4: وضع أطر لتبادل معلومات التحقق من الامتثال للمتطلبات التنظيمية لسلامة الأغذية

في بعض النظم القانونية، تلجأ الحكومات بصفة متزايدة إلى تفويض وظائف معينة للرقابة على الأغذية إلى كيانات خاصة، بعد إدراك أن هذه الكيانات يمكن أن تعمل بفعالية جنبًا إلى جنب مع الجهة التنظيمية في تقديم خدمات سلامة الأغذية. وعلى الرغم من أن تفويض مهام الرقابة على الأغذية إلى جهات خارجية يوفر المرونة لجميع الأطراف، يتعين على السلطات المختصة أن تحافظ على رقابتها القوية على الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وضمان الإنفاذ، وأن تظل متحملة للمسؤولية النهائية عن التحقق من تنفيذ تدابير سلامة الأغذية في العمليات التجارية الغذائية. وينبغي تقييم كفاءة الجهات الخارجية على أساس معايير موضوعية قبل تفويض المهام إليها. ويجب على السلطات المختصة أو الحكومات أن تتمسك بتحمل مسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في التحقق من امتثال مشغلي الأعمال التجارية الغذائية للوائح الأغذية.

الغرض الاستراتيجي 4.4: تيسير التواصل وبناء القدرات وإشراك مشغلي الأعمال التجارية الغذائية، وتعزيز ثقافة سلامة الأغذية

يُعد إشراك أصحاب المصلحة في مجال سلامة الأغذية وظيفة حيوية للسلطة المختصة وضرورية لبناء الثقة في البرنامج التنظيمي الوطني. وهذا الأمر يُعد مكملًا للأنشطة التنظيمية وداعمًا لها، وهو يمكّن المستهلكين، ويبني ثقافة سلامة الأغذية. وقد يؤدي رفع الوعي والمعرفة بسلامة الأغذية لدى جميع أصحاب المصلحة في النظام الوطني لسلامة الأغذية إلى تأثير كبير في مجال الوقاية من الأمراض المنقولة بالأغذية. وينبغي أن يشتمل تصميم النظم الوطنية لسلامة الأغذية على عنصرَي التدريب والتعليم من أجل ضمان حصول جميع متداولي الأغذية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، على التدريب اللازم لأداء مهامها على النحو الملائم، والحفاظ على كفاءتها المهنية، وضمان الوفاء بالمتطلبات التنظيمية باستمرار. وينبغي تشجيع مشغلي الأعمال التجارية الغذائية على إشاعة ثقافة سلامة الأغذية والالتزام بها والحفاظ عليها. وفي البلدان التي تسود فيها أسواق الأغذية التقليدية، وتباع فيها الأغذية في الشوارع على نحو غير رسمي، يلزم وضع برامج خاصة للتواصل مع تجار الأسواق وأصحاب أكشاك بيع الأغذية والتواصل معهم بشأن أهمية مراعاة ممارسات النظافة والإصحاح في تجهيز الأغذية وتحضيرها. وينبغي أن تتماشى هذه البرامج مع دليل أسواق الأغذية الصحية الصادر عن منظمة الصحة العالمية (*41*).

@ssp48

وينبغي وضع برامج للتوجيه والتدريب والتوعية تستهدف جميع مشغلي الأعمال التجارية الغذائية المعنيين. ومن شأن ذلك أن يشجع قطاع الصناعات الغذائية على تقبل دوره الرئيسي المتمثل في إنتاج أغذية مأمونة، فضلًا عن تعزيز الامتثال للوائح التنظيمية، وتعزيز إيمان موظفي الرقابة بأهمية عملهم. وينبغي وضع نظم وقنوات للتواصل من أجل إبلاغ البلدان الشريكة في التجارة بجميع حالات طرح الأغذية غير المأمونة أو المشتبه في عدم مأمونيتها في الأسواق.

@BirdLKPortfolio2559

الغرض الاستراتيجي 5.4: تيسير التواصل مع المستهلكين وتثقيفهم وإشراكهم

يتخذ تقاسم المسؤولية أشكالًا عديدة. وثمة وسيلة بسيطة ولكن قد تكون فعالة للغاية في تحسين نتائج سلامة الأغذية، وهي توفير المعلومات والرسائل الصحية المستهدفة والدقيقة عن سلامة الأغذية والأنماط الغذائية الصحية للمستهلكين لتثقيفهم بشأن كيفية الحد من المخاطر المرتبطة بالأغذية التي تُعالَج وتُجهَّز وتُستهلَك في المنزل، وكيفية اتخاذ خيارات غذائية أفضل. وينبغي للسلطات المختصة أن تعزز قدرتها على تثقيف المستهلكين وتحسين سلوكياتهم، وأن تضع استراتيجية خاصة بسياقها الوطني لضمان أن يكون تثقيف المستهلكين في مجال سلامة الأغذية من الأولويات. وثمة تحدٍّ رئيسي يتمثل

في كيفية إيصال المعلومات المهمة والوقائعية إلى المستهلكين في ظل تزايد منصات التواصل الاجتماعي، وانتشار المعلومات الكاذبة وربما الضارة، لا سيما في سياق إدارة الحوادث الخطيرة المتعلقة بسلامة الأغذية. فالمعلومات غير الدقيقة قد تنتشر بسرعة وعلى نطاق واسع، وتثير الخوف والقلق لدى المستهلكين. ويمكن إدماج رسائل سلامة الأغذية في البرامج التثقيفية الأخرى، مثل المناهج الدراسية، أو أنشطة التوعية بالتغذية أو صحة الأمهات أو الأمراض غير السارية. وسيتطلب ذلك بذل جهود متضافرة والتواصل مع البرامج الصحية الأخرى والوزارات الأخرى على المستوى الوطني. وينبغي أن يراعي تصميم هذه الرسائل التثقيفية أيضًا تصورات المستهلكين عن مخاطر سلامة الأغذية. وثمة اعتراف أيضًا بأن المرأة تؤدي دورًا رئيسيًّا في إنتاج الأغذية وتحضيرها، وأنها هدف فعال للتثقيف في مجال سلامة الأغذية من أجل تحسين الصحة. وينبغي تمكين المرأة من خلال تزويدها بالمعارف الأساسية المتعلقة بسلامة الأغذية وممارسات النظافة العامة. فضلًا عن ذلك، بالنسبة للنساء العاملات في النظم الغذائية، ينبغي تكييف المُعدَّات والأدوات والملحقات مع احتياجات النساء حسب الاقتضاء.

وقد تؤدي التكنولوجيات الرقمية الجديدة إلى تيسير حماية المستهلك من خلال تحسين تتبع وتعقب الأغذية والمكونات التي يُحتمَل أن تكون خَطِرة. وفي حالة وصول الأغذية غير المأمونة إلى المستهلك، يمكن إعلام المستهلكين بسرعة بالمعلومات المتعلقة بعمليات استدعاء الأغذية سواء عبر القنوات التقليدية أو وسائل التواصل الاجتماعي. ويكتسي ذلك أهمية خاصة عندما يكون من الضروري أن تُسحَب من الأسواق بسرعة الأغذية التي تحتوي على ميكروبات مسببة للأمراض أو مسببات للحساسية دون تحديد ذلك في بطاقات توسيم الأغذية.

تعزيز سلامة الأغذية باعتبارها عنصرًا أساسيًّا في تجارة الأغذية محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا

القصد

أن تعترف الحكومات الوطنية بسلامة الأغذية باعتبارها عنصرًا أساسيًّا للنجاح الاقتصادي للإنتاج الغذائي الوطني على صعيد التجارة المحلية والإقليمية والدولية.

كيف يعزز الغذاء المأمون سبل العيش، ويدعم التنمية الاقتصادية؟

لا تُسهم سلامة الأغذية في تعزيز سبل العيش والأمن الغذائي فحسب، بل تؤثر أيضًا تأثيرًا بالغ الأهمية على النجاح الاقتصادي لنظم الأغذية الوطنية. ويمكن قياس عواقب الغذاء غير المأمون من حيث المعاناة والإعاقة والخسائر في الأرواح، أو ضياع الدخل والأجور، وهي تكاليف شخصية واجتماعية باهظة دون مبرر. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن الأمراض المنقولة بالأغذية قد أصابت 600 مليون شخص، وتسببت في 420000 وفاة مبكرة في عام 2010. وعلى الرغم من أن عبء الأمراض المنقولة بالأغذية يمثل شاغلًا من شواغل الصحة العامة على الصعيد العالمي، فإن الإقليم الأفريقي وإقليم جنوب شرق آسيا لمنظمة الصحة العالمية يستأثران بأعلى معدلات الإصابة والوفاة. وقد أظهر تقرير أنشطة الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية (42) وقوع 162 حدثًا من أحداث سلامة الأغذية في جميع القارات في الفترة من عام 2018 إلى عام 2019، وهو ما يقرب من ضعف عدد الأحداث المبلغ عنها في أي فترة سنتين سابقة. ولا شك أن أحداث سلامة الأغذية العابرة للحدود تؤدي إلى آثار سلبية على صحة المستهلكين والأسواق المحلية والدولية. وقد أشارت تقديرات مجموعة البنك الدولي في تقريرها لعام 2019 (19) إلى أن التكاليف الاقتصادية للأغذية غير المأمونة، التي تُقاس من حيث المرض والعجز والوَفَيَات المبكرة الناجمة عن الأغذية غير المأمونة، تؤدي إلى خسائر في الإنتاجية تبلغ نحو 95 مليار دولار أمريكي سنويًّا في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. فضلًا عن ذلك، أشارت التقديرات إلى أن التكلفة السنوية لعلاج الأمراض المنقولة بالأغذية تبلغ 15 مليار دولار أمريكي. وخَلَصَ التقرير إلى أن الأغذية غير المأمونة تقوِّض الأمن الغذائي والتغذوي، والتنمية البشرية، والاقتصاد الغذائي والزراعي الأوسع نطاقًا، والتجارة الدولية. وقد تؤثر الإخفاقات في مجال سلامة الأغذية تأثيرًا كبيرًا على الأعمال التجارية الفردية من خلال الخسائر المباشرة في الإنتاجية وهدر الغذاء، وتراجع ثقة المستهلك والمستثمر، وتعطل التجارة بسبب حالات استدعاء الأغذية والرفض على الحدود. وعندما تهمل السياسات الحكومية سلامة الأغذية، يؤدي ذلك إلى ارتفاع التكاليف الاجتماعية والصحية والاقتصادية والبيئية، وهو ما يَعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعد الاستثمار في النظم الوطنية لسلامة الأغذية أمرًا بالغ الأهمية لما لسلامة الأغذية من أهمية للمجتمع والتنمية الاقتصادية واستدامة النظم الغذائية.

@Li Zhongfei

ولهيئة الدستور الغذائي ولاية محددة تتمثل في وضع معايير غذائية دولية قائمة على أسس علمية لحماية صحة المستهلك، وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية وتنسيق المعايير الغذائية على الصعيد الدولي. وهذه الأهداف يعزز بعضها بعضًا. ولحماية صحة المستهلكين وتعزيز إتاحة الأغذية المأمونة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء، من الضروري أن تستثمر الدول الأعضاء على نحو استراتيجي، وأن تشارك بنشاط في عمل هيئة الدستور الغذائي ومرفق المعايير وتنمية التجارة والمنظمات الدولية الأخرى. وتُقترح الأغراض الاستراتيجية الأربعة التالية لتيسير هذه العملية.

الغرض الاستراتيجي 1.5: تعزيز نُظُم الرقابة على الأغذية، وتطوير قدرات النظم التنظيمية لفائدة الأسواق المحلية

ينبغي أن يكون تعزيز النظم الوطنية للرقابة على الأغذية لكي تفي الصادرات بمعايير الأسواق الدولية مصحوبًا برقابة صارمة على الأسواق المحلية، لا سيما أسواق الأغذية المستوردة وأسواق الأغذية التقليدية. وقد كانت الحاجة إلى الامتثال لمعايير سلامة الأغذية لأغراض التجارة هي العامل المحفِّز الذي أدى إلى تحسينات كبيرة في قدرات إدارة سلامة الأغذية في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. غير أن الاستثمار في تطوير القدرات المتصلة بالتجارة، وتعزيز تجارة الصادرات الغذائية لا يؤدي دائمًا إلى تحسين نظم سلامة الأغذية المحلية أو تحسين الصحة العامة للمواطنين. وللأسف، قد يؤدي ذلك إلى آثار سلبية أيضًا إذا ما عادت المنتجات غير المأمونة المرفوضة في أسواق التصدير إلى الأسواق المحلية.

ومن شأن تطبيق المعايير الغذائية الدولية على الإنتاج الغذائي المحلي أن يضمن مستوى واضحًا ومقبولًا من حماية المستهلك، ويعزز تهيئة بيئة تجارية عادلة يمكن للبلدان من خلالها أن تكسب ميزة اقتصادية بفضل نظم الإنتاج الغذائي الوطنية الفعالة من حيث التكلفة والكفاءة. وينبغي للدول الأعضاء أن تنهض بإدماج معايير الدستور الغذائي في تشريعاتها المحلية، وهو ما يؤدي إلى وضع أهداف للصحة العامة تتخذها دوائر صناعة الأغذية أسسًا مرجعية للابتكار والتغيير الاقتصادي من أجل بناء نظم أغذية وطنية مستدامة. وينبغي للدول الأعضاء أيضًا أن تسترشد بمعايير الدستور الغذائي في تعزيز سلامة الأغذية من خلال تنفيذ تدابير تحسين التصحح الغذائي وتداول الأغذية، والحد من التلوث، واتباع الممارسات الصحيحة لتوسيم الأغذية، على سبيل المثال. وقد تؤدي زيادة تنسيق معايير سلامة الأغذية إلى تعزيز سلامة الأغذية المحلية، وتوفير المزيد من الضمانات بشأن سلامة الأغذية المستوردة.

الغرض الاستراتيجي 2.5: تعزيز التعاون بين الوكالات الوطنية المسؤولة عن سلامة الأغذية المحلية والوكالات الوطنية التي تُيسِّر الممارسات التجارية العادلة على الصعيد الدولي

في معظم البلدان، تكون المسؤوليات عن الرقابة على الأغذية و/ أو الجوانب الاقتصادية لقطاع الأغذية والزراعة موزَّعة على عدة وزارات أو مؤسسات أو إدارات. ولذلك تواجه الحكومات الوطنية تحديًا كبيرًا في تنسيق وظائف الوكالات المختلفة على نطاق النظم الغذائية، والتوصل إلى قرارات إدارية تستوعب الولايات والأهداف المختلفة. ومن ثم، يتعيَّن على السلطات المختصة المسؤولة عن سلامة الأغذية أن تتواصل مع جميع الوكالات الحكومية المسؤولة عن تيسير التجارة وتعزيزها على الصعيد الدولي. ويشمل ذلك الوزارات أو الإدارات المَعْنية بالتجارة أو المشاريع التجارية، والسفارات الوطنية والبعثات التجارية، والوكالات الوطنية المعنية بالجمارك والضرائب، والهيئات المعنية بتسويق الأغذية والترويج لها. ومن الضروري ضمان مستوى عالٍ من المشاركة، وتبادل المعلومات لضمان استمرارية النفاذ إلى الأسواق الدولية، لا سيما أثناء الأزمات أو حالات الطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية أو أمنها.

@Seventyfourimages

@Netfalls

وعندما تدخل إلى السوق أغذية جديدة عالية القيمة أو أغذية تُباع بكميات كبيرة، قد يخلق ذلك حافزًا قويًّا على الغش لتحقيق مكاسب تجارية، لا سيما فيما يتعلق بالأغذية المتداولة دوليًّا. ومع نمو النظم الغذائية بسبب تزايد سلاسل الإمداد العالية القيمة، تتزايد أهمية تعاون الوكالات الحكومية المسؤولة في حماية التجارة المحلية وتجارة الصادرات من الاضطرابات التي قد تؤدي إلى فقدان الأسواق على المدى القصير أو المتوسط. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي إنشاء هيكل رسمي لجمع الاستخبارات والمعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر وتحليلها للتمكين من إعداد تقييمات استراتيجية مُفصَّلة لتحديد التهديدات والمخاطر وأوجه الضعف المتصلة بالاحتيال الغذائي.

الغرض الاستراتيجي 3.5: ضمان مواءمة النُّظُم الوطنية لسلامة الأغذية مع معايير الدستور الغذائي لحماية الصحة العامة وتيسير التجارة

في حين أن الوظيفة الأساسية لنُظُم سلامة الأغذية هي حماية صحة المستهلكين، والحد من التعرض للأغذية غير المأمونة، فإن لنُظُم سلامة الأغذية أيضًا دورًا في تيسير ممارسات التجارة العادلة التي تُسهم في التنمية الاقتصادية على الصعيد الوطني. وتضع هيئة الدستور الغذائي معايير وخطوطًا توجيهية ومدونات لقواعد الممارسة منسقة على الصعيد الدولي بشأن الأغذية لحماية صحة المستهلكين، وضمان اتباع الممارسات التجارية العادلة في تجارة الأغذية.

ويُعد توفير ضمانات التصدير والتفاوض بشأن الترتيبات التجارية من مهام السلطة المختصة التي تؤثر تأثيرًا كبيرًا على تطوير سلاسل القيمة في قطاع الأعمال التجارية الزراعية. ومن شأن تعزيز كلٍّ من العنصر المحلي وعنصر التصدير في النظم الوطنية لسلامة الأغذية أن يُعزِّز الثقة في الأغذية المُصدَّرة، ويُيسر الوصول إلى أسواق جديدة، ويوفر ميزة اقتصادية لصناعة الأغذية. وفي المقابل، يمكن أن يحفز ذلك أصحاب المصلحة، مثل الحكومات ومشغلي الأعمال التجارية الغذائية، على استثمار المزيد من الموارد لضمان سلامة الأغذية.

وثمة مبادئ وخطوط توجيهية راسخة وَضَعَها الدستور الغذائي بشأن إنشاء النظم الوطنية الفعالة لسلامة الأغذية المستورَدة والمصدَّرة. وهي تشمل متطلبات تصميم النظم وتشغيلها على أساس تقييم المخاطر، وضمان عدم التمييز، وضمان صلاحية شهادات التصدير الصادرة من السلطة المختصة. ويمكن الاستناد إلى هذه المبادئ والخطوط التوجيهية في إبرام اتفاقات التكافؤ في مجال سلامة الأغذية بين الدول الأعضاء، التي بدورها ستقلل من الازدواجية غير الضرورية في الإجراءات الرقابية، وتضمن في الوقت نفسه الحماية الفعالة لصحة المستهلكين.

الغرض الاستراتيجي 4.5: تعزيز تفاعل السلطات الوطنية المختصة مع الوكالات والشبكات الدولية التي تضع معايير وخطوطًا توجيهية للأغذية

تلتقي معايير سلامة الأغذية مع التجارة على هدف ضمان الغذاء المأمون والمغذي والكافي لسكان العالم المتزايدين. وينبغي للحكومات أن تستخدم المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات المتفق عليها دوليًّا إلى أقصى حد ممكن عمليًّا، وهو ما يتماشى وأحكام اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية الذي يُلزم الحكومات بأن تستند تدابيرها المتعلقة بالصحة والصحة النباتية إلى المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، حيثما توفرت هذه المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات، ما لم يكن ثمة ما يبرر كفالة مستوى أعلى من حماية الصحة والصحة النباتية.

@Pexels

وينبغي أن تشارك الدول الأعضاء، قدر الإمكان، في أنشطة لجان الدستور الغذائي وأفرقته العاملة، وكذلك أنشطة المنظمة العالمية لصحة الحيوان، حسب الاقتضاء. وينبغي لها أيضًا أن تعمل على رفع الوعي بهذه الأنشطة في أوساط السلطات الوطنية المختصة، فضلًا عن إشراك قطاع الأغذية. وينبغي وضع آلية تشاورية شاملة وشفافة وفعالة على المستوى الوطني بشأن المسائل المتعلقة بالدستور الغذائي لبناء مواقف قُطرية مستنيرة واستراتيجية. ويُوصَى بتعيين مركز اتصال مَعْني بالدستور الغذائي تدعمه لجنة وطنية معنية بالدستور الغذائي لكي تشارك البلدان بنشاط في عمل الدستور الغذائي. وينبغي أن يتضمن تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بالدستور الغذائي تمثيلًا لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما الوزارات، والمنظمات غير الحكومية، والمستهلكون، ودوائر الصناعة، لإتاحة الفرصة لهم لعرض وجهات نظرهم بشأن المسائل المتعلقة بالدستور الغذائي.

وتسليمًا بأن المخاطر التي تهدد صحة الإنسان وسلامة الأغذية قد تنشأ في المزرعة وفي أي مرحلة لاحقة في سلسلة إنتاج الأغذية، تتعاون المنظمة العالمية لصحة الحيوان وهيئة الدستور الغذائي تعاونًا وثيقًا في وضع المعايير التي تَصْدر عن كل منهما على نحو يشمل سلسلة إنتاج الأغذية بأكملها. ويُعد التنسيق على المستوى الوطني بين ممثلي المنظمة العالمية لصحة الحيوان واللجنة الوطنية المعنية بالدستور الغذائي أمرًا بالغ الأهمية أيضًا لضمان إدارة المخاطر على نحو يضمن مكافحتها في المراحل المناسبة على امتداد سلسلة إنتاج الأغذية.

@lev dolgachov

@Pexels

تنفيذ الاستراتيجية من جانب الدول الأعضاء ودور منظمة الصحة العالمية

كيف يمكن للدول الأعضاء أن تنفذ الاستراتيجية؟

ينبغي للدول الأعضاء أن تُعدِّل نظمها الوطنية لسلامة الأغذية أو تُعيد تصميمها أو تعززها حسب الاقتضاء، استنادًا إلى المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية والأغراض الاستراتيجية المحددة في هذه الاستراتيجية. وبما أن نُظُم سلامة الأغذية في الدول الأعضاء تمر بمراحل مختلفة من التطور، فإن تحديد أولويات الإجراءات الاستراتيجية ينبغي أن يُكيَّف بما يتلاءم مع الوضع الفريد لكل بلد.

وقد ترغب بعض الدول الأعضاء في اتباع نهج تدريجي لتوجيه الإجراءات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز نُظُم سلامة الأغذية لديها. ويتألف هذا النهج من مكونات متفاعلة فيما بينها ومترابطة تشكل كيانًا شاملًا وجيد التنسيق عوضًا عن النهج الذي يسعى إلى تعزيز مكونات النظام كل على حدة دون إيلاء الاعتبار الواجب لاتساق مكونات النظام وترابطها. ويسمح النهج التدريجي للبلدان بتحديد الإجراءات الاستراتيجية ذات الأولوية التي يمكن أن تساعد في تعزيز اتساق نظم سلامة الأغذية، كل في مرحلة التطوير التي يمر بها. وينبغي أن ينصب التركيز في البداية على تعزيز الوفاء بالحد الأدنى من المتطلبات القانونية والتشغيلية لإدارة مخاطر سلامة الأغذية والاستجابة للحوادث والطوارئ المتعلقة بسلامة الأغذية. وسوف ييسر ذلك إرساء أساس سليم يُستَند إليه في بناء نظام فعال، بالإضافة إلى مساعدة البلدان على تحديد أولويات التدخلات وزيادة العائدات على الاستثمارات في نظم سلامة الأغذية إلى أقصى حد.

ويتألف النهج العام الذي تتبعه الدول الأعضاء في إعداد استراتيجياتها الوطنية بشأن سلامة الأغذية وتحديثها وتنفيذها من أربع خطوات مُوضَّحة في الشكل 8 مع أمثلة على الأدوات التي يمكن استخدامها لتيسير كل خطوة:

1. **إجراء تحليل للوضع الراهن؛**
2. **إعداد استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية بشأن سلامة الأغذية؛**
3. **تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية؛**
4. **إجراء استعراض منتظم للتنفيذ وتعديل الخطة والاستراتيجية، حسب الاقتضاء.**

الشكل 8. إرشادات عامة للدول الأعضاء بشأن وضع الاستراتيجية وتنفيذها

ولتحليل الوضع الراهن، أعدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أداة تقييم لمساعدة الدول الأعضاء على تقييم فعالية نُظُمها للرقابة على الأغذية، بغض النظر عن مستوى نضجها (43). ويمكن استخدام هذه الأداة لتقييم وضع النظام الوطني للرقابة على الأغذية، وتحديد مواطن القوة والضعف، وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية. وعند تقييم النُّظُم الوطنية لسلامة الأغذية، ينبغي تقييم كل مكون من المكونات الأساسية ومقارنته بالأولويات الاستراتيجية المُبيَّنة في هذه الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية. وإلى جانب هذه الأداة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، يمكن أيضًا استخدام التقييم الخارجي المشترك (44) والأداة الإلكترونية للإبلاغ السنوي بشأن التقييم الذاتي للدول الأطراف (45) في إطار اللوائح الصحية الدولية، لتقييم قدرات التأهب الوطني في مجال سلامة الأغذية. فضلًا عن ذلك، يستهدف برنامج مسار أداء الخدمات البيطرية التابع للمنظمة العالمية لصحة الحيوان (46) على وجه التحديد تقييم مأمونية إنتاج وتجهيز الأغذية الحيوانية المصدر. وفور إجراء تقييم أساسي للنظام الوطني لسلامة الأغذية، سيكون من الممكن تحديد الأغراض والتدخلات المستهدفة لتعزيز النظام استنادًا إلى الأولويات الاستراتيجية الخمس المحددة في هذه الاستراتيجية.

وينبغي أن يعقب تحليل الوضع الراهن وضع خطة تنفيذ تتضمن ترتيب تنفيذ العناصر المختلفة لنظام سلامة الأغذية المعاد هيكلته، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، وإنشاء نظام للرصد والتقييم. ويلزم تمويل الخطة تمويلًا مناسبًا لتحقيق أغراضها. وسوف يتطلب ذلك مساهمات وتحليلات من جانب مجموعة متنوعة من الخبراء من مختلف التخصصات، فضلًا عن مساهمة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وبمجرد الاتفاق على الخطة والإبلاغ بها، يمكن بدء مرحلة التنفيذ. وينبغي أن تشكل عمليات التحقق وإصدار التقارير بانتظام بشأن التقدم المُحرَز جزءًا من الرصد المنتظم لضمان بقاء الخطة على المسار الصحيح أو لتنفيذ التدابير المناسبة لتصحيح المسار.

تلتزم منظمة الصحة العالمية بالحد من العبء الصحي والاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الأمراض المنقولة بالأغذية من خلال إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء ومساعدتها على الحد من التعرض لمستويات غير مقبولة من الأخطار الكيميائية والميكروبيولوجية، والمادية، ورصد هذه الأخطار.

وعلى وجه التحديد، يتضح دور المنظمة في الاستراتيجية من خلال المجالات التالية.

1 تسريع وتيرة العمل العالمي المتعلق بالنهوض بالإنصاف في تحسين سلامة الأغذية، وتعميم سلامة الأغذية في خطة الصحة والتنمية

سوف تدعو المنظمة، جنبًا إلى جنب مع وكالات أخرى، إلى تعزيز الاستثمار في مجال سلامة الأغذية من خلال إعداد دراسة لجدوى الاستثمار على الصعيد العالمي، وتقديم المشورة التقنية إلى البلدان التي ترغب في تحسين نظمها الخاصة بسلامة الأغذية، لا سيما البلدان التي تتحمل العبء الأكبر من الأمراض المنقولة بالأغذية أو ذات النظم الأضعف للرقابة على الأغذية.

وسوف تبذل المنظمة جهود الدعوة، وتُقدم التحليلات، وتُنشئ نُظُمًا عالمية للرصد من أجل وضع مؤشر لسلامة الأغذية لاستخدامه في القياس الكمِّي لمدى مساهمة هذا المجال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فضلًا عن ذلك، سوف تنظم المنظمة المنتديات والحملات العالمية المختلفة في مجالات سلامة الأغذية والتغذية والنظم الغذائية والصحة العامة، وتستخدمها لتشجيع إجراء الحوارات السياساتية مع الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والقطاعات الخاصة والمجتمعات المدنية والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول من أجل تعميم سلامة الأغذية في خطط عملها وسياساتها. وعلى وجه الخصوص، سوف تستفيد منظمة الصحة العالمية من نتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لضمان إدماج سلامة الأغذية في مسارات التحوّل الخاصة بالبلدان.

2 توليف البيّنات وإعداد إرشادات معيارية

سوف تتولى المنظمة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، توليف البيّنات عن طريق حفز وتنسيق المشورة العلمية والبحوث المتعلقة بسلامة الأغذية والتغذية، وسوف تواصل وتُعزز دورها في الدستور الغذائي لضمان التمويل المأمون والمستدام والذي يمكن التنبؤ به للمشورة العلمية للدستور الغذائي، وسوف تُحدِّث بانتظام تقديرات العبء العالمي للأمراض المنقولة بالأغذية والأمراض الحيوانية المصدر. وسوف تُترجَم البيّنات المولفة إلى معايير دولية وإرشادات معيارية بشأن سلامة الأغذية للاسترشاد بها في رسم السياسات. وفي الوقت نفسه، واستنادًا إلى المبادرات المتعلقة بإطار المنظمة لقياس الأثر التنظيمي، سوف ترصد المنظمة تطور المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية وتغيرها بمرور الوقت، وسوف تقيِّم الحلول المُنفَّذة، من حيث معدلات التنفيذ، والمردودية، والآثار الصحية، والحد من المخاطر، إلخ.

3 تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات

سوف تقدم المنظمة أدوات التشخيص والإرشادات العملية، وتُحدِّثها بانتظام لمساعدة البلدان على تنفيذ الاستراتيجية. وسوف تكون أوجه الدعم المُقدَّمة مُكيَّفة وَفقًا لاحتياجات البلدان، وقد تتباين بين الإجراءات الأولية (مثل وضع خطط العمل الوطنية بشأن سلامة الأغذية) والإجراءات النهائية (مثل تقييم النُّظُم الوطنية للرقابة على الأغذية، وإعداد البيانات بشأن البحوث والاستقصاءات المتعلقة بالأمراض المنقولة بالأغذية، وتقدير العبء الوطني للأمراض المنقولة بالأغذية). وسوف تنشر المنظمة بنشاط أيضًا المعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية، وتوفر التدريب التقني وحلقات العمل للجمهور المُستهدَف، لا سيما المستهلكون والشباب، وسوف تدعم وترشد مشغِّلي الأعمال التجارية الغذائية والسلطات المختصة في كلٍّ من الأوضاع العادية والطارئة.

4 بناء الشراكات وتعزيز التعاون العالمي

من الناحية الاستراتيجية، سوف تسعى المنظمة جاهدةً إلى تنسيق الجهود، وصياغة برنامج العمل المستقبلي بشأن سلامة الأغذية مع الشركاء الرئيسيين، مثل منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال تطبيق نهج الصحة الواحدة لتحسين سلامة الأغذية على الصعيدين الوطني والعالمي. ومن الناحية التقنية، سوف تعمل منظمة الصحة العالمية بنشاط مع شبكة المراكز المتعاونة من أجل تقديم الدعم في مختلف الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية. فضلًا عن ذلك، سوف تواصل المنظمة إقامة الروابط وتعزيز العلاقات القائمة مع جميع أصحاب المصلحة، لا سيما المنظمات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء من خلال مبادرات متعددة بشأن سلامة الأغذية (مثل الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية، والصندوق الائتماني لهيئة الدستور الغذائي، ومرفق المعايير وتنمية التجارة)، والمنظمات غير الحكومية، فضلًا عن القطاع الخاص، لتعزيز مشاركة هذه الجهات في إحداث تغييرات إيجابية في السياسات والسلوكيات في مجال سلامة الأغذية. وسوف توفر المنظمة منتديات متعددة الأطراف للحوار، وهو ما يمكِّن الدول الأعضاء من تبادل المعارف والخبرات المتعلقة بتقييم المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية، وإدارة المخاطر، والتواصل بشأن المخاطر، وبناء القدرات.

وتُعد الأبعاد الأربعة المذكورة أعلاه مترابطة ترابطًا وثيقًا. ومن ثم، سوف تركِّز المنظمة أيضًا على تعزيز قدراتها وإمكاناتها في المجالات الأربعة جميعها، بُغْيَة دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية.

تعزيز التعاون الدولي

إلى جانب اضطلاع الحكومات الوطنية بأنشطة على الصعيد الوطني لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية، يتعيَّن على الحكومات أن تتعاون مع الأوساط العالمية المَعْنية بسلامة الأغذية إلى أقصى حد ممكن من الناحية العملية من أجل استقاء المعلومات وتلقي الدعم بشأن تعزيز نظم سلامة الأغذية.

ويتعيَّن على المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة أن تواصل تيسير وتنسيق التعاون الدولي بشأن سلامة الأغذية من خلال مواصلة توفير وظائف الأمانة للشبكات والمبادرات والبرامج المتعددة في مجال سلامة الأغذية، ودعم البلدان لبناء قدرات أقوى في مجال سلامة الأغذية، وإعداد الإرشادات المعيارية ونشرها.

وتُعد النظم الوطنية الفعالة لسلامة الأغذية أساسية لصون صحة الناس وعافيتهم، وكذلك لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين سبل العيش عن طريق تعزيز الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. وتُعد جائحة كوفيد-19 التي انتشرت بسرعة في جميع أنحاء العالم في عام 2020 تذكرة واضحة بالروابط بين الناس والترابط بين الأمم. وقد كانت الجهود المبذولة لقمع الفيروس وحماية الصحة العامة معتمدة على روح القيادة والعلوم والبيّنات والإرشادات والتآزر والتعاون في جميع أنحاء العالم. وسوف تنطبق العوامل نفسها في حالة ظهور أي مُسَبِّب جديد للأمراض المنقولة بالأغذية وأي مقاومة جديدة لمضادات الميكروبات في عالم اليوم الذي تجوب فيه الأغذية ومكوناتها العالم، مصطحبة الأخطار والمخاطر المرتبطة بها. ومن ثم، يلزم تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمنع الأغذية غير المأمونة من التسبب في اعتلال الصحة وإعاقة التقدم نحو التنمية المستدامة.

وثمة بُعدان للتعاون الدولي:

1. **التعاون التقني بين البلدان؛**
2. **المشاركة في مبادرات برامج سلامة الأغذية، والشبكات التي تنسقها المنظمات الدولية.**

ويشمل التعاون التقني بين البلدان جمع البيانات المتعلقة بالرقابة على الأغذية وتلوث الأغذية وتبادلها مع الشركاء في التجارة، والاعتراف بتكافؤ النظم الوطنية للرقابة على الأغذية حيثما كانت هذه النظم توفر المستوى نفسه من حماية الصحة العامة، والتقييم المشترك للمخاطر، وبرامج البحوث المتعلقة بسلامة الأغذية فيما بين البلدان، والجولات الدراسية، وانتداب الموظفين، وتبادل الوثائق مثل مدونات قواعد الممارسة، وتبادل الخبرات.

ومن الأمثلة على المشاركة في الشبكات الإقليمية والدولية وبرامج منظمة الصحة العالمية ما يلي:

- برنامج منظمة الصحة العالمية المعني بترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية ومقاومة مضادات الميكروبات والاستجابة لهما. تستطيع البلدان أن تعزز أنشطتها في مجال مكافحة الأمراض المنقولة بالأغذية ومقاومة مضادات الميكروبات والاستجابة لهما، وأن تدمجها في النُّظُم الوطنية القائمة للترصُّد والاستجابة على النحو المنصوص عليه في اللوائح الصحية الدولية.
- يجمع برنامج منظمة الصحة العالمية لرصد وتقييم تلوث الأغذية التابع للنظام العالمي لرصد البيئة بيانات عن مستويات الملوثات في الأغذية واتجاهاتها، ومقدار إسهامها في إجمالي التعرض الغذائي البشري، وتأثيرها على الصحة العامة والتجارة.
- أداة بيانات الاستهلاك العالمي الفردي للأغذية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية هي قاعدة بيانات عالمية متعددة الأغراض ومتاحة للجمهور أُعِدَّت من خلال تجميع وتنسيق البيانات القائمة المأخوذة من الدراسات الاستقصائية الفردية بشأن استهلاك الأغذية التي أُجريت على المستوى الوطني أو دون الوطني. وتُسهم هذه الأداة في زيادة قدرة جميع أصحاب المصلحة على رصد استهلاك الأغذية.
- توفر الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية منصة تواصل مأمونة للبلدان الأعضاء للتفاعل والتعلم من البلدان الأخرى، وهو ما يؤدي إلى تحسين التعاون الدولي. وخلال الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية التي تثير قلقًا دوليًا، يَجري تبادل المعلومات الحاسمة الأهمية، مثل التوزيع الدولي للأغذية المُلوَّثة، والعواقب المحتملة على الصحة العامة، وخيارات إدارة المخاطر، من بلد إلى آخر من خلال عمليات الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية.

- هيئة الدستور الغذائي، التي تدعم مراكز الاتصال المعنية بالدستور الغذائي واللجان الوطنية المعنية بالدستور الغذائي، وتشارك بقدر الإمكان في أفرقة الخبراء الدولية، وفي وضع المعايير والخطوط التوجيهية والتوصيات الدولية، وتسعى إلى تمثيل وجهات نظر البلدان، وإكسابها الخبرة في مجال تحليل المخاطر.

وقد طلبت لجنة الزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة التنسيق مع منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بتحديث استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة لعام 2014 بشأن سلامة الأغذية. وسوف تحدد الاستراتيجية الجديدة لسلامة الأغذية، التي ستوضع في صيغتها النهائية بحلول عام 2022، كيف تهدف منظمة الأغذية والزراعة إلى دعم أعضائها من أجل تحسين سلامة الأغذية. وسوف تكون استراتيجيتا منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة مبنيتين على مبادئ مشتركة، ومن المتوقع أن تدعم كل منهما الأخرى. وتعتزم المنظمتان وضع خطة تنفيذ مشتركة لمواصلة دعم الدول الأعضاء بطريقة منسقة.

@maxxyustas

الرصد والتقييم

رصد الأداء على المستوى الوطني

بمجرد إنشاء نظام وطني للرقابة على الأغذية، لا بد من التحقق من أنه يُنفذ على النحو الواجب، ويعمل بفعالية، ويتمتع بقابلية التحسين المستمر، ويمكنه التكيف مع أوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا. وتتمثل مفاتيح النجاح في تحديد الحصائل المتوقعة، ووضع الأغراض المناسبة، والتواصل بشأنها، وتحقيقها.

ويتطلب الرصد والتقييم إجراء تحليلات للنتائج المُحققة ومقارنتها بالمقاصد والأغراض المحددة في الخطة. وقد يساعد التقييم في تحديد أوجه الإخفاق أو القصور أو غيرهما من المشاكل التي قد تُسفر عن نتائج دون المستوى المقبول. وقد يحدد أيضًا الفرص المتاحة للتحسين. وقد يؤدي ذلك إلى إدخال تغييرات أو تعديلات على الخطة، وكيفية تنفيذها.

ويُعد اختيار المؤشرات وتحديد الغايات من الجوانب الأساسية لإدارة أي برنامج. فهي تبسِّط إدارة الأداء من خلال السماح لجميع المشاركين بفهم أدوارهم، وفهم الأدوار التي يؤديها الآخرون. وتوفر المؤشرات معلومات عن التقدم المُحرَز نحو تحقيق الأهداف والغايات، وتدعم أيضًا اتخاذ القرارات على جميع مستويات المنظمة حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وتُعد المؤشرات مهمة لتحقيق أغراض النُّظُم الوطنية لسلامة الأغذية لأنها تُبقي الأغراض في صميم عملية اتخاذ القرارات. وبمجرد الإبلاغ بها على نحو صحيح، فإنها تضمن أن تكون المقاصد الشاملة في الطليعة، وأن تكون نية نظام سلامة الأغذية واضحة.

وينبغي للسلطات الوطنية المختصة أيضًا أن تضع برامج للتقييم المنتظم لفعالية النظام الوطني لسلامة الأغذية، ومدى ملاءمته لتحقيق أغراضه المتمثلة في حماية صحة المستهلكين، وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. وفي إطار الإدارة العامة لنظام سلامة الأغذية، يُقترح أن تنشئ السلطات المختصة نظامًا وطنيًّا مناسبًا للتدقيق من أجل إجراء التدقيق المستقل بشأن التنفيذ الفعال لضوابطها الرسمية المتعلقة بالأغذية. وسوف تساعد المبادئ والخطوط التوجيهية لرصد أداء النظم الوطنية للرقابة على الأغذية، التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي، في هذه المهمة (47).

قياس التقدم المُحرَز والأثر على الصعيد العالمي

سوف يُقاس التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن سلامة الأغذية من خلال المؤشرات الثلاثة الواردة في الجدول 1 على الأقل. ويَعرض الملحق 2 معلومات أكثر تفصيلًا عن هذه المؤشرات، ويوضح غاياتها والأساس المنطقي لاختيارها.

الجدول 1. المؤشرات الرفيعة المستوى المقترحة للاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية

	المؤشر	النوع	المصدر
	تقدير معدل الإصابة بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية لكل 100000 نسمة	مؤشر للحصيلة (الأثر)	التقديرات العالمية لمنظمة الصحة العالمية لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية استنادًا إلى الفريق المرجعي [5,4]
	آلية التعاون المتعدد القطاعات بشأن الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية	مؤشر على القدرة (التقدم المُحرَز)	اللوائح الصحية الدولية (2005): أداة الإبلاغ السنوي بشأن التقييم الذاتي للدول الأطراف (45)
	ترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية والتلوث		اللوائح الصحية الدولية (2005): أداة التقييم الخارجي المشترك (44)

وفي عام 2017، أنشأت المنظمة الفريق المرجعي المعني بالخصائص الوبائية لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية (الفريق المرجعي). وأُعيد تفعيل الفريق المرجعي في عام 2021 لتزويد المنظمة بالمشورة التقنية بشأن العبء العالمي للأمراض المنقولة بالأغذية، وتقديم تقديرات محدَّثة لمعدلات الإصابة العالمية بهذه الأمراض، والوَفَيَات الناجمة عنها، وعبء الأمراض من حيث سنوات العُمر المُصحَّحة باحتساب مُدد الإعاقة.

ويتألف الفريق المرجعي من مجموعة من الخبراء الذين يقدمون المشورة إلى المنظمة بشأن منهجية تقدير العبء العالمي للأمراض المنقولة بالأغذية في عام 2025، وبشأن وضع المؤشرات المتعلقة بسلامة الأغذية ومنهجية رصدها. ومن المتوقع أن يُسترشد بمُخرجات عملهم في قياس أثر هذه الاستراتيجية. وقد أوصى الفريق المرجعي بأن تبدأ البلدان في بناء نُظُم وطنية لترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية، أو تعزيز النظم القائمة، لتصنيف السالمونيلا التيفية، والإبلاغ عنها باعتبار ذلك مؤشرًا اختياريًّا (معدل الإصابة لكل 100000 نسمة).

ويمكن أن تستخدم الدول الأعضاء مؤشرات أخرى تتعلق بالأغراض الاستراتيجية من أجل تقييم تنفيذ الاستراتيجية. وستعد المنظمة خارطة طريق تتضمن المعالم الرئيسية والمؤشرات والأدوات اللازمة لدعم الدول الأعضاء في هذا المجال.

[4] الفريق المرجعي المَعْني بالخصائص الوبائية لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية. جنيف: منظمة الصحة العالمية (https://www.who.int/groups/foodborne-disease-burden-epidemiology-reference-group-(ferg)).

[5] First formal meeting of the Foodborne Disease Burden Epidemiology Reference Group (FERG): جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ 2021 (https://www.who.int/docs/default-source/food-safety/call-for-experts/tor-for-reference-ferg-31aug2020.pdf).

@crshelare

الملاحق

الملحق 1: قائمة المصطلحات

السلطة المختصة

المنظمة أو الوكالة الحكومية الرسمية ذات الاختصاص (2). خلال هذه الوثيقة، عادةً ما يشير ذلك إلى السلطة المختصة المسؤولة عن سلامة الأغذية.

الرقابة

أي شكل من أشكال الرقابة التي تضطلع بها السلطة المختصة للتحقق من الامتثال لقوانين الأعلاف والأغذية (وقواعد صحة الحيوان) (48).

تدبير مكافحة الخطر

أي إجراء ونشاط يمكن استخدامه للوقاية من خطر يهدد سلامة الأغذية أو القضاء عليه أو تقليله إلى مستوى مقبول (1).

خطة الرقابة

وصف تضعه السلطات المختصة يتضمن معلومات عن هيكل نظام الرقابة الرسمي وتنظيمه، فضلًا عن تشغيله والتخطيط التفصيلي للضوابط الرسمية التي يتعين تنفيذها، على مدى فترة زمنية معينة (48).

الدافع

يشير الدافع إلى السبب الأساسي للتغيير. وقد تكون الدوافع ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالقضية المطروحة (49). ومن أمثلة الدوافع الرئيسية في مجال سلامة الأغذية: العولمة، وتغير الخصائص الديموغرافية، وتكثيف الزراعة، إلخ.

الحدث

تُعرِّف اللوائح الصحية الدولية (2005) الحدث بأنه: ظهور بوادر المرض أو واقعة قد تؤدي إلى حدوث المرض (وقد تكون الأحداث مُعدية، أو حيوانية المنشأ، أو متعلقة بسلامة الأغذية، أو كيميائية، أو إشعاعية، أو نووية المنشأ، سواء كانت منقولة بواسطة أشخاص، أو نواقل للأمراض، أو حيوانات، أو سلع/ أغذية، أو من خلال البيئة) (20).

الترصُّد القائم على الأحداث

يُعرَّف بأنه جمع المعلومات الظرفية غير المنظَّمة أساسًا بشأن الأحداث أو المخاطر الصحية التي قد تمثل خطرًا حادًّا على صحة الإنسان، ورصد هذه المعلومات وتقييمها وتفسيرها بأسلوب منظَّم. ويُعدُّ الترصُّد القائم على الأحداث أحد المكونات الوظيفية للإنذار المبكر والاستجابة (20).

الغذاء

أي مادة مُعدّة للاستهلاك البشري، سواء مجهّزة أو شبه مجهّزة أو نيئة. ويشمل ذلك: المشروبات، والعِلْكة، وأي مادة تُستخدم في صُنع الأغذية أو تحضيرها أو معالجتها. ولا يشمل ذلك مستحضرات التجميل أو التبغ أو المواد المستخدمة باعتبارها أدوية وحسب(50).

مشغل أعمال تجارية غذائية

الكيان المسؤول عن تشغيل أي من الأعمال التجارية في أي مرحلة في السلسلة الغذائية (1).

الرقابة على الأغذية

نشاط تنظيمي إلزامي تؤديه السلطات الوطنية أو المحلية لإنفاذ القوانين واللوائح من أجل حماية المستهلك، وضمان

سلامة جميع الأغذية وصحتها وملاءمتها للاستهلاك البشري أثناء الإنتاج والتداول والتخزين والتجهيز والتوزيع، وتوافقها مع متطلبات سلامة الأغذية وجودتها، وتوسيمها بأمانة ودقة على النحو المنصوص عليه في القانون (51).

سلامة الأغذية

ضمان ألا تتسبب الأغذية في الإضرار بالمستهلك عند إعدادها و/ أو تناولها طبقًا للاستخدام المقصود منها (1).

نظام الرقابة على الأغذية

تطبيق نهج تنظيمي إلزامي مع تنفيذ استراتيجيات وقائية وتثقيفية لحماية السلسلة الغذائية بأكملها (48). ويُشار إليه أيضًا باسم النظام الوطني للرقابة على الأغذية.

نظام سلامة الأغذية

يُعتبر نظام سلامة الأغذية أحد مكونات النظام الغذائي. وهو يجمع بين جميع أنشطة أصحاب المصلحة في سلسلة الأغذية والأعلاف التي تُسهم في الحفاظ على صحة وعافية الناس والحيوانات والبيئة.

نظام إدارة سلامة الأغذية

نَهْج نظامي قائم على المخاطر لمكافحة أخطار سلامة الأغذية في إطار الأعمال التجارية الغذائية باستخدام مبادئ تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة لضمان أن تكون الأغذية مأمونة للأكل.

مرض منقول بالأغذية

مرض ينتقل عادة عن طريق تناول الأغذية. وتشمل الأمراض المنقولة بالأغذية مجموعة واسعة من الأمراض، وقد تسببها مسببات الأمراض الميكروبية والطفيليات والملوثات الكيميائية والسموم الحيوية (5).

ثقافة سلامة الأغذية

تشير ثقافة سلامة الأغذية، في أي مؤسسة تجارية تعمل في مجال الأغذية، إلى القيم والمعتقدات والأعراف المشتركة التي تؤثر على العقلية والسلوك تجاه سلامة الأغذية في جميع أنحاء المؤسسة (52).

الأمن الغذائي

أن تتوفر لجميع الناس في جميع الأوقات السبل المادية والاقتصادية للحصول على ما يكفيهم من الأغذية المأمونة والمغذية التي تلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية (53).

النظم الغذائية

تُشكِّل النظم الغذائية الأنماط الغذائية التي يتبعها الناس وأوضاعهم التغذوية. وهي شبكات معقدة ومتعددة الأبعاد من الأنشطة والموارد والجهات الفاعلة التي تشمل إنتاج الغذاء وتجهيزه وتداوله وتحضيره وتخزينه وتوزيعه وتسويقه والوصول إليه وشراءه واستهلاكه وفقده وهدره، فضلًا عن نواتج هذه الأنشطة، لا سيما الحصائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتتشكل النظم الغذائية باستمرار بفعل قوى ودوافع وتغييرات هيكلية وقرارات مختلفة من جانب العديد من أصحاب المصلحة المختلفين، وهو ما قد يؤثر على استدامتها. وللنظم الغذائية المستدامة دور أساسي تؤديه في تعزيز الأنماط الغذائية الصحية، وتحسين التغذية، وتمكين تحقيق الأغراض العامة الأخرى المتعلقة بالنظم الغذائية. والنظم الغذائية المستدامة هي نظم غذائية تُمكِّن من تحقيق سلامة الأغذية والأمن الغذائي والتغذية للأجيال الحالية والمقبلة وَفقًا للأبعاد الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للتنمية المستدامة. ويجب أن تكون النظم الغذائية المستدامة شاملة للجميع ومنصفة وقادرة على الصمود (35).

الاحتيال الغذائي

أي عمل يُشتبه في ارتكابه عمدًا من جانب أي مشغل أعمال تجارية في مجال الأغذية لخداع العملاء بشأن جودة و/ أو محتوى الغذاء الذي يشترونه من أجل الانتفاع بميزة غير مستحقة، وعادةً ما تكون ميزة اقتصادية (54).

الدفاع عن الغذاء

الجهد المبذول لحماية الغذاء من أي فعل متعمد مرتكب داخل النظام الغذائي، مثلًا بشأن المنتج أو مصنع التجهيز أو المزرعة، بقصد تهديد الصحة العامة، على سبيل المثال التلاعب بسوء نية أو أفعال الإرهاب (22).

هَدْر الغذاء

هو الانخفاض في كمية أو نوعية الأغذية الناتج عن قرارات وإجراءات تجار التجزئة ومقدمي الخدمات الغذائية والمستهلكين (55)

فقد الغذاء

هو الانخفاض في كمية أو نوعية الأغذية الناتج عن قرارات وإجراءات مُورِّدي الأغذية في السلسلة الغذائية، باستثناء تجار التجزئة ومقدمي الخدمات الغذائية والمستهلكين (55).

الخطر

عامل بيولوجي أو كيميائي أو فيزيائي موجود في الأغذية قد يؤثر سلبيًّا على الصحة (1).

الترصُّد القائم على المؤشرات

جمع البيانات المنظَّمة، أيْ المؤشرات الصادرة من مجموعة من المصادر الرسمية الموثوق بها ـ غالبًا المصادر الصحية ـ ورصد هذه البيانات وتحليلها وتفسيرها على نحو منهجي (منظم) (20).

الرقابة الرسمية

أي شكل من أشكال الرقابة التي تضطلع بها السلطة المختصة للتحقق من الامتثال لقانون الأغذية، ويشمل ذلك الامتثال لقواعد صحة الحيوان ورعايته (48).

الحصيلة

الآثار أو النتائج المقصودة التي تُسهم في تحقيق أغراض النظام الوطني للرقابة على الأغذية. ويمكن تصنيف الحصائل على مستويات مختلفة، مثل المستوى النهائي أو الرفيع أو المتوسط أو التمهيدي أو الأوَّلي (47).

الصحة الواحدة

نهج متكامل ومُوحَّد يهدف إلى تحقيق توازن مستدام، والوصول إلى درجة مُثلى من الصحة لدى الإنسان والحيوان والنبات والنُّظُم الإيكولوجية. ويقرُّ هذا النهج بأن صحة كلٍّ من البشر، والحيوانات المنزلية والبرية، والنباتات، والبيئة الأوسع نطاقًا (بما فيها النظم الإيكولوجية)، مترابطة ومتعاضدة على نحو وثيق. ويحشد هذا النهج قطاعات وتخصصات وأوساطًا متعددة من مختلف مستويات المجتمع للعمل معًا من أجل تعزيز الرفاه والتصدي للتهديدات المُحدِقة بالصحة والنُّظُم الإيكولوجية، مع العمل في الوقت ذاته على تلبية الاحتياج الجماعي إلى المياه النظيفة والطاقة والهواء والغذاء المأمون والمُغذي، فضلًا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تغيُّر المناخ، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.[6]

المخاطرة

احتمالية حدوث تأثير صحي سلبي، وشدة هذا التأثير، نتيجة لعامل الخطر الموجود في الأغذية (50).

[6] الشراكة الثلاثية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعمان تعريف "الصحة الواحدة" الذي وضعه فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بنهج الصحة الواحدة - بيان مشترك للشراكة الثلاثية (منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الصحة العالمية) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ 2021 (https://www.who.int/news/item/01-12-2021-tripartite-and-unep-support-ohhlep-s-definition-of-one-health).

الملحق 2: غايات سلامة الأغذية لعام 2030: طريقة مقترحة لتحفيز البلدان على الوفاء بالتزاماتها تجاه الحد من عبء الأمراض المنقولة بالأغذية

معلومات أساسية

تُعد سلامة الأغذية عاملًا حاسمًا في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والعافية. وقد يؤدي الغذاء غير المأمون إلى المرض والوفاة، وحرمان الناس من العمل والازدهار (19) وحرمان الأطفال من تحقيق نموهم الكامل. وفي سياق برنامج العمل العام الثالث عشر للمنظمة 2019-2023 (56)، يتعيَّن على البرامج التقنية، ومنها برامج سلامة الأغذية، أن تنسق جهودها لإنشاء نظام لقياس الأثر المُحقَّق في كل مجال برنامجي من أجل السماح بقياس الأثر الصحي على نحو مسؤول.

وعلى الرغم من أهمية سلامة الأغذية في مجال الصحة العامة ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يوجد حتى الآن نظام رصد عالمي معترف به ومتفق عليه دوليًا. ولذلك، ثمة حاجة ماسة إلى وضع آلية لقياس أثر جميع الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة في مجال سلامة الأغذية للاسترشاد بها في إجراءاتها واستثماراتها، لأن ما لا يُقاس لا يمكن إدارته.

إطار المساءلة المقترح للاستراتيجية الجديدة بشأن سلامة الأغذية

في عام 2020، طلبت الدول الأعضاء من المنظمة إعداد استراتيجية عالمية جديدة ومحدَّثة بشأن سلامة الأغذية من خلال قرار الجمعية (ج ص ع5-73) (8). وتتضمن الاستراتيجية، التي أوصى بها فريق استشاري تقني مكون من مجموعة من الخبراء[7]، إطار مساءلة لقياس التقدم المحرز في التنفيذ وحفز العمل. ويقترح هذا الإطار ثلاثة مؤشرات رفيعة المستوى، وهي عبارة عن: مؤشر للحصيلة يقيس نسبة كبيرة من عبء الأمراض المنقولة بالأغذية، ومؤشرين للعملية يقيسان القدرات الوطنية على اكتشاف الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية وإدارتها. ولا يرتبط مؤشرا العملية ارتباطًا مباشرًا بخفض مؤشر الأثر، ولكن لتحقيق مؤشري العملية، يلزم تنفيذ العديد من عناصر نُظُم سلامة الأغذية، ومن ثم يُسهم ذلك في انخفاض حالات الإسهال. وفيما يلي الأساس المنطقي لاختيار المؤشرات والغايات المقترحة حتى عام 2030:

الجدول 1. المؤشرات المقترحة للاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية وغاياتها

المؤشر	النوع	المصدر	المؤشر في عام 2022	الغاية بحلول عام 2030
تقدير معدل الإصابة بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية لكل 100000 نسمة	مؤشر للحصيلة (الأثر)	التقديرات العالمية لمنظمة الصحة العالمية لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية استنادًا إلى الفريق المرجعي[8,9]	4154*	انخفاض بنسبة 40% في المتوسط العالمي
آلية التعاون المتعدد القطاعات بشأن الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية	مؤشر على القدرة (التقدم المُحرَز)	اللوائح الصحية الدولية (2005): أداة الإبلاغ السنوي بشأن التقييم الذاتي للدول الأطراف (57)	57% من البلدان لديها قدرات لا تقل عن 80%**	100% من البلدان لديها قدرات لا تقل عن 80%
ترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية والتلوث		اللوائح الصحية الدولية (2005): أداة التقييم الخارجي المشترك[10]	1.5	درجة المتوسط العالمي للقدرات 3.5

* يشير المؤشر الذي يبلغ 4154 حالة من أمراض الإسهال المنقولة بالأغذية/ 100000 نسمة إلى العدد التقديري العالمي للحالات الناجمة عن مُسبِّبات الأمراض الخمسة المنقولة بالأغذية، وهي: العطيفة بأنواعها، والإشريكية القولونية الممرضة للأمعاء، والإشريكية القولونية المنتجة للذيفان المعوي، والإشريكية القولونية المنتجة لذيفان الشيغا، والسالمونيلا المعوية غير التيفية. وقد جمع بيانات هذا المؤشر الفريق المرجعي المعني بالخصائص الوبائية لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية، وهو يتضمن بيانات تعود إلى عام 2010 ونُشرت في عام 2015. ويتولى الفريق المرجعي المعني بالخصائص الوبائية لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية 2021-2024 تحديث هذه البيانات. https://www.foodbornediseaseburden.org/ferg/estimates

** جُمعت البيانات من تقرير صادر في 2020 يشمل 171 دولة عضوًا.

الأساس المنطقي للمؤشرات المقترحة وغاياتها

تتوفر الخصائص التالية في جميع المؤشرات المقترحة: (1) الملاءمة، أي أنها ملائمة لقياس العامل المقصود الذي يسبب قلقًا صحيًّا عامًّا، والناجم عن الأمراض المنقولة بالأغذية؛ (2) الحساسية تجاه الإجراءات، من أجل الكشف عن التغييرات في النظام الغذائي وتحفيزها؛ (3) قابلية القياس، بفضل اتباع منهجيات متفق عليها؛ (4) الإمكانية العملية، لجمع البيانات من خلال الآليات القائمة بوتيرة مناسبة.

[7] أعضاء فريق المنظمة الاستشاري التقني المعني بسلامة الأغذية: أغذية أكثر مأمونية لصحة أوفر منظمة الصحة العالمية (WHO) (https://www.who.int/news-room/articles-detail/public-notice-and-comments-to-members-of-who-technical-advisory-group-on-food-safety-safer-food-for-better-health).

[8] الفريق المرجعي المَعْني بالخصائص الوبائية لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية. جنيف: منظمة الصحة العالمية (https://www.who.int/groups/foodborne-disease-burden-epidemiology-reference-group-(ferg)).

[9] Terms of Reference for the Foodborne Disease Burden Epidemiology Reference Group (FERG) 2021-2024. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ 2021 (https://www.who.int/docs/default-source/food-safety/call-for-experts/tor-for-reference-ferg-31aug2020.pdf).

[10] The Global Health Observatory. سلامة الأغذية (IRH 2010–2017). جنيف: منظمة الصحة العالمية (https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/food-safety).

مؤشر للحصيلة (الأثر): تقدير معدل الإصابة بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية لكل 100000 نسمة - نسبة حالات الإسهال المَعْزوة إلى تلوث الأغذية؛ والأساس المنطقي لاقتراح هذا المؤشر هو أنه في عام 2010، كانت أمراض الإسهال تمثل 91% من حالات الإصابة بالأمراض المنقولة بالأغذية، ولوحظ وقوع ما نسبته 40% من هذه الحالات لدى الأطفال دون سن 5 سنوات، وأن ما نسبته 16% من وَفَيَات الأطفال في هذه الفئة العُمرية بسبب الإسهال كان يرتبط بانتقال العدوى عن طريق الأغذية (*58*).

وتتمثَّل الغاية المقترحة لتقدير معدل الإصابة بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية لكل 100000 نسمة في تحقيق **انخفاض بنسبة 40% في المتوسط العالمي بحلول عام 2030 (السنة المرجعية 2010).**

وبسبب عدم وجود تقديرات قبل تقييم العبء العالمي للأمراض المنقولة بالأغذية الذي أُجري في 2010 أو بعده، تعذَّر تحليل أنماط الاتجاهات الملحوظة في البلدان. وعوضًا عن ذلك، تقترح منظمة الصحة العالمية وضع غايات تستند إلى الارتباط بين معدل الإصابة بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية في البلدان وقدرتها على الترصُّد، استنادًا إلى أي مؤشر منهما تتوفر بشأنه البيانات. ووَفقًا لهذا التدبير، تُستخدم آليات الكشف عن الأمراض المنقولة بالأغذية وملوثات الأغذية والاستجابة لها باعتبارها مؤشرًا على القدرة على الترصد.

وبما أن معدل الإصابة لا يتأثر بالقدرة الوطنية على الترصد فحسب، فمن الوارد أن تكون البلدان المتماثلة في القدرة ذات مستويات مختلفة من معدل الإصابة، وذلك استنادًا إلى العوامل الأخرى مثل حالة التنمية الاقتصادية، والنظام الصحي العام (المياه والصرف الصحي والنظافة العامة)،[11] والنظم الغذائية وسلاسل القيمة السوقية، إلخ.

ويصف الشكل 1 الارتباط بين قدرات الترصد الوطنية (المؤشر P6.1 (2016-2005) والمؤشر P.6.2 (2021-2018)) (المَقيسة باستخدام أداة التقييم الخارجي المشترك المنبثقة عن اللوائح الصحية الدولية) وتقديرات معدلات الإصابة بحالات الإسهال المنقولة بالأغذية. ولإجراء هذا التحليل، جرى تقدير معدل الإصابة بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية لكل 100000 نسمة، بالنسبة لخمسة مُسبِّبات للأمراض، وهي: العطيفة بأنواعها، والإشريكية القولونية الممرضة للأمعاء، والإشريكية القولونية المنتجة للذيفان المعوي، والإشريكية القولونية المنتجة لذيفان الشيغا، والسالمونيلا المعوية غير التيفية.[12] ويمكن ملاحظة أن ثمة اتجاهًا نحو انخفاض معدلات الإصابة بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية مع زيادة درجات القدرة. ومع ذلك، بناءً على البيانات المتوفرة من 100 بلد، لوحظ أن القفزة الكبيرة الوحيدة حدثت عندما تحسَّنت قدرة الترصد الوطنية من الدرجة 3 (أو أقل) إلى الدرجة 5.[13]

الشكل 1. مخططات صندوقية لمعدلات الإصابة بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية (خمسة مُسبِّبات للأمراض، المحور "y") لكل 100000 نسمة في مقابل قدرة نظام سلامة الأغذية في كل بلد، بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005) (الدرجات من 1 إلى 5 لكل بلد، المحور "x")

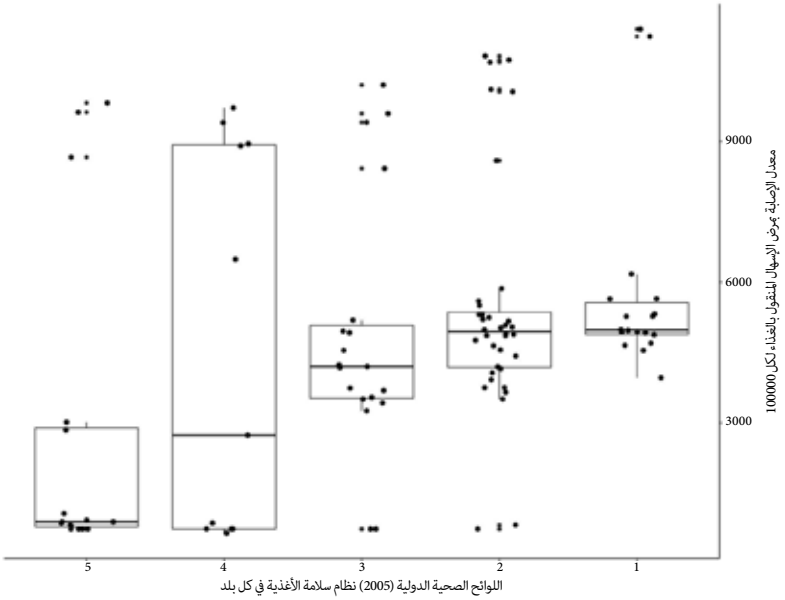

[11] المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. منظمة الصحة العالمية (WHO) (https://www.who.int/health-topics/water-sanitation-and-hygiene-wash).

[12] البيانات المُقدَّمة من الفريق المَرْجعي المَعْني بالخصائص الوبائية لعبء الأمراض المنقولة بالأغذية.

[13] نظرًا لقلة عدد البلدان التي حصلت على الدرجة 4، أظهر الارتباط المقترح درجة عالية من التفاوت على النحو المُبيَّن في الشكل 1، وتعذَّر تحليل مستوى الانخفاض بالنسبة لهذه الدرجة.

وإذا نظرنا إلى معدل الإصابة في الشريحة الرُّبعية الثالثة (الشريحة الرُّبعية ذات معدلات الإصابة الأعلى) في كل مستوى من مستويات القدرة الواردة في الجدول 4، سوف نلاحظ انخفاضًا نسبيًّا في معدل الإصابة بالإسهال بنسبة 40% عند الانتقال من المستوى 3 إلى المستوى 5. وهذا هو هدفنا النهائي، إلى جانب حقيقة أن الانتقال من المستوى 3 إلى المستوى 5 يجعل البلدان قادرة تمامًا على الكشف عن الأمراض المنقولة بالأغذية وتلوث الأغذية والاستجابة لها على وجه السرعة. ويحقق الهدف المتمثل في خفض معدل الإصابة بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية بنسبة 40% بحلول عام 2030 توازنًا جيدًا بين ما يمكن تحقيقه وما هو طموح.

الجدول 2: تقديرات المعدلات السنوية للإصابة بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية (خمسة مُسبِّبات للأمراض) لكل 100000 نسمة في مقابل وجود نُظُم ترصُّد وطنية للكشف عن الأمراض المنقولة بالأغذية وحالات تلوث الأغذية ورصدها

درجات ترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية والتلوث		1 (العدد=18)	2 (العدد=36)	3 (العدد=19)	4 (العدد=11)	5 (العدد=16)	لا توجد درجة(العدد=94)	المجموع (العدد=194)
معدل الإصابة السنوي بأمراض الإسهال المنقولة بالأغذية لكل 100000 نسمة	الشريحة الرُّبعية الأولى	4891	4181	3524	734	780	887	887
	الوسيط	4977	4946	4197	2738	887	3535	4244
	الشريحة الرُّبعية الثالثة	5561	5357	*5073	8931	*2888	5955	5734

العدد = عدد البلدان في كل درجة

أُخذت في الاعتبار خمسة مُسبِّبات للأمراض: العطيفة بأنواعها، والإشريكية القولونية المُمرضة للأمعاء، والإشريكية القولونية المنتجة للذيفان المعوي، والإشريكية القولونية المنتجة لذيفان الشيغا، والسالمونيلا المعوية غير التيفية.

*اختلاف كبير بالنظر إلى المدى بين الرُّبعي

مؤشر العملية *1* (التقدم المُحرَز): آلية التعاون المتعدد القطاعات بشأن الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية؛ وهذا هو مؤشر سلامة الأغذية الخاص بأداة الإبلاغ السنوي بشأن التقييم الذاتي للدول الأطراف في إطار اللوائح الصحية الدولية (2005) (45) (منذ عام 2018). وهو يقيس القدرة على اكتشاف الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية واستقصائها والاستجابة لها، وتُبلِّغ جميع الدول الأعضاء به سنويًّا بموجب التكليف الصادر بشأنه، وكانت نسبة الاستجابة لهذا المؤشر مرتفعة في عام 2019 حيث بلغت 88%. وتستند معايير التصنيف التي تستخدمها البلدان في التقييم الذاتي إلى مستويات تتراوح بين 1 و5 (الجدول 3)، ويُعبَّر عنها في التقرير بنسب مئوية من 20% إلى 100% بالترتيب. وبعبارة أخرى، يعني ذلك أن البلد الذي مستواه 3 لديه ما نسبته 60% من القدرة اللازمة لاكتشاف الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية واستقصائها والاستجابة لها.

الجدول 3. معايير التقييم الذاتي الخاصة بمؤشر التقدم المُحرز في آلية التعاون المتعدد القطاعات بشأن الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية

مؤشر سلامة الأغذية (C4.1) وَفقًا لمعايير الإبلاغ السنوي بشأن التقييم الذاتي للدول الأطراف في إطار اللوائح الصحية الدولية (2005) بشأن آلية التعاون المتعدد القطاعات بشأن الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية	
1	يَجري وضع آلية للتعاون المتعدد القطاعات تشمل تعيين مركز تنسيق في حالات الطوارئ مَعْني بالشبكة الدولية للسلطات المَعْنية بسلامة الأغذية، أو أن الآلية القائمة للتعاون المتعدد القطاعات قديمة.
2	توجد على المستوى الوطني آلية للتعاون المتعدد القطاعات تتضمن مركز تنسيق في حالات الطوارئ مَعْنيًّا بالشبكة الدولية للسلطات المَعْنية بسلامة الأغذية، وأُنشئت على المستوى الوطني قنوات اتصال بين مركز التنسيق في حالات الطوارئ المَعْني بالشبكة الدولية للسلطات المَعْنية بسلامة الأغذية، ومركز الاتصال الوطني المَعْني باللوائح الصحية الدولية، وجميع القطاعات المَعْنية بالأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية، ومنها حالات الطوارئ.
3	توجد آلية للتعاون المتعدد القطاعات تشمل مركز اتصال واحدًا على الأقل معنيًّا بالشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية على المستويات الوطنية والمتوسطة والمحلية، حسبما يلائم هيكل البلد.
4	أُنشئت قنوات اتصال بين مركز التنسيق في حالات الطوارئ المَعْني بالشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية، ومركز الاتصال الوطني المعني باللوائح الصحية الدولية، وجميع القطاعات المعنية بالأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية، ومنها حالات الطوارئ، على المستوى الدولي، حسب الاقتضاء.
5	يَجري تقييم ورصد واستعراض آلية التعاون المتعدد القطاعات على أساس منتظم من أجل تعزيز القدرات، ويَجري اختبار واستعراض وتحديث قنوات الاتصال الرسمية بين مركز التنسيق في حالات الطوارئ المَعْني بالشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية، ومركز الاتصال الوطني المعني باللوائح الصحية الدولية، ومراكز الاتصال المعنية بالشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية، وغيرها من القطاعات المعنية بالأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية، ومنها حالات الطوارئ، على الصعيدين الوطني والدولي.

*في اللوائح الصحية الدولية (2005) تُسجَّل مستويات أداة الإبلاغ السنوي بشأن التقييم الذاتي للدول الأطراف في صورة نسب مئوية تتراوح بين 20% (المستوى 1) و100% (المستوى 5).

وتتمثل الغاية المقترحة لهذا المؤشر فيما يلي: **100% من البلدان لديها قدرات لا تقل عن 80%** (السنة المرجعية 2018)، وهو ما يعني أن جميع البلدان سوف تكون في المستوى 4 على الأقل. وتشير البيانات العالمية الحالية إلى أن ما نسبته 57% من البلدان بلغ هذا المستوى.

واستنادًا إلى النتائج المستقاة من التقارير السنوية للدول الأطراف المبلغة بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005) في الأعوام 2018 و2019 و2020 *(57)* ، ارتقى ما نسبته 28% من البلدان التي قدَّمت بيانات (51/182) بمقدار مستوى واحد على الأقل في العامين الماضيين (2018-2019 أو 2019-2020). ولذلك، يبدو من المعقول أن نضع هدفًا بأن تواصل جميع البلدان الارتقاء بمستوى القدرة وصولًا إلى المستوى 4 على الأقل (التنفيذ بنسبة 80%) بحلول عام 2030، بالنظر إلى أن تنفيذ التنسيق المتعدد القطاعات لا يتطلب استثمارًا ماليًّا باهظًا.

ملاحظة: للمؤشر الأفريقي لسلامة الأغذية غاية مماثلة وهي تحقيق نسبة 100% في مجال "السياسات والقدرات".

مؤشر العملية *2* (التقدم المحرز): وجود نظم ترصُّد للكشف عن الأمراض المنقولة بالأغذية وحالات تلوث الأغذية ورصدها؛ وهذا أحد مؤشرات القدرات الخاصة بسلامة الأغذية في إطار اللوائح الصحية الدولية (2005) (اللوائح الصحية الدولية، 2005). وهو يقيس القدرة على الكشف عن الأحداث المتعلقة بسلامة الأغذية، ويُرصَد من خلال عملية التقييم الخارجي المشترك *(44)* (التقييم الذاتي الطَّوْعي الوطني والتقييم بواسطة البعثات الخارجية). وتُسجَّل درجات التقييم في صورة فئات تتراوح بين 1 و5 على النحو التالي.

الجدول 4. تقييم مؤشر التقدم المُحرَز بشأن ترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية

الدرجات	مؤشر سلامة الأغذية (P.6.1) وَفقًا لمعايير التقييم الخارجي المشترك في إطار اللوائح الصحية الدولية (2005) بشأن ترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية والتلوث
1- قدرة شبه معدومة	لا يوجد نظام ترصُّد أو يوجد نظام ترصد محدود للغاية لرصد الأمراض المنقولة بالأغذية أو تلوث الأغذية (الكيميائي والميكروبيولوجي).
2- قدرة محدودة	البلد لديه نظام ترصُّد قائم على المؤشرات[14] أو نظام ترصُّد قائم على الأحداث[15] ، ونظام رصد لرصد الاتجاهات، والكشف عن الأحداث المنقولة بالأغذية (فاشيات أو تلوث).
3- قدرة متطورة	يتضمن نظام الترصُّد القائم على المؤشرات أو نظام الترصُّد القائم على الأحداث تحليلًا مختبريًّا لتعيين أسباب الأمراض المنقولة بالأغذية أو مصادر أحداث التلوث، واستقصاء الأخطار الموجودة في الأغذية والمرتبطة بالحالات أو الفاشيات أو الأحداث.
4- قدرة مُثْبَتة	لدى البلد قدرة على إجراء تقييمات سريعة للمخاطر المتعلقة بالأحداث الحادة المنقولة بالأغذية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
5- قدرة مستدامة	يوجد في البلد نظام ترصُّد يستقي المعلومات من السلسلة الغذائية بأكملها، ويشمل تبادل المعلومات في الوقت المناسب وعلى نحو منهجي، لاكتساب فهم أفضل للمخاطر وإمكانات التخفيف من آثار تلك المخاطر.

وتتمثل الغاية المقترحة لهذا المؤشر فيما يلي: **تحقيق متوسط عالمي للقدرات درجته 3.5**
(البيانات المرجعية 2016 – 100 بلد).

وقد أُجري تحليل يستند إلى البيانات المتوفرة من أداة التقييم الخارجي المشترك (2016)، والتي تشمل الآليات القائمة للكشف عن الأمراض المنقولة بالأغذية وتلوث الأغذية ورصدها. واستُخدِمت بيانات النسخة الأولى من أداة التقييم الخارجي المشترك

[14] الترصُّد القائم على المؤشرات.
[15] الترصُّد القائم على الأحداث.

باعتبارها مؤشرًا على القدرة على الترصُّد، لأن أداة التقييم الخارجي المشترك في إطار اللوائح الصحية الدولية (2005) قد نُقِّحت في عام 2018، وتطوَّر المؤشر.[16] ونتيجة لذلك، فإن البيانات المستمدة من الأداة الأحدث، والتي جُمعت بعد عام 2018، لا تتوفر إلا من 20 بلدًا وحسب حتى الآن. وعليه، استُخدمت البيانات المتاحة من النسخة الأولى نظرًا إلى التشابه الكبير من ناحية تفسير البيانات.

ويتراوح متوسط مستوى القدرة على الصعيد العالمي حاليًا بين 1.5 و2.5، حسب سيناريوهين أحدهما أسوأ من الآخر بشأن البلدان التي لا تتوفر بيانات بشأنها (العدد = 94)، أولهما اعتبار هذه البلدان عديمة القدرة (قدرتها صفر)، والثاني تجاهلها ببساطة في التحليل. ويجب تحفيز البلدان على بلوغ الدرجة 3 على الأقل، وهو ما يتطلب وجود قدرات تحليلية مختبرية، ومن ثم، بلوغ نقطة تحوُّل في الحد من حالات الإسهال، كما هو موضح في الشكل 1. فإذا نجحت البلدان التي لا تتوفر بشأنها بيانات أو التي درجتها 1 في بلوغ الدرجة 3، وارتقت البلدان الأخرى بمقدار درجة واحدة، فإن المتوسط العالمي سوف يرتفع إلى 3.5. وبالتالي، لا تُعد هذه الغاية مفرطة في الطموح، لا سيما أنها تُسهم أيضًا في بلوغ الغاية الأخرى المتمثلة في خفض معدلات الإصابة بنسبة 40%.

[16] وفيما يلي مؤشرات سلامة الأغذية المُتضمَّنة في أداة التقييم الخارجي المشترك (2018): 1) P6.1. ترصُّد الأمراض المنقولة بالأغذية والتلوث؛ و2) P6.2. الاستجابة لطوارئ سلامة الأغذية وإدارتها

المراجع

1. General principles of food hygiene. CXC 1-1969. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO) Codex Alimentarius; 2011 (https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FStandards%252FCXC%2B1-1969%252FCXC_001e.pdf).

2. Guidelines for the design and implementation of national regulatory food safety assurance programme associated with the use of veterinary drugs in food producing animals. CXG/GL 71-2009. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO) Codex Alimentarius; 2014 (https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FStandards%252FCXG%2B71-2009%252FCXG_071e_2014.pdf).

3. WHO global strategy for food safety: safer food for better health. Geneva: World Health Organization (WHO); 2002 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/42559).

4. Advancing food safety initiatives, strategic plan for food safety, including foodborne zoonoses 2013–2022. Geneva: World Health Organization (WHO); 2013 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/101542).

5. WHO estimates of the global burden of foodborne diseases. Foodborne disease burden epidemiology reference group 2007- 2015. Geneva: World Health Organization (WHO); 2016 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/199350).

6. The future of food safety: International Food Safety Conference. Addis Ababa: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO)/African Union (AU); 2019 (https://www.who.int/news-room/events/international-food-safety-conference/background-documents).

7. The future of food safety: International Food Safety Conference, Geneva Forum. Geneva: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO)/World Trade Organization (WTO)/ African Union (AU); 2019 (https://www.who.int/news-room/events/international-food-safety-conference/forum-background-documents).

8. القرار ج ص ع5-73. تعزيز الجهود في مجال السلامة الغذائية. الدورة الثالثة والسبعون لجمعية الصحة العالمية. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ 2020 (https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA73/A73_R5-ar.pdf).

9. WHO Regional Framework for Action on Food Safety in the Western Pacific. Manila: World Health Organization Regional Office for Western Pacific (WHO WPRO); 2018 (http://apps.who.int/iris/handle/10665/272681?search-result=true&query=WHO+Regional+Framework+for+Action+on+Food+Safety+in+the+Western+Pacific&scope=&rpp=10&sort_by=score&order=desc).

10. Framework for Action on Food Safety in the WHO South-East Asia Region. New Delhi: World Health Organization Regional Office for South-East Asia (WHO SEARO); 2020 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/332225).

11. Summary report on the intercountry meeting of food safety focal points on operationalizing the regional plan of action for food safety 2017-2022. Amman: World Health Organization Regional Office for the Eastern Mediterranean (WHO EMRO); 2017 (https://applications.emro.who.int/docs/IC_Meet_Rep_2017_20193_EN.pdf).

12. Food safety and health: A strategy for the WHO African Region. Brazzaville: World Health Organization Regional Office for Africa; 2007 (https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/1817/AFR-RC57-4.pdf?sequence=1&isAllowed=y).

13. The Food Systems Summit. New York: United Nations; 2021 (https://www.un.org/en/food-systems-summit).

14. Food security and nutrition: building a global narrative towards 2030. A report by the High-Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO); 2020 (http://www.fao.org/3/ca9731en/ca9731en.pdf).

15. Adapted from: Strengthening sector policies for better food security and nutrition results. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO); 2020 (http://www.fao.org/3/ca9476en/ca9476en.pdf).

16. Van Nieuwkoop, Martien. Do the costs of the global food system outweigh its monetary value? World Bank Blogs; 17 June 2019 (https://blogs.worldbank.org/voices/do-costs-global-food-system-outweigh-its-monetary-value).

17. Joint Statement by FAO, WHO and WTO, International Forum on Food Safety and Trade (23-24 April 2019, Geneva, Switzerland). Geneva: Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO)/World Health Organization (WHO)/World Trade Organization (WTO); 2019 (https://www.who.int/docs/default-source/resources/joint-statement.pdf?Status=Temp&sfvrsn=61b890c4_12).

18. Kendall H, Kaptan, G, Stewart G, Grainger M, Kuznesof S, Naughton P, et al. Drivers of existing and emerging food safety risks: Expert opinion regarding multiple impacts. Food Control. 2018; 90:440-458. (https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/30568).

19. Jaffee S, Henson S, Unnevehr L, Grace D, Cassou E. The safe food imperative: accelerating progress in low- and middle-income countries. Agriculture and Food Series; Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development and The World Bank; 2019. (https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/30568/9781464813450.pdf?sequence=6&isAllowed=y).

20. Early detection, assessment and response to acute public health events: implementation of early warning and response with a focus on event-based surveillance. Geneva: World Health Organization (WHO); 2014 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/112667).

21. Spink J, Embarek PB, Savelli CJ, Bradshaw A. Global perspectives on food fraud: results from a WHO survey of members of the International Food Safety Authorities Network (INFOSAN). npj Science of Food. 2019; 3:12. (https://doi.org/10.1038/s41538-019-0044-x).

22. Adapted from: Spink J, Embarek PB, Savelli CJ, Bradshaw A. Global perspectives on food fraud: results from a WHO survey of members of the International Food Safety Authorities Network (INFOSAN). npj Science of Food. 2019; 3:12. (https://doi.org/10.1038/s41538-019-0044-x).

23. Climate change: Unpacking the burden on food safety. Food safety and quality series No. 8. Rome: Food and Agriculture Administration of the United Nations (FAO); 2020 (http://www.fao.org/documents/card/en/c/ca8185en).

24. On climate, food and agriculture. Climate Action. Fast facts. New York: United Nations; 2021 (https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/fastfacts-food-and-agriculture-february-2022.pdf).

25. UNEP Food Waste Index Report 2021. Nairobi : United Nations Environment Programme (UNEP); 2021 (https://www.unep.org/resources/report/unep-food-waste-index-report-2021).

26. The impact of microplastics on food safety: the case of fishery and aquaculture products. Rome: Food and Agriculture Administration of the United Nations (FAO); 2017 (https://www.fao.org/in-action/globefish/fishery-information/resource-detail/en/c/1046435/).

27. World Population Prospects 2019: Highlights (ST/ESA/SER.A/423). Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York: United Nations; 2019 (https://digitallibrary.un.org/record/3813698/files/WPP2019_Highlights.pdf).

28. News: 68% of the world population projected to live in urban areas by 2050, says UN. In: United Nations Department of Economic and Social Affairs News [website]. New York: United Nations; 2018 (https://www.un.org/development/desa/en/news/population/2018-revision-of-world-urbanization-prospects.html).

29. Amuasi JH, Lucas T, Horton R, Winkler, AS. Reconnecting for our future: The Lancet One Health commission. The Lancet. 2020; 395 (10235): 1469-1471. (https://doi.org/10.1016/S0140-6736(20)31027-8).

30. Principles and guidelines for national food control systems. CAC/GL 82-2013. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO) Codex Alimentarius; 2013 (https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/fr/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FStandards%252FCXG%2B82-2013%252FCXG_082e.pdf).

31. Strengthening surveillance of and response to foodborne diseases: introductory module. Geneva: World Health Organization (WHO), 2017 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/259469).

32. Whole genome sequencing for foodborne disease surveillance: landscape paper. Geneva: World Health Organization (WHO); 2018 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/272430?locale-attribute=de&).

33. Integrated Surveillance of Antimicrobial Resistance in Foodborne Bacteria: Application of a One Health Approach Geneva: World Health Organization (WHO); 2017 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/255747).

34. FAO/WHO Framework for Developing National Food Safety Emergency Response Plans. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO); 2010 (http://www.fao.org/3/i1686e/i1686e00.pdf).

35. CFS Voluntary guidelines on food systems and nutrition. Rome: Committee on World Food Security (CFS); 2021 (https://www.fao.org/3/ng550en/ng550en.pdf.

36. Food Safety Risk Analysis Network. FSRisk Network. In: Centro Panamericano de Fiebre Aftosa y Salud Pública Veterinaria [website]. (https://www.paho.org/es/panaftosa/fsrisk-network).

37. Working Principles for Risk Analysis for Food Safety for Application by Governments. First Edition (CAC/GL 62-2007). Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO) Codex Alimentarius; 2007 (https://www.fao.org/documents/card/fr/c/fdaaa09d-8a3f-50c6-b801-945ffcac73a2/).

38. Joint FAO/WHO Food standards programme Codex committee on food import and export inspection and certification systems. Twenty-fifth session. Hobart, Australia, 27 April – 1 May 2020. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO) Codex Alimentarius; 2020 (https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/fr/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FMeetings%252FCX-733-25%252FWorking%2BDocuments%2B2020%252Ffc25_03_Add2e.pdf).

39. Food safety risk management evidence-informed policies and decisions, considering multiple factors. FAO guidance materials. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO); 2017 (http://www.fao.org/documents/card/en/c/I8240EN/).

40. Principles and guidelines for the exchange of information in food safety emergency situations. CAC/GL 19-1995. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO) Codex Alimentarius; 2016 (https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FStandards%252FCXG%2B19-1995%252FCXG_019e.pdf).

41. A guide to healthy food markets. Geneva: World Health Organization (WHO); 2006 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/43393).

42. INFOSAN activity report 2018-2019. Geneva: World Health Organization (WHO) and Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO); 2020 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/334187).

43. Food Control System Assessment Tool. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO); 2019 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/329866).

44. أداة التقييم الخارجي المشترك: اللوائح الصحية الدولية (2005)، الطبعة الثالثة. جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2018 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/259961).

45. International Health Regulations (2005) State Party Self-Assessment Annual Reporting Tool. Geneva: World Health Organization; 2018 (https://apps.who.int/iris/handle/10665/272432).

46. WOAH tool for the evaluation of performance of veterinary services - PVS tool, seventh edition. Paris: World Organisation for Animal Health (WOAH); 2019 (https://www.WOAH.int/en/what-we-offer/improving-veterinary-services/pvs-pathway/).

47. Principles and guidelines for monitoring the performance of national food control systems. CXG 91-2017. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO) Codex Alimentarius; 2017 (http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FStandards%252FCXG%2B91-2017%252FCXG_091e.pdf).

48. Food control system tool: introduction and glossary. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO); 2009 (https://www.fao.org/3/ca5334en/CA5334EN.pdf).

49. Horizon scanning and foresight: an overview of approaches and possible applications in food safety. Background paper 2. FAO early warning/rapid alert and horizon scanning food safety technical workshop. Food Safety and quality programme. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO); 2014 (https://www.fao.org/3/i4061e/i4061e.pdf).

50. Procedural Manual. Definitions for the purposes of the Codex Alimentarius. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations/World Health Organization Codex Alimentarius; 2001 (https://www.fao.org/3/Y2200E/y2200e07.htm#TopOfPage).

51. Assuring food safety and quality: guidelines for strengthening national food control systems. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)/World Health Organization (WHO); 2003 (https://www.fao.org/3/y8705e/y8705e.pdf).

52. A culture of food safety - A position paper from the Global Food Safety Initiative (GFSI) V1.0. Global Food Safety Initiative; 2018 (https://mygfsi.com/wp-content/uploads/2019/09/GFSI-Food-Safety-Culture-Full.pdf).

53. Report of the World Food Summit. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO); 1996 (https://www.fao.org/3/w3548e/w3548e00.htm).

54. Food fraud: intention, detection and management. Food safety technical toolkit for Asia and the Pacific. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO); 2021 (https://www.fao.org/3/cb2863en/cb2863en.pdf).

55. The State of Food and Agriculture. Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO); 2019 (https://www.fao.org/3/ca6030en/ca6030en.pdf).

56. برنامج العمل العام الثالث عشر 2019-2023: تعزيز الصحة، والحفاظ على سلامة العالم، وخدمة الضعفاء. جنيف: منظمة الصحة العالمية؛ 2019 (https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/324775/WHO-PRP-18.1-ara.pdf).

57. The state party self-assessment annual reporting database [online database]. World Health Organization (WHO) (https://extranet.who.int/e-spar).

58. Kirk, et al. Diarrhoeal disease in children due to contaminated food. Bull World Health Organ 2017; 95:233–234. (https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5328108/pdf/BLT.16.173229.pdf).

نحو تعزيز نُظُم
سلامة الأغذية
والتعاون العالمي
@ Ingimage

وحدة تغير المناخ والصحة والبيئة

المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

شارع منظمة الصحة العالمية، امتداد عبد الرزاق السنهوري

ص. ب. 7608، مدينة نصر، القاهرة 11371، مصر

البريد الإلكتروني: emrgohpdceha@who.int

الموقع الإلكتروني: www.emro.who.int

9 789292 743680